



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique  
جامعة محمد خيضر - بسكرة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

## الموضوع

أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء  
المالي في المؤسسات الجزائرية  
-المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية-  
دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات.

رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم  
تخصص: علوم التسيير

الأستاذ المشرف:  
أ.د عقاري مصطفى

إعداد الطالب:  
جودي محمد رمزي

### لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	أعضاء اللجنة
جامعة بسكرة	رئيسا	- الأستاذة الدكتورة: يحيوي مفيدة
جامعة باتنة	مقرا	- الأستاذ الدكتور: عقاري مصطفى
جامعة باتنة	ممتحنا	- الأستاذ الدكتور: رحال علي
جامعة المسيلة	ممتحنا	- الأستاذ الدكتور: سعدي يحي
جامعة بسكرة	ممتحنا	- الدكتورة: طاهري فاطمة الزهراء
جامعة بسكرة	ممتحنا	- الدكتور: منصور كمال

السنة الجامعية: 2014-2015

## المخلص:

تحاول هذه الأطروحة الإجابة على الإشكالية التالية: هل تطبيق المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لمعايير التقارير المالية الدولية له تأثير على تقييم الأداء المالي أم لا ؟

حيث تلقى معايير التقارير المالية الدولية قبولا عاما بتطبيقها من طرف العديد من الدول نظرا لمزاياها، ونظرا لدورها في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، والذي تسعى إليه العديد من الهيئات المحاسبية بهدف الاندماج في البيئة المحاسبية الدولية.

ضمن هذه الأطروحة تم التطرق إلى المحاسبة الدولية والعوامل البيئية المؤثرة فيها وكذا أسباب اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول، وبهدف تشجيع المؤسسات على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تم عرض أهمية ومزايا هذه المعايير، واقع تطبيقها على المستوى الدولي، وكذا المنظمات الدولية التي تعمل على تطبيقها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج منها:

- أن معايير التقارير المالية الدولية تؤثر في عملية التقييم المالي، من خلال التأثير في العناصر التي تتكون منها القوائم المالية وكذا من حيث طرق تقييم هذه العناصر، وبالتالي التأثير في مؤشرات الأداء المالي؛
- النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) يتقارب مع معايير التقارير المالية الدولية، ومن شأن هذا النظام أن يساهم في تعزيز الممارسة المحاسبية في الجزائر.

### Abstract:

This dissertation is trying to answer the following question: Is the application of the international financial reporting standards by the Algerian enterprises has an impact on the financial performance assessment?

The IAS/ IFRS has generally accepted and applied by many countries due to their advantages, due to their role in achieving the international accounting convergence sought by many of the accounting boards.

We highlighted in this dissertation the importance of International Accounting and the environmental factors affecting it, we also, mentioned the causes behind accounting practices between countries, and problems linked to their application internationally.

The results obtained from this study can be summarized as:

- The application of IAS/ IFRS affects the financial assessment process, and thus influences the financial performance indicators.
- The Algerian Financial Accounting System (SCF) is well converge towards International Accounting Standards and this can contribute positively to the enhancement of accounting practice In Algeria.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ-ط	مقدمة
1	الفصل الأول: المحاسبة الدولية وجهود التوافق المحاسبي الدولي
3	المبحث الأول: المحاسبة الدولية
3	1 نشأة المحاسبة الدولية
4	2 تعريف المحاسبة الدولية
5	3 أهداف المحاسبة الدولية
5	4 العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة
8	5 اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول
11	لمبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي
12	1 مفهوم التوافق المحاسبي الدولي
15	2 مزايا التوافق المحاسبي الدولي
16	3 العوامل الدافعة للإهتمام بالتوافق المحاسبي الدولي
18	4 المشاكل التي تواجه عملية التوافق المحاسبي
20	المبحث الثالث: المنظمات المهمة بتطوير المحاسبة الدولية
20	1 تطور المؤتمرات المحاسبية
21	2 لجنة معايير المحاسبة الدولية
23	3 مجلس معايير المحاسبة الدولية
26	4 الإتحاد الدولي للمحاسبين
28	5 لجنة ممارسة المراجعة الدولية
29	6 منظمة الأمم المتحدة
30	7 منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية
31	8 الإتحاد الأوروبي
33	9 منظمات محاسبية أخرى
36	خلاصة الفصل الأول
37	الفصل الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية
39	المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية
39	1 الغرض من الإطار النظري
40	2 محاور الإطار النظري للقوائم المالية
41	3 مستخدمو المعلومات المحاسبية
44	4 أهداف القوائم المالية

45	5 الفرضيات الأساسية التي يبني عليها إعداد لقوائم المالية
46	6 الخصائص النوعية
49	7 القيود المتعلقة بالمعلومات المالية
50	8 مفاهيم المحافظة على رأس المال
52	<b>المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية</b>
52	1 مفهوم المعايير المحاسبية
53	2 أهمية المعايير المحاسبية الدولية
55	3 مراحل إصدار المعايير المحاسبية الدولية
56	4 مداخل إصدار المعايير المحاسبية
57	5 محددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية
59	6 استمرارية وتغيير المعايير المحاسبية الدولية
60	7 شروط المعايير المحاسبية الدولية
61	8 واقع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المستوى الدولي
63	9 مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية
66	<b>المبحث الثالث: القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية</b>
66	1 المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية
68	2 قائمة المركز المالي
72	3 قائمة الدخل
75	4 قائمة التدفقات النقدية
79	5 قائمة التغيرات في حقوق الملكية
80	6 الملاحظات أو الملاحق
82	7 الإعتبارات العامة لإعداد وعرض القوائم المالية
83	8 الإعتراف بعناصر القوائم المالية
84	9 قياس عناصر القوائم المالية
86	<b>خلاصة الفصل الثاني</b>
87	<b>الفصل الثالث: الأداء المالي وطرق تقييمه</b>
89	<b>المبحث الأول: الأداء المالي</b>
89	1 نظرة تاريخية حول الأداء المالي
91	2 المفاهيم المرتبطة بالأداء المالي
92	3 أهمية الأداء المالي
93	4 أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي
95	5 معايير تقييم الأداء المالي

97	المبحث الثاني: التحليل المالي
97	1 مفهوم التحليل المالي
99	2 نشأة التحليل المالي
100	3 التحليل المالي والجهات المستفيدة منه
101	4 أهمية التحليل المالي
102	5 مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي
103	6 شروط التحليل المالي
104	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
104	1 شروط تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
105	2 مجموعة نسب الملاءمة المالية
111	3 مجموعة نسب الإنتاجية
117	4 مجموعة نسب هيكل رأس المال
121	5 مجموعة نسب الربحية
125	6 مجموعة نسب السوق
128	7 محددات استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي
129	المبحث الرابع: بطاقة الأداء المتوازن
130	1 نشأة مفهوم بطاقة الأداء المتوازن
131	2 تعريف بطاقة الأداء المتوازن
131	3 محاور بطاقة الأداء المتوازن
133	4 أهداف بطاقة الأداء المتوازن
134	5 صعوبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن
135	المبحث الخامس: الطرق الحديثة لتقييم الأداء المالي
135	1 طريقة القيمة الاقتصادية المضافة
138	2 طريقة القيمة السوقية المضافة
140	3 ملاحظات حول القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة
141	خلاصة الفصل الثالث
142	الفصل الرابع: مساهمة المعيار المحاسبي الدولي 1 في تقييم الأداء المالي
144	المبحث الأول: مساهمة المعيار المحاسبي الدولي 1 في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية
144	1 مفهوم جودة المعلومة المحاسبية
144	2 أهمية تحديد خصائص جودة المعلومة المحاسبية
145	3 الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية
149	4 المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية

150	5 الإعتبارات العامة لإعداد وعرض القوائم المالية
153	6 دور المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية
155	المبحث الثاني: دور المعيار المحاسبي الدولي 1 في تقييم الأداء المالي
155	1 أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على المبادئ المحاسبية
157	2 أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على القوائم المالية
161	3 أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على عناصر القوائم المالية
168	4 أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على قياس وتقييم عناصر القوائم المالية
173	المبحث الثالث: الدراسة الميدانية
174	1 الشركة الأولى
186	2 الشركة الثانية
198	3 الشركة الثالثة
208	الخاتمة
	قائمة المراجع.
	قائمة الملاحق.

## قائمة المصطلحات:

الرمز	المصطلح المقابل باللغة الانجليزية	المصطلح المقابل باللغة العربية
<b>IAS</b>	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية.
<b>IFRS</b>	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية.
<b>SIC</b>	Standing Interpretation Committee	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية.
<b>IFRIC</b>	International Financial Reporting Interpretation Committee	لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية.
<b>IASB</b>	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية.
<b>IASC</b>	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية.
<b>FASB</b>	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي.
<b>GAAP</b>	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.
<b>AICPA</b>	American Institute For Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
<b>GATT</b>	General Agreement On Tariffs And Trade	الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية
<b>NAFTA</b>	North American Free Trade Agreement	اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية
<b>SCF</b>	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي



قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة بين المفهوم المالي والمفهوم المادي لرأس المال	51
2	البلدان التي يطلب من مؤسساتها تطبيق معايير التقارير المالية الدولية	63
3	أصول الشركة الأولى لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي	175
4	خصوم الشركة الأولى لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي	176
5	أصول الشركة الأولى لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني	178
6	خصوم الشركة الأولى لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني	179
7	قائمة دخل الشركة الأولى لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي	181
8	قائمة دخل الشركة الأولى لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني	182
9	مقارنة النسب المالية للشركة الأولى بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي	184
10	أصول الشركة الثانية لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي	188
11	خصوم الشركة الثانية لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي	189
12	أصول الشركة الثانية لسنة 2009 وفق المخطط المحاسبي الوطني	190
13	خصوم الشركة الثانية لسنة 2009 وفق المخطط المحاسبي الوطني	191
14	قائمة دخل الشركة الثانية لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي	193
15	قائمة دخل الشركة الثانية لسنة 2009 وفق المخطط المحاسبي الوطني	194
16	مقارنة النسب المالية للشركة الثانية بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي	196
17	أصول الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي	198
18	خصوم الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي	199
19	أصول الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني	200
20	خصوم الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني	201
21	قائمة دخل الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي	202
22	قائمة دخل الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني	203
23	مقارنة النسب المالية للشركة الثالثة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي	205



## مقدمة

لقد كان للتطورات الإقتصادية المتلاحقة في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، من زيادة لمعدلات التجارة الدولية ومن ضخامة حجم الإستثمارات الدولية إنعكاساتها الواضحة على بيئة الأعمال والتنظيمات الإقتصادية التي تضمها، فقد إمتد نشاط بعض الشركات والمؤسسات الإقتصادية ليتجاوز الحدود الدولية الوطنية والإقليمية في ممارستها لأنشطتها الإقتصادية والتي تعرف حاليا بالشركات متعددة الجنسية والتي تمثل أحد الظواهر البارزة في قطاع الأعمال.

هذا التطور في عالم المال والأعمال، ساهم في تغيير البيئة المحاسبية المحلية والدولية للمؤسسات، حيث ومن قبل كانت تقوم هذه المؤسسات اعتمادا على نظامها المحاسبي المحلي التقليدي بإعداد قوائم مالية موجهة بالدرجة الأولى لمستخدميها الأساسيين، وقد كان معظمهم من المقيمين في نفس الدولة التي منها المؤسسة ناشرة القوائم المالية، ولكن التطورات والتغيرات التي حدثت ساهمت في ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وفي تسهيل عملية إنتقال الأموال وفي إنفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض وفي ظهور مستخدمين جدد للقوائم المالية، وهم المستخدمون الدوليون للمعلومات والذين يمثلون المساهمين الأجانب، المؤسسات المالية الدولية، المحاسبين الدوليين...؛ بالنسبة لهؤلاء المستخدمين ليس بإمكانهم قراءة وفهم هذه القوائم، وحتى إن تمكنوا من ذلك فليس بإمكانهم إجراء ما يسمى بالمقارنة،

إضافة إلى أن اهتمامات هؤلاء المستخدمين تعدت المعلومات التقليدية لتصل إلى الإهتمام بالأوضاع السياسية وأسعار الصرف وقياس الأداء الدولي وغيرها من البيانات والمعلومات الأخرى...؛ والتي لا يمكن تحقيقها في ظل الأنظمة المحاسبية التقليدية نظرا لإختلاف المبادئ والقواعد والسياسات المتبعة في إعداد وعرض القوائم المالية، لذا كان لزاما على المؤسسات ولتغطية هذه الإحتياجات الجديدة تبني كل ما من شأنه توفير البيانات التي يحتاج إليها مستخدموها.

ونتيجة كذلك للضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين، تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية بهدف تطوير المحاسبة على المستوى الدولي وبهدف وضع معايير محاسبية دولية تلتزم بها جميع المؤسسات ضمن عملها المحاسبي وخاصة عند إعداد وعرض القوائم المالية، جميع المؤتمرات التي تم عقدها أسفرت عن تشكيل منظمات عالمية استهدفت كلها وضع معايير محاسبية دولية، وتهيئة المناخ اللازم لتطبيقها، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية.

تعمل المؤسسات حاليا على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، نظرا لمزاياها ولدورها في الإفصاح والتقرير عن قوائم مالية تلبى إحتياجات مستخدميها المحليين والدوليين، وتمكنهم من إجراء المقارنة نظرا لتوحيد أسس وطرق

المعالجات المحاسبية، كما تسمح للمؤسسات بالولوج إلى الأسواق المالية الدولية، وإدراج أسهمها وتلبية متطلبات الممولين والمستثمرين المحليين والدوليين وغيرها من المزايا الأخرى.

ونظرا لمزايا المعايير المحاسبية تلقى هذه الأخيرة قبولا عالميا والدليل على ذلك أن الإتحاد الأوربي مثلا وضع في العام 2002 تشريعا يقتضي من المؤسسات والشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما أن العديد من المؤسسات الأوروبية تحولت إلى معايير المحاسبة الدولية تجاوبا مع طلبات هيئات المستثمرين والمحللين بما يعزز الأوضاع ويحسن من جودة التقرير المالي، حيث يرون أن استخدام المعايير المحاسبية الدولية يعطي لحملة الأسهم والمقرضين والجمهور عموما معلومات شاملة، كما يحسن من عملية المقارنة الدولية.

إضافة إلى ذلك هناك بلدان أخرى خارج أوروبا تتجه نحو تطبيق وتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ففي العام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في عدة بلدان، كما أن هناك توجهات كثير من الدول المتقدمة مثل كندا واليابان اللتين شجعتا على تبني المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها لتجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبية ولزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، أيضا وبالرغم من عراقه الولايات المتحدة الأمريكية في وضع معايير محاسبية إلا أن المعايير المحاسبية الدولية أخذت حيزا كبيرا من التطبيق في أمريكا، وهذا كله بهدف تجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبة ولزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

تتولى عملية إصدار هذه المعايير هيئات محاسبية أهمها لجنة معايير المحاسبة الدولية التي قامت بإصدار عدة معايير محاسبية، منها المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، والذي يهدف إلى تقديم القوائم المالية الواجب عرضها من طرف المؤسسة، وكذا المتطلبات العامة لعرضها وهيكلها والمتطلبات الدنيا لمحتواها، وهذا كله بهدف الاستفادة من القوائم المالية وما تحتويها.

حيث تعد المعلومات المحاسبية والمالية من الأمور الهامة لمستخدمي القوائم المالية ولا سيما المستخدمين الخارجيين، فالشركات تقوم حاليا بالمنافسة للولوج إلى الأسواق المالية الدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي بهدف الحصول على مزيد من رؤوس الأموال وتحقيق قدر أكبر من السيولة واجتذاب مستثمرين، هذه الشركات لا يمكن لها تحقيق ذلك إلا من خلال التزامها بشروط معينة يجب التقيد بها حتى يمكن لها السماح بإدراج أسهمها في هذه الأسواق، كتطبيقها للمعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية الذي يسمح بالكشف عن معلوماتها المالية، مختلف حساباتها وأنشطتها وهذا كله من أجل اجتذاب استثمارات كافية لتمويل التوسع في أنشطتها المتنوعة واكتساب ثقة المستثمرين وإلا ستبقى هذه الشركات غير ملتزمة تعيش بعزلة عن الأسواق المالية الدولية وبالتالي تضيق فرص كثيرة كان يمكن اكتسابها من ولوج هذه الأسواق.

إن إلتزام المؤسسات بالمعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية يلعب دور رئيسي في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعدهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال تقييم أسهمها-مثلا- أو القيام بالمقارنة واتخاذ قرارات الإستثمار، وكذا تسهيل الولوج إلى الأسواق المالية الدولية ومن ثم الحصول على رؤوس الأموال، وجلب مستثمرين جدد، وتحقيق قدر أكبر من السيولة، والملاحظ أن لهذا الإلتزام علاقة ايجابية بالأداء المالي للمؤسسة.

بالنسبة للأداء المالي تعمل المؤسسة على الإهتمام به نظرا لأهميته ولدوره ولمزاياه، فهو من شأنه أن يساهم في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة، حيث يعد منحج للحفاظ على بقائها واستمراريتها، وكذا داعم أساسي ورئيسي لمختلف الأعمال التي تقوم بها، كما يساهم في إتاحة وتوفير الموارد المالية وتزويدها بفرص استثمارية في مختلف مجالات الأداء الأخرى، كما يعد المحور الذي يركز عليه كل من له علاقة وإهتمام بالمؤسسة في رسم السياسات واتخاذ مختلف القرارات المالية من توظيف لأموال، تقديم قروض، بيع وشراء أسهم وغيرها من القرارات المالية.

ولتقييم الأداء المالي للمؤسسة يعتمد المحلل المالي بالدرجة الأولى على القوائم المالية وعلى مجموعة من الأساليب يوفرها التحليل المالي، والملاحظ أن القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية تختلف عن تلك التي كانت تعد وفقا للنظام المحاسبي التقليدي، من حيث الشكل ومن حيث العناصر التي تتشكل منها وكذا من حيث المبادئ الواجب مراعاتها عند إعدادها وعرضها، إضافة إلى أن لمعايير التقارير المالية الدولية تضمنت طرق تقييم أخرى تستخدم في تقييم عناصر القوائم المالية، خلافا لطريقة التكلفة التاريخية والتي كانت تتبع في ظل الأنظمة المحاسبية التقليدية.

#### إشكالية البحث:

إذا نظرا لأهمية الاداء المالي يقوم المحللون الماليون بتقييمه معتمدين في ذلك على أدوات تقييم الأداء المالي وعلى القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات ومقارنة ذلك مع المؤشرات المحددة مسبقا ومن ثم الحكم على وضعية الأداء المالي للمؤسسة. لكن هل تطبيق المؤسسة لمعايير التقارير المالية الدولية ( المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية) يؤثر على تقييم الأداء المالي؟ بعبارة أخرى هل مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة تتغير بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية ؟

#### الفرضية الرئيسية:

ضمن إشكالية هذا البحث تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤثر في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

## الأسئلة الفرعية:

- وللإجابة على الإشكالية السابقة تم طرح أسئلة فرعية من شأنها المساهمة في الإجابة عليها:
- هل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية يؤثر في عناصر القوائم المالية؟
  - هل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية يؤثر في تقييم عناصر القوائم المالية ؟
  - هل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية يؤثر في مؤشرات تقييم الأداء المالي؟

## الفرضيات الفرعية:

- وضمن إشكالية هذا البحث كذلك تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:
- يؤثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في عناصر القوائم المالية؛
  - يؤثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في طرق تقييم عناصر القوائم المالية ؛
  - يؤثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في مؤشرات الأداء المالي.

## أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المعايير المحاسبية الدولية والتي أعيد تسميتها إلى معايير التقارير المالية الدولية، حيث تلقى هذه المعايير إهتمام واسع من طرف العديد من المؤسسات المحلية والدولية نظرا لأهميتها وميزاتها الإيجابية خاصة فيما يتعلق بالقياس والعرض والإفصاح، وفي توضيح مضمون القوائم المالية التي تعمل المؤسسة على إعدادها.

كما تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الأداء المالي، الذي يعد الداعم الرئيسي لمختلف الأعمال والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، ولأهمية المعلومات المتعلقة به، حيث تعد من أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون وغيرهم في رسم السياسات وإتخاذ مختلف القرارات.

## أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتحقيق مايلي:
- مفهوم المحاسبة الدولية وبيان عوامل ظهورها؛
  - أهمية وأهداف معايير التقارير المالية الدولية، وكذا الجهات التي تعمل على إصدارها؛
  - أهمية وأهداف المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية؛
  - مفهوم الأداء المالي وبيان أهميته بالنسبة للمؤسسة، وكذا عرض مختلف طرق تقييمه؛
  - أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية، ومدى تطابقها مع المعيار المحاسبي الدولي 1؛
  - معرفة كيف يؤثر المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في الأداء المالي.

## منهجية البحث:

تم الإعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للتعبير عن الظاهرة المدروسة وتحليلها وتحديد كميها عن طريق جمع البيانات والمعلومات الخاصة بها وهذا كله ضمن الجانب النظري لهذا البحث، كما تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة ضمن الجانب التطبيقي، والذي يتضمن جمع بيانات متعلقة بمؤسسات، بهدف إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني.

## أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

- تزايد إدراك المؤسسات بأهمية معايير التقارير المالية الدولية؛
- سعي المؤسسات الجزائرية إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي؛
- زيادة إدراك المؤسسات بضرورة تقييم أدائها المالي.

## خطة البحث:

وللإجابة على الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول تضمن كل فصل العناصر الرئيسية التالية:

- الفصل الأول: المحاسبة الدولية ومنظماتها المحاسبية؛
- الفصل الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية؛
- الفصل الثالث: الأداء المالي وطرق تقييمه؛
- الفصل الرابع: مساهمة المعيار المحاسبي الدولي 1 في تقييم الأداء المالي.

## مجال ومحددات الدراسة:

- إقتصرت هذه الدراسة على المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية فقط، نظرا لأهمية هذا المعيار ونظرا لتطبيقه من طرف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، عكس المعايير المحاسبية الأخرى والتي تجد المؤسسات الجزائرية صعوبة في تطبيقها نظرا لشروطها؛
- كما إقتصرت هذه الدراسة على ثلاث شركات فقط.

## الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة والتي لها علاقة بالموضوع:

- 1- دراسة فارس جميل الصوفي، تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة، الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه في المحاسبة، قدمت سنة 2006 بجامعة السودان،

إشكالية هذه الرسالة تتمثل في: التعرف على مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، بالإضافة إلى علاقة تطبيق تلك المعايير على الأداء المالي لتلك الشركات.

خلصت هذه الدراسة إلى نتائج منها:

- وجود علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكفاءة الأداء المالي للشركة مقاسة بالقيمة السوقية للسهم؛
- وجود علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكفاءة الأداء المالي للشركة مقاسة بعائد السهم الواحد؛
- وجود علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكفاءة الأداء المالي للشركة مقاسة بالعائد إلى حقوق المساهمين.

كما قدمت هذه الدراسة توصيات منها:

- ضرورة الإلتزام بدرجة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الصناعية المساهمة العامة إلى مستوى دائما بدلا من درجة التطبيق الحالية.

2- دراسة مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، قدمت سنة 2004 بجامعة الجزائر، إشكالية هذه الرسالة تتمثل في: ما مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيله لملاءمة الواقع الإقتصادي الجديد للجزائر؟

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج منها:

- أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بات أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية؛
- أن نجاح عملية التوحيد بما يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف التي لها فائدة من الإطلاع على القوائم المالية التي تنتجها المحاسبة يمر حتما عبر تبني إستراتيجية توحيد تأخذ بعين الإعتبار عمل هيئات التوحيد الدولية، مع مراعاة خصوصية الإقتصاد الجزائري.

كما قدمت هذه الدراسة توصيات منها:

- أن يتم إعتداد مسار توحيد جيد وفعال، ينطلق من حصر إحتياجات مختلف الأطراف التي تعنى بإستعمال المعلومات التي تنتجها المحاسبة؛
- أن يتم التعامل مع ما يجري من أعمال إنسجام وتوافق الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي بجدية ويأخذ بعين الإعتبار.



3- دراسة حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه في التسيير، قدمت سنة 2008 بجامعة الجزائر، إشكالية هذه الدراسة تناولت مجموعة من الأسئلة منها: هل الممارسات المحاسبية في مختلف الشركات تخضع لقواعد وإجراءات محاسبية ذات المستوى الدولي؟

تضمنت هذه الدراسة مجموعة من النتائج منها:

- أن استخدام لغة واحدة مقبولة عالميا وهي معايير الإبلاغ المالي سيؤدي إلى تشجيع الإستثمار وتوسيع الأعمال الإقتصادية.

كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات منها:

- أن يتم التعامل مع ما يجري من أعمال انسجام وتوافق الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي بجدية؛  
- ضرورة التركيز على إبراز إيجابيات تطبيق المعايير المحاسبية وأهميتها سواء بالنسبة للمحاسبة أو لمكتب التدقيق أو الجهات المستفيدة من التقارير المحاسبية.

4- دراسة عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في التسيير، قدمت سنة 2006 بجامعة الأغواط، تتمثل إشكالية هذه الدراسة في: إلى أي مدى يساهم استخدام معايير المحاسبة الدولية في زيادة الإفصاح المحاسبي وتحسين شفافية القوائم المالية في المؤسسة الجزائرية بما يتماشى ومتطلبات السوق ؟

هذه الدراسة خلصت إلى مجموعة من النتائج منها:

- أن استخدام معايير المحاسبة الدولية يساهم دون شك في زيادة الإفصاح المحاسبي والمالي للمؤسسات، كما يحسن من شفافية القوائم المالية لها؛  
- أن المعلومات المالية هي التي تقيم بها الشركات وضعها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة.

كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات منها:

- ضرورة اعتماد مشروع تعديل المخطط المحاسبي الوطني الجزائري على بعض المعايير المحاسبية الدولية والتي تتماشى مع طبيعة ومؤهلات المؤسسات الجزائرية.

5- دراسة محمد فايق عبد الرحمان محسن، مدى إلتزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قدمت سنة 2008 بجامعة غزة ، تتمثل إشكالية هذه الدراسة في مجموعة من الأسئلة منها:

ما مدى إلتزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 عند إعداد القوائم المالية؟ وما هي الإيجابيات التي يمكن تحقيقها للمنظمات غير الحكومية من خلال الإلتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1.

هذه الدراسة خلصت إلى مجموعة من النتائج منها:

- أن هناك إلتزام من قبل معدي القوائم المالية في المنظمات غير الحكومية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1، لما لهذا التطبيق من إيجابيات؛
  - أن غياب معايير المحاسبة الدولية يؤثر سلبًا على مصداقية القوائم المالية، حيث تقدم معلومات غير دقيقة لمتخذي القرارات من الإدارات العليا مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة، كما تجعل من الصعب إتخاذ القرارات المالية، مما يعمل على انخفاض الثقة والمصداقية في القوائم المالية المقدمة للجهات المختلفة.
- ومن بين توصيات هذه الدراسة:

- حث المنظمات المهنية الدولية على ضرورة إصدار معايير محاسبية خاصة بحاسبة المنظمات غير الحكومية؛
- ضرورة تضافر جهود القطاع العام والخاص لتذليل المشاكل التي تعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتنظيم دورات تدريبية لموظفي الدوائر المالية في المنظمات غير الحكومية تركز على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

**6- دراسة مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم، المبررات والأهداف، الدراسة عبارة عن مقالة، نشرت في العدد 4 مجلة الباحث، ورقلة سنة 2006، يرى الباحث أن التوافق المحاسبي الدولي:**

- يساعد على ضمان قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية للمؤسسات، وبالتالي الإجابة على إحتياجات المستثمرين الدوليين من المعلومات؛
- كما يساعد على ضمان مصداقية وملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية يضي عليها صفة القبول العام.

**7- دراسة مفيدة يحيياوي، عبد الرزاق عريف، أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، الدراسة عبارة عن مقالة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، جانفي 2010، تبين من خلال هذه الدراسة أن:**

- الإنتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية يحمل تغييرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات غنية، كما أن معايير التقارير المالية الدولية ستسهل عملية التحليل المالي.

8- دراسة عكوش محمد الأمين، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، قدمت سنة 2011 بجامعة الجزائر، إشكالية هذه الدراسة تتمثل في: بعد تكييف الجزائر لمخططاتها المحاسبية مع معايير المحاسبة الدولية وبداية تطبيق النظام المحاسبي المالي، كيف يؤثر ذلك على المردودية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟ هذه الدراسة خلصت إلى مجموعة من النتائج منها:

- أن تبني معايير المحاسبة الدولية سيؤثر من دون شك على المردودية المالية للمؤسسات، وذلك من خلال التقلبات الحاصلة في النتيجة والأموال الخاصة، والناجمة عن الإختلافات بين القواعد المحلية ونظيراتها الدولية؛
- استخدام معايير المحاسبة الدولية يعزز حرية تدفق رؤوس الأموال إلى السوق، ويساعد المؤسسات في مواجهة المنافسين .

كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات منها:

- بذل الكثير من الجهود البيداغوجية فيما يتعلق بالتكوين لمختلف مستعملي القوائم المالية، لتمكينهم من فهم هذه المرجعية الجديدة، للحد من الشك الناتج عن هذا التحول الجذري وكذا نقص المعرفة حول معايير المحاسبة الدولية والتي تحول دون اتخاذ قرارات صائبة.

9- دراسة تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF2007، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في التسيير، قدمت سنة 2009 بجامعة الجزائر، تتمثل إشكالية هذه الدراسة في: كيف يمكن أن يساعد التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسة الجزائرية على مواجهة الواقع الجديد الذي يفرضه إقتصاد السوق الذي يتميز بمحيط أكثر تنافسية. هذه الدراسة خلصت إلى مجموعة من النتائج منها:

- مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يجد المحلل نفسه أمام جداول مالية تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الإقتصادية على المظهر القانوني؛
- أن النظام المحاسبي المالي الجديد سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومات المالية؛
- بالنسبة للقوائم المالية أصبحت تشمل كل المعلومات الضرورية للقيام بالتحليل المالي.

## الفصل الأول:

المحاسبة الدولية وجهود التوافق

المحاسبي الدولي

## تمهيد:

نظرا للفروق البيئية بين الدول تختلف المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة من طرف الشركات والمؤسسات من دولة لأخرى، هذا الإختلاف أدى إلى صعوبة قراءة وفهم القوائم المالية وكذا الاستفادة منها، وأمام ذلك وبهدف الاستفادة من القوائم المالية وما تحتويها تسعى المؤسسات إلى تطبيق المحاسبة الدولية، بهدف تحقيق عدة أهداف منها إيجاد إطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، حيث تتضمن هذه المحاسبة مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية تم وضعها من طرف هيئات ومنظمات محاسبية دولية.

إن تطبيق المؤسسات لهذه المبادئ والمعايير يساهم في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، الذي من خلاله يمكن قراءة ومقارنة القوائم المالية المحلية والدولية، وتحسين عملية إتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم عن طريق زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات في الدول المختلفة وزيادة الإطلاع على عمليات الشركات المتعددة الجنسية، والحصول على رأس مال أجنبي، وكذا إمكانية تحقيق المؤسسات لإيرادات من أسواق خارج دولها.

نتناول ضمن هذا الفصل مفهوم المحاسبة الدولية، أهدافها ومناقشة العوامل البيئية التي ساهمت في تغيير البيئة المحاسبية وبالتالي بروز المحاسبة الدولية، كما نتطرق ضمن هذا الفصل إلى مفهوم التوافق المحاسبي الدولي، وعرض مختلف المزايا الإيجابية لعملية التوافق، وتقديم مختلف الجهات والمنظمات التي تعمل على تحقيق هذا التوافق.

## المبحث الأول: المحاسبة الدولية

في ظل الإنفتاح والتطور الإقتصادي تحقق العديد من الشركات المتعددة الجنسيات في العديد من الدول أكثر من نصف إيراداتها، ونظرا للفروق البيئية والقومية بين الدول تختلف المعايير والمبادئ المحاسبية التي يتم تطبيقها على التقارير المحاسبية المقرر عنها من قبل هذه الشركات، مما يصعب ويعيق قراءة وفهم هذه التقارير ويجعلها غير قابلة للمقارنة.

وأمام هذا تقوم الشركات والمؤسسات بتطبيق المحاسبة الدولية وما تحتويه من مبادئ ومعايير محاسبية بهدف جعل قوائمها المالية أكثر دولية من خلال تسهيل قراءتها وجعلها قابلة للمقارنة والتحقق.

## 1. نشأة المحاسبة الدولية:

لقد كان للتطورات الإقتصادية المتلاحقة في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية خلال الربع الأخير من القرن الماضي وما صاحبها من تزايد إنتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين مختلف دول العالم، وإرتفاع لحجم المبادلات التجارية وزيادة حجم الإستثمارات الدولية للشركات الكبرى إنعكاساتها الواضحة على بيئة الأعمال والتنظيمات الإقتصادية التي تضمها، فقد إمتد نشاط بعض الشركات ليتجاوز الحدود الإقليمية إلى مختلف أرجاء العالم وأصبحت تلك الشركات تتصف بالدولية في ممارستها لأنشطتها الإقتصادية وتعرف حاليا بالشركات الدولية أو الشركات متعددة الجنسية.

تقوم الشركات بإعداد تقارير مالية موجهة بالدرجة الأولى للمستخدمين الذين لهم علاقة وإهتمام بها، معظم هؤلاء المستخدمين مقيمين في نفس الدولة التي تنتمي إليها الشركة ناشرة القوائم المالية، لكن ظهور الشركات متعددة الجنسية، والمنظمات مثل الإتحاد الأوربي، والإتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية (GATT)، وإتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA)، جعل عملية التقرير المالي العابرة للحدود القومية أكثر إنتشارا، وتتطلب التقارير المالية من مستخدميها فهم الممارسات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة، واللغة التي تعتمد عليها، والعملية التي تستخدمها لإعداد قوائمها المالية، فإذا لم يكن المستثمرون والمقرضون قادرين على الحصول على معلومات مالية عن شركات تعمل في بلد أجنبي يمكنهم فهمها، فمن غير المحتمل أن يستثمروا في هذه الشركات أو يقرضوها، ونتيجة لذلك، هناك إتجاه نحو التوفيق بين معايير المحاسبة في البلدان المختلفة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب إبراهيم ولد محمد فال، خالد علي أحمد كاجيجي، دار المريخ، الرياض، 2006، ص107.

وأمام هذا لم تقف المحاسبة- بإعتبارها أحد العلوم الإجتماعية المتطورة- جامدة أمام تلك التغيرات والتطورات الإقتصادية المتلاحقة في عالم اليوم، حيث ظهر فرع جديد للعلم المحاسبي ليواكب ظهور تلك التنظيمات الإقتصادية التي تجاوزت أنشطتها الإقتصادية والمالية حدودها الإقليمية وأصبحت تتصف بالدولية وذلك لتستفيد من مختلف المزايا النسبية المتوفرة في الأسواق العالمية، ويعرف هذا الفرع المحاسبي بالمحاسبة الدولية International Accounting أو المحاسبة المتعددة الجنسية Multinational Accounting<sup>1</sup>.

## 2. تعريف المحاسبة الدولية:

تعد المحاسبة الدولية نظام عالمي يهدف إلى وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وتحديد الأساليب والطرق المشتقة من تلك المبادئ والمعايير وتطبيقها في جميع الدول.<sup>2</sup>

وفي هذا تعرف المحاسبة الدولية بأنها مجموعة قواعد ومفاهيم محاسبية متفق عليها وتتبعها أكثر من مؤسسة في أكثر من دولة لإعداد تقاريرها المالية وللقياس بغرض صنع القرار.<sup>3</sup> بمعنى أنه يتم استخدام نفس القواعد المحاسبية لمعالجة نفس العمليات المالية للمؤسسة في أكثر من دولة لإعداد قوائم مالية، ومن ثم يصبح أساس إعداد القوائم المالية واحد.

وفي تعريف آخر، المحاسبة الدولية هي المحاسبة التي تهتم بوضع إطار نظري وعملي على مستوى دولي يستخدم كأساس مرجعي في الممارسات والمقارنات المحاسبية المختلفة، والناجمة عن أحداث أو عمليات إقتصادية أو مصالح تتخطى حدود أكثر من دولة.<sup>4</sup>

ومن خلال ماسبق نقول أن المحاسبة الدولية هي تلك المحاسبة التي تهتم بمعالجة العمليات والمشاكل المحاسبية المتعلقة بالمعاملات الدولية، فهي تتضمن مجموعة قواعد ومبادئ متفق عليها دولياً تنظم مهنة المحاسبة، تسعى الشركات إلى تطبيق هذه المبادئ والقواعد بهدف تحقيق عدة مزايا منها الإندماج في البيئة المحاسبية الدولية، وذلك بالرغم من إمكانية وجود إختلافات بيئية بين الدول.

<sup>1</sup> نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، الجمعية السعودية للمحاسبة، 1998، ص 3-4.

<sup>2</sup> يوسف محمد الجربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 28.

<sup>3</sup> صلاح الدين عبد الرحمان فهمي، مقارنة معايير المحاسبة الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى 2000، ص 148.

<sup>4</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 21.

### 3. أهداف المحاسبة الدولية:

ظهرت المحاسبة الدولية بهدف أساسي يتمثل في تقديم المعلومات الملائمة والقابلة للفهم وللتحقق وللمقارنة على مستوى دولي إلى المستخدمين المختلفين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، وللوصول إلى هذا الهدف تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق الآتي:<sup>1</sup>

- إيجاد إطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على مستوى دولي؛
- إيجاد نوع من الإتساق في الممارسات المحاسبية على مستوى دولي لتسهيل عملية المقارنة؛
- دراسة الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة للتعرف على أسباب الإختلافات والتشابهات المحاسبية بينها؛
- تقييم دور المحاسبة في اقتصاديات الشركات والدول المختلفة ومساعدتها في التعرف على أسباب نجاح أو فشل الأنظمة المحاسبية ومن ثم المساعدة في تطويرها؛
- العمل على جعل القوائم المالية للشركات أكثر دولية من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية للشركات وجعلها قابلة للمقارنة والتحقق؛
- توفير الحلول للمشاكل المحاسبية المتجددة؛
- تسهيل عملية المراجعة أمام شركات المحاسبة الدولية وزيادة الثقة في القوائم المالية على مستوى دولي.

### 4. العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة

مما لا شك فيه أنه في ظل التطورات الحالية أصبحت المحاسبة الدولية ضرورة لكل المؤسسات التي تهدف إلى توسيع ومد أنشطتها إلى خارج الحدود المحلية لتكتسب أسواقا عالمية، ومن الأسباب أو العوامل التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغيرات البيئة المحاسبية، وبالتالي في بروز المحاسبة الدولية نجد ما يلي:

#### 1.4 الشركات المتعددة الجنسيات

الشركة المتعددة الجنسية هي تلك الشركة التي تملك وتدار دوليا، وليست الشركة المحلية التي تقوم ببعض الأعمال الأجنبية، أي أنها شركة أعمال دولية في كل وظائفها الإدارية والإنتاجية والتسويقية والتمويلية.

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 31 - 32.



إن إنتشار هذا النوع من الشركات لم يتطلب فقط وجود نظم محاسبية ورقابية لتقييم أداء هذه الشركات بالطرق المناسبة، بل تطلب أيضا وجود معايير محاسبية خاصة لتحقيق متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.<sup>1</sup>

#### 2.4 الإستثمار الأجنبي المباشر

يشمل هذا النوع من الإستثمار تحويل رأس المال والأصول التقنية لإحدى الشركات من دولة (الدولة الأم) إلى دولة أخرى (الدولة المضيفة) عن طريق الشركة نفسها، وتقوم الشركات بهذا الإستثمار لتوسيع أسواقها عن طريق الإنتاج والبيع في الخارج، إن لهذا النوع من الإستثمار دور كبير في التأثير على المحاسبة وخاصة المحاسبة الدولية من حيث ترجمة العملات الأجنبية وعمليات الصرف الأجنبي.<sup>2</sup>

#### 3.4 شركات المحاسبة الدولية

إن النمو الكبير والسريع للعمليات الدولية التي تقوم بها الشركات الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي لعب دورا كبيرا في ظهور المحاسبة الدولية، حيث أصبح لدى المحاسبين المهنيين اهتمام متزايد بالمشاكل المترتبة عن هذه العمليات ومن ثم البحث عن حلول منطقية ومقبولة لها.

إن متطلبات العصر الحالي وخاصة ظاهرة العولمة عملت كقوة خارجية في معظم المجالات الإقتصادية وساهمت في تشكيل طبيعة أعمال المحاسبين المهنيين، ولهذا فإن هذه القوة أثرت بشكل مباشر على الخدمات التي يقدمونها إلى زبائنهم مثل خدمات المراجعة والضرائب وخدمات المالية والمعلوماتية، حيث أصبح من الضروري على موظفي الشركات المحاسبية أن يتمتعوا بإدراك ومعرفة واسعة لفهم المواضيع الإقتصادية والمالية على مستوى عالمي، وكذلك يدركون الإختلافات الثقافية واللغوية عند قيامهم بأعمالهم حتى يتمتعوا بالثقة الدولية. وبالتالي كان من الطبيعي جدا أن تكون هذه الشركات هي أول من يتحرك على مستوى دولي لمحاولة إيجاد الحلول الممكنة لبعض المشاكل التي تواجه هذه الشركات أو زبائنهم، وبهذا تكون قد ساهمت بشكل أو بآخر في ازدياد أهمية موضوع المحاسبة الدولية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، مرجع سابق، ص 9.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 10.

<sup>3</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 28-29.

#### 4.4 أسواق رأس المال العالمية

لعب ظهور أسواق رأس المال العالمية دوراً مهماً ورئيسياً في زيادة الاهتمام بالمحاسبة الدولية، حيث نجد أنه في حالة انضمام الشركات إلى هذه الأسواق لتداول الأوراق المالية فإنه يجب إتخاذ قرار بشأن أي المبادئ التي يعتمد عليها في إعداد مختلف القوائم المالية، فهل يتم إعدادها على أساس المبادئ المحلية والتي تكون مفيدة للمستثمرين المحليين فقط، أو يتم إعدادها على أساس المبادئ الأجنبية وذلك لتخفيض التكاليف.

#### 5.4 نظام النقد الدولي

يعتبر من العوامل التي ساعدت في ظهور المحاسبة الدولية، حيث يهدف هذا النظام إلى تشجيع التعاون المالي وتسهيل توسيع التجارة الدولية وإزالة القيود على العملات الأجنبية، والمساهمة في تحديد أسعار الصرف وتدفق رأس المال وإعداد وتعديل موازين المدفوعات للدول. إن العديد من المواضيع المحاسبية على المستوى الدولي برزت نتيجة لنظام النقد الدولي خاصة ما يتعلق بمشاكل تذبذب أسعار صرف العملات المختلفة.

#### 6.4 الإقتصاد الدولي الحديث

يوصف الإقتصاد الدولي حالياً بالإقتصاد الحديث، والذي يمتاز بخصائص منها:<sup>1</sup>

- وجود الشركات التضامنية التي تجمع شركاء مختلفين في الجنسية من أجل الحصول على أرباح من السوق الدولية، والإستفادة من سوق العمل وتجنب مخاطر تقلبات أسعار العملات والعقبات التي تضعها بعض الدول في وجه بعض الشركات أو السلع عن طريق فرض الرسوم الجمركية وغيرها؛
- التقدم الموجود باتجاه التكامل الدولي للأسواق المالية العالمية بالرغم مما يواجهه من عقبات مثل إختلاف السياسات المحاسبية والقوانين التجارية المحلية وغيرها؛
- كثرة ظهور الإتحادات الإقتصادية على هيئة تكتلات؛
- ظهور قوى إقتصادية جديدة خاصة اليابان وألمانيا بعد الإتحاد.

كل هذه المميزات كونت بيئة أعمال لها صفاتها واحتياجاتها الخاصة من حيث طرق القياس والتقويم والإفصاح وغيرها، وكل هذا يحتاج إلى نوع خاص من المحاسبة يقوم بتلبية هذه الإحتياجات الجديدة، وهذا النوع هو المحاسبة الدولية.

<sup>1</sup> نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، مرجع سابق، ص 9.

## 5. إختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول:

من العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة والتي ساهمة في تطور المحاسبة الدولية نجد اختلاف الأنظمة والممارسات المحاسبية بين الدول، حيث أنه لا توجد دولتان تتشابه فيهما طرق ومبادئ وقواعد الممارسة المحاسبية تماما مهما كانت هاتان الدولتان متقاربتين في الظروف، الإختلاف في الممارسات المحاسبية يعود لعدة عوامل أو ظروف بيئية، تتمثل هذه الأخيرة في:

## 1.5 النظام السياسي:

يمكن للنظام السياسي (اشتراكي، ديمقراطي، شمولي إلى غير ذلك) أن يؤثر على تطور معايير وإجراءات المحاسبة، فالنظام المحاسبي في دولة ذات إقتصاد مركزي التحكم، سيكون مختلفا عن النظام المحاسبي في إقتصاد السوق، فقد يطلب من الشركات في البلدان الإشتراكية مثلا توفير معلومات عن الأثر الإجماعي وتحليل التكلفة- المنفعة إضافة إلى معلومات الربحية والمركز المالي.<sup>1</sup>

## 2.5 النظام القانوني:

إن درجة تحديد القانون بالدولة للممارسات المحاسبية يؤثر على قوة مهنة المحاسبة بها، فعندما تقوم الحكومة بوصف الممارسات والإجراءات المحاسبية، تكون سلطة مهنة المحاسبة عادة ضعيفة، في حين يشكل إرساء السياسات المحاسبية بشكل غير قانوني من قبل منظمات المهنة، سمة من سمات البلدان التي تعتمد القانون العام.<sup>2</sup>

## 3.5 مستوى التنمية الإقتصادية:

يؤثر مستوى التنمية الإقتصادية للدولة، على كل من تطبيق وتطور ممارسات عملية التقرير المحاسبي، فالدول ذات المستويات المنخفضة من التنمية الإقتصادية، ستكون حاجتها إلى أنظمة المحاسبة المعقدة أقل نسبيا من حاجة الدول ذات المستويات المرتفعة من التنمية الإقتصادية إلى مثل هذه الأنظمة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 110.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 110.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 110.

#### 4.5 مستوى التعليم:

- يتأثر النظام المحاسبي والممارسة المحاسبية لدولة ما بشكل كبير بالمستوى التعليمي لمواطني تلك الدولة، والمستوى التعليمي لأي دولة يتأثر بعدة عوامل منها:<sup>1</sup>
- درجة أو مستوى الأمية، فزيادة مستوى الأمية في مجتمع من المجتمعات يقلل الإهتمام بدراسة وتطبيق النظريات الحديثة في العلوم المختلفة ومنها المحاسبة؛
  - الحصول على المؤهل الثانوي، ففي بعض المجتمعات يقاس المستوى التعليمي للمجتمع بنسبة عدد المواطنين الحاصلين على شهادة الثانوية؛
  - الإتجاه العام للنظام التعليمي (وظيفي، مهني، إلى غير ذلك)؛
  - مدى مطابقة نظام التعليم لإحتياجات ومتطلبات مجتمع هذه الدولة أو تلك، فعندما يزيد عدد الخريجين في تخصصات معينة على الحاجة يقال أن نظام التعليم في ذلك المجتمع غير مطابق لإحتياجاته، كذلك البلدان ذات السكان الأفضل تعليماً ترتبط بأنظمة المحاسبة المالية المتطورة.

#### 5.5 مصادر التمويل:

- تركز المحاسبة في الدول ذات أسواق رأس المال القوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على بيان مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الشركة (ربحيتها)، وقد صممت لمساعدة المستثمرين على تحديد التدفقات المالية المستقبلية وكذلك المخاطر المحتملة.
- وعلى العكس من ذلك إذا كانت النظم مبنية على الإقراض، حيث تكون البنوك هي المصدر الرئيسي للتمويل تركز المحاسبة على حماية المقرضين من خلال مقاييس محاسبية متحفظة، وطالما أن المنظمات المالية يمكنها الوصول إلى أية بيانات تحتاجها بطريقة مباشرة، لذلك يكون الإفصاح المتسع محدوداً، ويظهر ذلك في كل من ألمانيا واليابان وسويسرا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، مرجع سابق، ص16-17.

<sup>2</sup> أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص115-116.

### 6.5 الضرائب:

تحدد التشريعات الضريبية معايير المحاسبة في العديد من الدول حيث يجب على الشركات أن تسجل إيراداتها ومصروفاتها في سجلات خاصة بالضرائب، وفي دول أخرى مثل هولندا تتفصل الحسابات المالية عن الحسابات الضريبية، حيث يكون الريح الخاضع للضريبة عبارة عن أرباح المحاسبة المالية بعد تعديلها.

ومن الطبيعي حتى في حال إنفصال المحاسبة المالية عن المحاسبة الضريبية أن يتطلب التشريع الضريبي إتباع مبادئ محاسبية محددة، مثل تقييم المخزون وفقا للوارد أخيرا يصرف أولا LIFO في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

### 7.5 الثقافة:

يضاف إلى ما سبق الثقافة أو ما يسمى بثقافة البلد، حيث تؤثر الثقافة على كل من تطبيقات الأعمال والإجراءات المحاسبية به،<sup>2</sup> التأثير الثقافي يعتمد على إفتراض أن المفاهيم المحاسبية في بلد ما متميزة مثل بقية السمات الثقافية الأخرى.

ومن العوامل الثقافية المؤثرة على الممارسة المحاسبية درجة الحرص لمجتمع من المجتمعات، إن زيادة درجة الحرص في المجتمع تؤدي إلى إنخفاض كمية المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما أنه قد يؤدي إلى زيادة تعقيد نظم المراقبة والمراجعة.

كما أن نظرة المجتمع إلى مهنة المحاسبة تؤثر على الممارسة المحاسبية، ومما يساعد على تطور وإزدهار المهنة تطور نظرة المجتمع إلى هذه المهنة وأهميتها لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث أنه لا يمكن أن تتوافق الخصائص الثقافية للمجتمعات وبالتالي للدول، فإن هذا سيؤدي إلى إختلاف الأساليب والممارسات المحاسبية.

### 8.5 الروابط الإقتصادية والسياسية:

تنتقل الأفكار والتطبيقات الفنية والمحاسبية من دولة لأخرى عن طريق الإحتلال أو التجارة أو غيرها من القوى، فقد إنتشر نظام القيد المزدوج، والذي وجد في إيطاليا في القرن الخامس عشر في كل أوربا، وذلك مع

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص116.

<sup>2</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص108.

انتشار الأفكار الجديدة لعصر النهضة، كما صدر الإستعمار البريطاني المحاسبين ومبادئ المحاسبة إلى المستعمرات، كما فرضت الولايات الأمريكية نظام وإجراءات المحاسبة على اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، والآن يلاحظ أن دول أوروبا الشرقية حدثت من أنظمتها من خلال إجراءات المحاسبة المتبعة في الإتحاد الأوربي، إضافة إلى أن إتساع التكامل الإقتصادي من خلال نمو التجارة وتدفقات رأس المال قد أصبحت محفزات قوية لإتساق معايير المحاسبة.<sup>1</sup>

## 9.5 التضمخ:

يؤثر التضمخ على المحاسبة بالتكلفة التاريخية، كما يؤثر على رغبة الدولة في دمج تغيرات الأسعار في الحسابات، لذلك تستخدم المكسيك وغيرها من دول أمريكا اللاتينية بشكل معتاد المستوى العام للأسعار بسبب معاناتهم للتضمخ الجامح، وفي أواخر السبعينات قامت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بإعداد تقارير آثار التغير في الأسعار للتجاوب مع معدلات التضمخ العالية غير المعتادة.<sup>2</sup>

إذا نتيجة للتغيرات التي تحدث في البيئة المحاسبية الدولية أصبحت المحاسبة المحلية وما تتضمنه من مبادئ وقواعد محاسبية ليس بإمكانها تحقيق الهدف من وجودها، وأمام ذلك تسعى المؤسسات إلى تطبيق المحاسبة الدولية وما تتضمنه من معايير ومبادئ وقواعد ومفاهيم محاسبية متفق عليها دولياً.

تهدف المحاسبة الدولية إلى إيجاد إطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات المحاسبية والتقارير المحاسبية على مستوى دولي، والعمل على جعل القوائم المالية للمؤسسات والشركات أكثر دولية من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية للشركات وجعلها قابلة للمقارنة والتحقق، وتحقيق ما يسمى بالتوافق المحاسبي بين مختلف الأنظمة المحاسبية والذي تسعى إلى تحقيقه منظمات وهيئات محاسبية دولية.

## المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي:

تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية بهدف أولاً تجاوز مختلف المشاكل المرتبطة باختلاف الأنظمة المحاسبية التي تتسبب في زيادة تكاليف إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة، وثانياً بهدف ضمان توفير معلومات محاسبية شفافة وذات جودة عالية.

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لظفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص 116-117.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 117.

تحقيق التوافق بين الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي، من شأنه أن يساهم في تحقيق العديد من المزايا سواء للشركات أو للدول، منها إمكانية قراءة ومقارنة المعلومات المالية والذي يساهم في القضاء على سوء الفهم السائد حول إمكانية الإعتماد على القوائم المالية الأجنبية.

وقبل عرض مزايا التوافق المحاسبي وكذا الجهات والهيئات التي تعمل بشأن تحقيقه نتطرق أولاً إلى مفهوم هذا التوافق.

### 1. مفهوم التوافق المحاسبي الدولي:

التوافق أو التناسق المحاسبي هو عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بين الدول، وهو محاولة لتقليل الاختلافات في المبادئ والمعايير والممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة.

وقد بدأت محاولات توافق المعايير المحاسبية حتى قبل إيجاد لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1973، فقد واجهت الشركات التي تبحث عن رأس المال خارج أسواقها المحلية وكذلك المستثمرون الراغبون في تنويع استثماراتهم عالمياً العديد من المشاكل نتيجة للفروق المحاسبية، وتجاوباً مع ذلك زادت محاولات التوافق خلال التسعينات، والآن يعتبر التوافق المحاسبي الدولي أحد أهم القضايا التي تواجه هيئات الأوراق المالية والبورصات وأولئك الذين يعدون ويستخدمون القوائم المالية.<sup>1</sup>

لكن في بعض الحالات يتم استخدام لفظي التوافق والنمطية أو التوحيد كمترادفين، إلا أن هناك فرق بينهما، فالنمطية وعلى عكس التوافق تعطي بصفة عامة الإنطباع بأنها مجموعة من القواعد الجامدة والضيقة، وأنها قد تتطلب تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل المواقف، ولا تقبل النمطية أية اختلافات على المستوى القومي وبالتالي فهي أكثر صعوبة في التطبيق على المستوى الدولي.

أما التوافق فهو أكثر مرونة وانفتاحاً حيث لا يأخذ بمنهج مقاس واحد يناسب الكل، حيث يأخذ في اعتباره الفروق القومية.<sup>2</sup> وفي ما يلي تعريف لكل منهما بشيء من التفصيل:

<sup>1</sup> فريدريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، ترجمة محمد عصام الدين زايد، دار المريخ، الرياض، 2004، ص 349.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 349.

### 1.1 التوحيد المحاسبي: Standardization

التوحيد يعني تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات أو المواقف، حيث ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصارمة والضيقة.<sup>1</sup>

أما جمعية المحاسبين الأمريكية، فتعرف التوحيد على أنه الثبات في التتويب والمصطلحات وكذلك الثبات في القياس.<sup>2</sup>

وفي تعريف آخر، التوحيد هو تطبيق قواعد موحدة بدلا من مجموعة قواعد،<sup>3</sup> فهو يشير بذلك إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متنسق ومتجانس أو غير متباين، فهو يحتوي على التماثل في المبادئ والممارسات المحاسبية.

### 2.1 التوافق المحاسبي: Harmonization

يعرف التوافق على أنه عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، حيث تقلل المعايير المتناسقة من الإختلافات المنطقية، وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة.<sup>4</sup>

وفي تعريف آخر التوافق المحاسبي هو عملية يقصد من خلالها تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، حيث تتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال.<sup>5</sup>

وفي تعريف آخر كذلك التوافق المحاسبي هو مصطلح يستخدم للحد من الإختلافات بين القواعد المحاسبية المحلية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، مرجع سابق، ص35.

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 267.

<sup>3</sup> Bernard Raffournier et al, **Comptabilité International**, Vuibert, France, 1997, P10.

<sup>4</sup> فرديريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 349.

<sup>5</sup> ثناء القباني، المحاسبة الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 170.

<sup>6</sup> Bernard Raffournier et al, **Comptabilité International**, Op .Cit. P10.



أما (Wilson) فيرى أن مصطلح التوافق كمنقوض للنمطية، ويعني تسوية لوجهات نظر مختلفة، فهذا مدخل عملي وتوفيقي على نطاق أكبر مما هو عليه الحال مع النمطية، وبالأخص عندما تعني النمطية بأن إجراءات بلد يجب أن تطبق من قبل كافة البلدان الأخرى.<sup>1</sup>

وفي محاولة لتجنب عملية الخلط وعدم التمييز في استخدام المفاهيم السابقة للتوافق المحاسبي صنف (Samules&Picper) المراحل التي تعكسها هذه المفاهيم إلى ثلاث مراحل، تبدأ المرحلة الأولى بعملية المقارنة بين الأنظمة المحاسبية للدول ثم تنتقل إلى اتجاه التوافق، ثم يتم توليد وإنتاج مجموعة من المعايير المتفق عليها، ثم بعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة وهي التوحيد.

ويؤكد (Cairns) على هذا التصنيف بإفترضه أن التوافق يتم تحقيقه أولاً ثم يتم وضع المعايير الدولية للمبادئ المحاسبية للوصول إلى حالة التماثل، وبالتالي فالتوافق المحاسبي لا يعني التماثل التام للمبادئ والممارسات المحاسبية ويختلف اختلافاً كبيراً عن المعايير التامة خاصة إذا كان المقصود بالمعايير استخدام معايير دولة معينة وتطبيقها في جميع الدول الأخرى.<sup>2</sup>

ويعتبر مفهوم القابلية للمقارنة أكثر وضوحاً من التوافق، حيث أن المعلومات المحاسبية التي تعد وفقاً لمقاييس محاسبية مختلفة وإفصاح أو نظم مراجعة قد تكون قابلة للمقارنة إذا تشابهت بطريقة كافية بحيث تتيح لمستخدمي القوائم المالية إجراء المقارنة (على الأقل لبعض القياسات) بدون الحاجة إلى الارتباط الوثيق لأكثر من نظام محاسبي واحد، ولعل الفروق في متطلبات التقرير المالي والممارسات في العالم، وكذلك الإحتياجات المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية لمقارنة المعلومات من دول مختلفة كانت هي القوة الدافعة للتوافق المحاسبي.

ويشمل التوافق المحاسبي على التوافق في:<sup>3</sup>

- المعايير المحاسبية التي تتعامل مع القياس والإفصاح؛
- الإفصاحات التي تقوم بها الشركات ذات التعامل التجاري مع الجماهير فيما يتعلق بالأوراق المالية أو بالتسجيل في بورصات الأوراق المالية؛
- معايير المراجعة.

<sup>1</sup> أحمد رياض بلقاوي، نظرية محاسبية، تعريب رياض عبد الله، البازوري، عمان، 2009، الجزء 2، ص 467.

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 268-269.

<sup>3</sup> فرديريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 350.

## 2. مزايا التوافق المحاسبي الدولي:

- يرى مؤيدو التوافق المحاسبي الدولي أن التوافق له العديد من المزايا، ولم يتغير جدالهم على مر السنين، وعلى سبيل المثال فقد كتب (John Turner 1983) الآتي: <sup>1</sup>
- من أكبر المزايا التي نحصل عليها نتيجة إتباع التوافق هي إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية، وتستبعد مثل هذه المقارنة سوء الفهم حول إمكانية الإعتماد على القوائم المالية الأجنبية وتزليل أحد أهم معوقات تدفق الإستثمارات الدولية؛
  - وهناك ميزة ثانية وهي أن التوافق سيؤدي إلى توفير الوقت والنقود التي تنفق حالياً لتوحيد المعلومات المالية المتغايرة عندما يتطلب من أكثر من مجموعة من التقارير أن تتماشى مع عدة قوانين وممارسات مختلفة؛
  - والميزة الثالثة التي يمكن الحصول عليها من جراء التوافق المحاسبي هي: رفع مستوى المعايير المحاسبية بقدر الإمكان وأن تتماشى مع الظروف الإقتصادية والقانونية والإجتماعية.
- بالإضافة إلى ماسبق فإن التوافق المحاسبي يمكن من تحقيق مايلي:
- رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفز على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية كما قد يسهم في رفع مستوى النظم المحاسبية بها؛ <sup>2</sup>
  - إن حاجة الشركات إلى الحصول على رأس مال خارجي في ظل عدم كفاية الأرباح المحتجزة لتمويل المشروعات، وتوفر في جانب آخر القروض الأجنبية، قد أدى إلى تزايد الحاجة إلى التوافق المحاسبي، ففي الحقيقة، يميل مجهزو رأس المال، هنا وفي الخارج، إلى الإعتماد على التقارير المالية لصنع أفضل القرارات المتعلقة بالإقراض والإستثمار، ويميلون أيضا بإظهار رغبة في تفضيل إبلاغ مقارن؛ <sup>3</sup>

<sup>1</sup> فرديريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 350-351.

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 272.

<sup>3</sup> أحمد رياض بلقاوي، نظرية محاسبية، مرجع سابق، ص 468.

- بالنسبة لمعظم البلدان، ليس هناك معايير محاسبية وتدقيقية معتمدة ومكتملة، إن المعايير المقبولة عالمياً سوف لن تلغي فقط كلفة التهيئة الأولية لهذه البلدان، وإنما ستسمح لهم بأن يصبحوا فوراً جزءاً من البيئة المحاسبية المقبولة دولياً؛
- تحسين عملية إتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم عن طريق زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات في الدول المختلفة وزيادة الإطلاع على عمليات الشركات متعددة الجنسية؛<sup>1</sup>
- ومن المنافع المتوقعة للتوافق الدولي أن التحليل المالي للشركات سوف يكون أكثر سهولة، فالتوافق الدولي سوف يزيد عدد المطلعين على القوائم المالية والمؤهلين لفحص القوائم المالية لمؤسسات أجنبية، مما يرفع درجة ثقة المستثمرين بها، وهذا يمكن أن يزيد في حجم الإستثمار الدولي؛
- إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية والذي من شأنه القضاء على سوء الفهم السائد حول إمكانية الإعتماد على القوائم المالية الأجنبية، مما يمكن معه إزالة واحد من أهم المعوقات لإنتشار الإستثمار الدولي.<sup>2</sup>

### 3. العوامل الدافعة للإهتمام بالتوافق المحاسبي الدولي:

من العوامل الدافعة للإهتمام بالتوافق المحاسبي الدولي ما يلي:<sup>3</sup>

#### 1.3 عولمة الأسواق المالية

لقد تزايدت سرعة عولمة أسواق المال العالمية ( والتي تشمل سوق العملات وأسواق الأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى) في العقدين الأخيرين من القرن الحالي، وقد أحدث ذلك بالفعل ثورة مالية هائلة في عالم الأعمال، حيث أصبح حجم هذه الأسواق وتأثيرها وما بها من علاقات وقوى فاعلة وأدوات مالية جديدة مختلفة تماماً عما كانت عليه في منتصف القرن العشرين، وهذا ما دفع البعض إلى القول بأن العالم من خلال ترابط أسواقه المالية وتأثرها ببعضها البعض قد أصبح سوق مالي عالمي.

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص 373.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 374-375.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 375-377.

كما كان لإلغاء القيود والضوابط التي كانت مفروضة على حرية إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، وبزوغ ثورة الإتصالات والمعلومات، والإستخدام الموسع للإبتكارات (الأدوات والمشتقات) المالية العديدة التي ظهرت مؤخرا أثر بالغ في تعميق الإتجاه نحو عولمة الأسواق المالية.

### 2.3 ثورة تكنولوجيا المعلومات

إن التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الإتصالات والمعلومات التي حدثت في العقدين الماضيين جعلت المعرفة موردا رابعا للثروة، والواقع أن هذا التقدم التكنولوجي لم يساهم فقط في تغيير الطريقة التي تعمل بها الشركات وإنما أدى أيضا إلى تغيير أنواع الأعمال التي تقوم بها تلك الشركات، مما ترتب عليه خلق إقتصاد جديد يعرف بالإقتصاد المعرفي.

ولقد لعب هذا التقدم دورا بالغ الأهمية في إندماج وتكامل الأسواق المالية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وإنخفضت تكلفة الإتصالات السلكية واللاسلكية بصورة واضحة مما كان له أثر كبير في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال بين هذه الأسواق، وزيادة الروابط والصلات الوثيقة بينها.

### 3.3 الشركات المتعددة الجنسيات

تتولى الشركات المتعددة الجنسيات تنفيذ الإستثمارات الأجنبية في دول العالم المختلفة، حيث أن علاقتها بالإقتصاد الدولي علاقة وثيقة نظرا لما تمتلكه من إرتباطات واسعة بالمسائل المتعلقة بالسياسات التجارية، وأنظمة الصرف الأجنبي، وموازن مدفوعات الدول المختلفة والتمويل الدولي، وتتجلى السيطرة الإقتصادية لهذه الشركات على الإقتصاد العالمي من حقيقة أساسية مؤداها أنها تتحكم بنحو ربع إلى ثلث الإنتاج العالمي، كما تبلغ إجمالي مبيعاتها عبر فروعها الإنتاجية ما يناهز مجموع النواتج القومية الإجمالية لكل الأقطار النامية مجتمعة بإستثناء النفطية منها، وتصل حجم التجارة ما بين الفروع لهذه الشركات إلى 30 % من مجموع التجارة العالمية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص 376 - 377.

## 4.3 الإتجاه العالمي المتزايد نحو التخصصية:

لعبت عمليات التخصصية التي تمت على نطاق واسع في الدول التي كانت تسمى إشتراكية وبعض الدول النامية دورا بارزا في تعزيز وتوسيع نطاق العولمة المالية، فقد سمحت هذه الدول - وخاصة التي توجد بها برامج واسعة للتخصصية- للمستثمرين الأجانب بالمساهمة في ملكية شركات القطاع العام وبعض مشروعات الخدمات العامة فيها.

## 4. المشاكل التي تواجه عملية التوافق المحاسبي

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المنظمات المحاسبية الدولية بهدف تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، نجد أن هذه العملية تواجهها مشاكل يمكن ذكر أهمها في الآتي:

- بعض الدول لا توجد بها منظمات حكومية أو غير حكومية مسؤولة عن الإشراف ومراقبة الإلتزام بالمعايير المحاسبية المقبولة بتلك الدول، ففي دول مثل أمريكا توجد لجنة تداول الأوراق المالية التي تشرف وتراقب عملية تطبيق المعايير المحاسبية المقبولة، وفي بريطانيا إتحاد بورصات الأوراق المالية FSE، وحيث أن هذه الجهات والمنظمات لعبت دورا رئيسيا في قانونية المعايير المحاسبية المقبولة بها فمن المتوقع أن تلعب دورا رئيسيا وناجحا في حالة تبنيها للمعايير الدولية وإلزام المؤسسات والشركات التي تشرف عليها بالإمتثال لهذه المعايير، ولكن عدم وجود هذه المنظمات بالعديد من الدول خاصة النامية منها يجعل من الصعب إلزام الشركات المحاسبية بتلك الدول بالإلتزام بالمعايير الدولية؛<sup>1</sup>

- من المشاكل التي تقف أمام التوافق الدولي للمحاسبة هو الشروط الصارمة التي تضعها بعض المنظمات المهنية لممارسة مهنة المحاسبة والتي تحد من عالمية المحاسبة المهنية، ومن الأمثلة على ذلك إشتراط المنظمة المهنية للمحاسبة في فرنسا عام 1976 على المحاسبين الأجانب الذين يمارسون المهنة في فرنسا أن يجتازوا إمتحانا سنويا قبل حصولهم على الترخيص، وكننتيجة للتجربة الفرنسية فإن المجموعة الإقتصادية الأوروبية EEC أصبحت تهتم بمؤهلات المراجعين، فقد تضمن التوجيه الثامن عدد من التحفظات والقيود على ممارسة المحاسبين الأجانب للمهنة في دول المجموعة الأوروبية؛<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 276.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 274.

- إن تحصيل الضرائب في كافة بلدان العالم يشكل أحد المصادر الأكثر أهمية في الطلب على خدمات المحاسبة، ولأن نظم تحصيل الضريبة تختلف عالمياً، فمن السهولة التوقع بأنها ستؤدي إلى التنوع في المبادئ والنظم المحاسبية عالمياً، و في هذا يذكر (Seidler) الآتي: "لأن نظم تحصيل الضريبة تختلف بشكل هائل بين البلدان، وحيث أن الحكومات تبدي اهتمام ضعيف بإتجاه الرغبة نحو توافق نظم الضريبة ماعدا حالة تحصيل مبالغ كبيرة من الشركات متعددة الجنسية، فهناك منطق ضعيف بأن هذا العائق أمام التوافق المحاسبي الدولي سوف يختفي"<sup>1</sup>؛

- مجموعات المستخدمين: إن مجموعات المستخدمين المختلفة تطلب معلومات مختلفة، فالمستثمرين يحتاجون معلومات ملاءمة ومفيدة لإتخاذ قرارات الإستثمار والسلطات الضريبية تطلب قوائم مالية معدة على أساس النظم والتشريعات الضريبية، والحكومات تحتاج قوائم مالية معدة على أساس المعايير المحلية والعالمية وممثلوهم يطلبون معلومات تحمل الطابع الإجتماعي والعمالي، ولهذا فليس من المحتمل أن يوجد النموذج المحاسبي المحدد الذي يوفر هذا الكم من المعلومات والتقارير المالية المختلفة، فالأهداف المختلفة للمستخدمين الذين يرون أن المعلومات المحاسبية يجب أن تخدمها سوف ينتج عنها استمرار وجود النماذج المختلفة التي يتم تطويرها لتوفير هذه الإحتياجات من المعلومات.<sup>2</sup>

ولكن المشكلة الأساسية هي أن لكل دولة بيئة إجتماعية وسياسية وإقتصادية وثقافية مختلفة، وأنه من الصعب الحكم على بعد أو قرب تحقيق التوافق الدولي وأنه ينبغي المضي في عملية تحقيق التوافق الدولي في كل من هذه البيئات المختلفة، ولكي تنجح عملية التوافق الدولي على المستوى العالمي فإنه لا بد من الإتفاق على المستوى الواجب الإفصاح عنه من الشركات، وكذا المعلومات الملاءمة للمستخدمين وكذلك مستوى التقارير التي تستخدم على نطاق واسع، بالإضافة إلى معايير المحاسبة والمراجعة التي يمكن الإعتماد عليها.

أمام هذه المشاكل وبهدف تقليلها والحد منها تم عقد العديد من اللقاءات والمؤتمرات المحاسبية الدولية، حضرتها جمعيات وهيئات محاسبية عمومية وخاصة، تم من خلالها إنشاء لجان محاسبية تتولى وضع معايير محاسبية دولية تحظى بالقبول العام، وتهيئة المناخ اللازم لتطبيقها، وتشجيع الدول على حث مؤسساتها وشركاتها بتطبيق هذه المعايير والإلتزام بها، حتى يتم وضع حد للخلافات المحاسبية بين الدول، خدمة ومساعدة لمستخدمي القوائم المالية المحليين والدوليين.

<sup>1</sup> أحمد رياض بلقاوي، نظرية محاسبية، مرجع سابق، ص 469.

<sup>2</sup> نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، مرجع سابق، ص 45-46.

## المبحث الثالث: المنظمات المهمة بتطوير المحاسبة الدولية

يهدف وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي تم عقد العديد من اللقاءات والمؤتمرات الدولية، حضرتها عدة جمعيات وهيئات محاسبية، نتج عن هذه اللقاءات إنشاء منظمات وهيئات محاسبية دولية، من أهمها مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي قام بإصدار معايير التقارير المالية الدولية، بهدف مقابلة احتياجات أسواق رأس المال الدولية وإزالة الاختلافات بين المتطلبات المحاسبية الدولية والمحلية، والعمل بفعالية مع واضعي المعايير الوطنية لتحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك وصولاً إلى حلول ذات جودة عالية.

## 1. تطور المؤتمرات المحاسبية:

نتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات وإتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية، تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية في الفترة الممتدة من سنة 1904 إلى غاية 2006، وهذا كله بهدف تطوير المحاسبة على المستوى الدولي، وكذا بهدف وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي، ومن ضمن هذه المؤتمرات:<sup>1</sup>

المؤتمر المحاسبي الأول: عقد هذا المؤتمر سنة 1904 بسانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية، برعاية إتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917، في هذا المؤتمر دار البحث حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول وخاصة الأوروبية منها والأمريكية، وفي سنة 1992 عقد المؤتمر المحاسبي الرابع عشر حيث شارك فيه نحو 106 هيئة محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوباً من مختلف أنحاء العالم، هذا المؤتمر عرف مشاركة بعض الدول العربية ممثلة في وفود كل من لبنان وسوريا والكويت ومصر والسعودية برعاية الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث إستضافته ثلاث منظمات محاسبية أمريكية وهي:

- مجمع المحاسبين الأمريكيين؛
- جمعية المحاسبين الإداريين؛
- جمعية المراجعين الداخليين.

<sup>1</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص104.

وكما ذكرنا فإن جميع المؤتمرات التي تم عقدها أسفرت عن تشكيل عدة منظمات ولجان عالمية وإقليمية، خاصة وعمومية إستهدفت كلها وضع معايير محاسبية دولية، وتهيئة المناخ اللازم لتطبيقها، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تعمل على تحقيق التوافق المحاسبي على المستوى الدولي.

## 2. لجنة معايير المحاسبة الدولية:

تم تأسيس هذه اللجنة في سنة 1973 بقيادة منظمات محاسبية مهنية في عشر دول هي: - أستراليا- الولايات المتحدة الأمريكية- فرنسا- ألمانيا- إنجلترا- أيرلندا- هولندا- اليابان- المكسيك- كندا.<sup>1</sup> تم تأسيس هذه اللجنة بهدف إعداد معايير محاسبية تستعمل على المستوى الدولي.<sup>2</sup>

هذه اللجنة إتخذت من بريطانيا مقرا لها، وتولت وضع المعايير المحاسبية الدولية IAS، حيث تم إصدار 41 معيار إلى غاية نهاية عام 2000، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء البعض منها. وفي سنة 1999 ضمت اللجنة 143 عضو من 104 بلد يمثلون مليوني محاسب، وقد شاع استخدام المعايير الدولية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي لم تنظم إلى عضوية اللجنة بعد.<sup>3</sup>

### 1.2 أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية: لهذه اللجنة أهداف تتمثل في:<sup>4</sup>

- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقيد بها في جميع أنحاء العالم؛
- العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

أما الترتيب الحالي لأولويات عمل اللجنة أصبح كالتالي:<sup>5</sup>

- تطوير المعايير المحاسبية لمقابلة إحتياجات أسواق رأس المال الدولية وقطاع الأعمال؛
- تطوير وتطبيق معايير محاسبية مناسبة للدول النامية؛
- إزالة الإختلافات بين المتطلبات المحاسبية الدولية والمحلية.

<sup>1</sup> Muriel Nahmias, *L'essentiel des normes IAS/IFRS*, éd d'Organisation, Paris, 2004, P27.

<sup>2</sup> Michel Blanchette et autre, *Les effets des IFRS sur les ratios financiers : premiers signes au Canada*, Association des comptables généraux accrédités du Canada, 2011, P13.

<sup>3</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، مرجع سابق، ص107.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص107.

<sup>5</sup> نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، مرجع سابق، ص56.



2.2 هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية: تشتمل لجنة معايير المحاسبة الدولية على الهيئات التالية: <sup>1</sup>

#### 1.2.2 مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC Board :

يتكون المجلس من 17 منظمة منها 13 هيئة محاسبية و 4 منظمات أخرى، يعمل هذا المجلس على وضع وتحسين معايير المحاسبة المالية والتقارير للمؤسسات، وتشمل مسؤولياته اعتماد مقترحات المشاريع وطرق وأساليب إعداد المعايير وتعيين لجان التوجيه Steering Committees.

#### 2.2.2 المجموعة الإستشارية Consultative Group:

تقدم هذه المجموعة المشورة للجنة معايير المحاسبة الدولية حول أجندة المشروعات وأولوياتها والقضايا الفنية، وليس لهذه المجموعة أية مسؤوليات فعلية عند وضع المعايير، وتتكون المجموعة من 15 منظمة يختارها مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية .

#### 3.2.2 المجلس الإستشاري Advisory Concile:

يراجع هذا المجلس إستراتيجية وخطط مجلس اللجنة للتأكد من مقابلة المجلس لإلتزاماته، ويقوم المجلس الإستشاري أيضا بالإشتراك في إجراءات قبول أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية عن طريق ممارسي مهنة المحاسبة، ومجتمع الأعمال ومستخدمي القوائم المالية وغيرهم من الأطراف المهتمة.

#### 4.2.2 اللجنة الدائمة للترجمة ( Sic ) Standing Interpretation Committee:

تتكون من 12 عضوا من دول مختلفة لكل منهم حق التصويت، وهي تتعامل على أساس زمني مع القضايا المحاسبية الممكن أن تواجهها لمعالجة مختلفة أو غير مقبولة، وتعد هذه اللجنة ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية لإعتمادها من مجلس اللجنة، يطلق على كل تفسير SIC، حيث أصدرت اللجنة 34 تفسيراً منذ تأسيسها عام 1977 لغاية نهاية 2000، وتم فيما بعد دمج الكثير من هذه التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فريدريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 364 - 365.

<sup>2</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 31.

### 5.2.2 جماعة العمل الإستراتيجي : Strategy Working Party :

تراجع هذه الجماعة إستراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية للفترة التي تلي الإنتهاء من العمل الجاري، ويقع تحت عاتقها مراجعة هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وإجراءات العمل، وعلاقتها مع واضعي معايير المحاسبة القوميين.

خلال فترة عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية عرفت هذه اللجنة مجموعة من المعوقات منها عدم مشاركة واضعي المعايير الوطنية في عملية إتخاذ القرارات، إضافة إلى عدم وجود علاقة مع أجهزة الدولة، هذه المعوقات دفعت بأعضاء اللجنة إلى إعادة هيكلتها وتحديثها، ونتج عن ذلك ظهور منظمة جديدة في 2001.<sup>1</sup>

### 3. مجلس معايير المحاسبة الدولية:

في سنة 2001 تم إستبدال لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية، مهام هذا المجلس هو تطوير معايير المحاسبة الدولية، حيث إعتد هذا المجلس المعايير المحاسبية الدولية التي تم إصدارها من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية، وأخذ-هذا المجلس- على عاتقه مسؤولية تعديل المعايير المحاسبية وكذا تفسيرها.

يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من 14عضو مهمتهم هي الإعداد والتصويت على معايير التقارير المالية الدولية،<sup>2</sup> ويتم تعيين الأعضاء من قبل مجلس الأمناء، المؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة الفنية، وتكمن المسؤوليات الأساسية للمجلس في تطوير ونشر معايير التقرير المالي الدولي، ومذكرات العرض المبدئية وقبول التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقرير المالي الدوليIFRIC.<sup>3</sup>

يطلق على المعايير المحاسبية الجديدة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بمعايير التقارير المالية الدولية، ويطلق على التفسيرات الخاصة بها بـIFRIC، وعند الحديث عن معايير التقارير المالية الدولية فهذا المصطلح يشمل كل من معايير المحاسبة الدولية، التفسيرات الخاصة بهاSIC، معايير التقارير المالية الدولية وكذا تفسيراتها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Lakhdar KHELLAF, LES NORMES INTERNATIONALES DE COMPTABILITE (IAS – IFRS) ET LEUR APPLICATION EN ALGERIE, Thèse De Doctorat, Université BATNA, 2013-2014, P53-54.

<sup>2</sup> Anne Le Manh , Catherine Maillet, Normes comptables internationales, éd Foucher, Vanves, 2008,P8.

<sup>3</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 122-123.

<sup>4</sup> A. Nandakumar and all, Understanding Fundamentals IFRS, Canada.2010, P4-5.

### 1.3 أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية:

- يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:<sup>1</sup>
- وضع بما يصب في الصالح العام مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة وبسيرة الفهم وقابلة للإنفاذ؛
  - تشجيع استخدام تلك المعايير وتطبيقها بشكل صارم ؛
  - العمل بفعالية مع واضعي المعايير الوطنية لتحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك وصولاً إلى حلول ذات جودة عالية.

### 2.3 هيكل وإدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية:

يتكون هيكل وإدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية من:<sup>2</sup>

#### 1.2.3 الأمناء:

تقع مسؤولية إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية على عاتق أعضاء مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية ( أمناء مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، أو ببساطة الأمناء) ولا يشارك الأمناء في أنشطة وضع المعايير الخاصة بمجلس معايير المحاسبة الدولية، وعوضاً عن ذلك يتحمل الأمناء مسؤولية القضايا الإستراتيجية الواسعة والميزانية والإجراءات التشغيلية إضافة إلى تعيين أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

#### 2.2.3 مجلس الإدارة:

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية جميع أنشطة وضع المعايير، بما في ذلك وضع وتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتألف المجلس من 14 عضواً من جميع أنحاء العالم يتم إختيارهم من قبل الأمناء على أساس المهارات الفنية والمهنة ذات الصلة والخبرات التجارية والسوقية ذات الصلة .

<sup>1</sup>عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية، عمان، 2006، ص4-5.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص5.

كما يتألف المجلس الذي يعقد عادة مرة واحدة كل شهر من 12 عضوا متفرغا وعضوين بدوام جزئي، وينتمي أعضاء المجلس إلى خلفيات مختلفة بما في ذلك المدققين ومعدّي البيانات ومستخدمي البيانات المالية والأكاديميين.

### 3.2.3 المجلس الإستشاري للمعايير :

يقوم المجلس الإستشاري للمعايير بتقديم النصح لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ويتألف مما يقارب من 40 عضوا يقوم الأمناء بتعيينهم، ويقدم المجلس الإستشاري للمعايير منتدى للمؤسسات والأفراد المهتمين بإعداد التقارير المالية الدولية لتوفير النصح حول قرارات وأولويات جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ويشمل الأعضاء الحاليون كبار الموظفين في مجال المالية والمحاسبة الذين ينتمون إلى بعض أكبر شركات العالم والمنظمات الدولية، ومحللين ماليين وأكاديميين قياديين، ومنظمين وواضعي معايير المحاسبة، وشركاء من شركات المحاسبة الرائدة .

### 4.2.3 لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية :

في سنة 1998 تم إنشاء لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي كانت تسمى من قبل بلجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية، تتكون هذه اللجنة من 12 عضو يجتمعون كل شهرين تقريبا.<sup>1</sup>

تعد لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الهيئة التفسيرية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية لجنة مسئولة عن وضع الإرشادات التفسيرية حول قضايا المحاسبة التي لم يتم التطرق إليها على وجه التحديد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو تلك القضايا التي يمكن أن تتلقى تفسيرات مختلفة أو غير مقبولة في ظل غياب الإرشادات الرسمية، ويتم تعيين أعضاء لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل الأمناء.

وكجزء من عملياته الملائمة في وضع معايير جديدة أو منقحة، يقوم المجلس بنشر مسودة عرض للمعيار المقترح كي يبدي الجمهور ملاحظاته في سبيل الحصول على آراء جميع الأطراف المهتمة.

<sup>1</sup>Muriel Nahmias, L'essentiel des normes IAS/IFRS, Op Cit, P30.

كما يقوم المجلس أيضا بنشر " أساس الإستنتاجات " حول مسودات العرض والمعايير الخاصة به لتفسير كيفية توصله للإستنتاجات وتقديم معلومات عامة، وعندما يبدي عضو واحد أو أكثر من أعضاء المجلس عدم موافقته على أحد المعايير، يقوم المجلس بنشر تلك الآراء المعارضة للمعيار، وللحصول على النصح حول المشاريع الكبرى، يشكل المجلس في أغلب الأحيان لجان إرشادية أو مجموعات مختصة أخرى ويمكن أن يعقد جلسات مفتوحة للجمهور وقد يجري إختبارات ميدانية حول المعايير المقترحة.

#### 4. الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC:

هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس في 7 أكتوبر 1977، من طرف 63 منظمة مهنية تمثل 49 دولة مختلفة، الهدف الرئيسي لهذا الإتحاد هو التشجيع بوضع معايير متجانسة ومتناسقة خاصة بمهنة المحاسبة، يشارك في الإتحاد الدولي للمحاسبين أكثر من 160 منظمة مهنية تمثل أكثر من 120 دولة، تشكل في مجموعها مليون مهني، يتواجد هذا الإتحاد بنيويورك.<sup>1</sup>

مع الإشارة إلى أن هناك منظمات سبقت في ظهور لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين، تتمثل هذه المنظمات:<sup>2</sup>

- الكونغرس العالمي للمحاسبين: "International Congress Of Accountants (ICA)"، تم تأسيسه في عام 1904 في ضوء هدف عام ألا وهو زيادة تفاعل وتبادل الأفكار بين المحاسبين في مختلف البلدان.
- في عام 1972 شكل "ICA" لجنة التنسيق الدولية لمهنة المحاسبة International Coordination Committee For The Accounting Profession "ICCAP" بهدف إجراء دراسات خاصة حول أخلاق وتعليم وتدريب مهنة المحاسبة ودراسات حول هيكل المنظمات المحاسبية الإقليمية.
- وفي عام 1976 تم حل لجنة التنسيق الدولية لمهنة المحاسبة لكي يعاد تشكيلها بإسم لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبة IFAC.

#### 1.4 أهداف الإتحاد الدولي للمحاسبين:

يهدف هذا الإتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير إقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها، ولتحقيق مهامه فإن الإتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم، لجان الإتحاد قامت بوضع المعايير التالية:

<sup>1</sup> Robert Obert, **Pratique des normes IFRS**, 3 éd, Dunod, Paris, P 39.

<sup>2</sup> أحمد رياض بلقاوي، نظرية محاسبية، مرجع سابق، ص 472 - 473.

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد؛
- المعايير الدولية لرقابة الجودة؛
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة؛
- معايير التأهيل الدولية؛
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

يعمل الإتحاد الدولي للمحاسبين على تحقيق أهداف منها: <sup>1</sup>

- تطوير كشوف تستخدم كدليل عمل لممارسات التدقيق الدولية؛
- تحديد متطلبات وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني للمحاسبة؛
- تقييم وتطوير ودراسة الإدارة المالية والإجراءات وطرق المحاسبة الإدارية الأخرى ؛
- تجميع وتحليل ودراسة ونشر المعلومات عن إدارة إجراءات وتطبيقات المحاسبة العامة (أي المحاسبة التي تتم ممارستها من قبل مختلف المحاسبين في مختلف الشركات لمساعدة المحاسبين المطبقين في تنفيذ المهام والإجراءات المحاسبية بأسلوب أكثر فاعلية)؛
- تعزيز وإنعاش علاقات وثيقة مع مستخدمي الكشوف المالية، بما فيهم أولئك الذين يعدون الكشوف، والإتحادات التجارية والمعاهد المالية وقطاع الصناعة والحكومة وآخرين ؛
- إقامة إتصالات مستمرة بين أعضاء لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين ومع المنظمات ذات العلاقة والمعنية بالمحاسبة والتدقيق من خلال النشرات الإخبارية؛
- تنظيم وترويج تبادل المعلومات الفنية والمواد التعليمية، والنشرات المهنية والأدبيات الأخرى التي تصدرها الهيئات الأخرى؛
- تنظيم وإدارة المؤتمر العالمي للمحاسبين International Congress Accountants كل خمس سنوات؛
- السعي نحو التوسع في عضوية لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين.

تتكون الهيئات والمؤسسات الحاكمة للجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين من مجلس مكون من ممثل معين من كل بلد عضو في لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس يتكون من 15 ممثل من الهيئات المنتمجة في لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين.

<sup>1</sup> أحمد رياض بلقاوي، نظرية محاسبية، مرجع سابق، ص 473-474.

كما يضم الإتحاد الدولي للمحاسبين في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل: البحرين والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس.<sup>1</sup>

#### 2.4 لجان الإتحاد الدولي للمحاسبين:

ينفذ برنامج عمل الإتحاد الدولي للمحاسبين من قبل أربعة لجان كل منها تهتم بمجال معين، تتمثل هذه اللجان في:<sup>2</sup>

- لجنة التعليم؛
- لجنة السلوك المهني؛
- لجنة المحاسبة المالية والإدارية؛
- لجنة القطاع العام.

تعد كل من لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية وكذا الإتحاد الدولي للمحاسبين أهم الهيئات المحاسبية الدولية التي تهتم بالتوافق المحاسبي الدولي، والتي تعمل على إصدار معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، ذلك أن هذه الهيئات هدفها الأول والأخير هو الإهتمام بالمحاسبة على المستوى الدولي، مقارنة بالهيئات والمنظمات الدولية الأخرى.

#### 5. لجنة ممارسة المراجعة الدولية: IAPC

أعطيت لهذه اللجنة صلاحيات إصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الإتحاد IFAC على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها، ويتم تعيين أعضاء لجنة IAPC من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولاً يختارها مجلس الإتحاد. تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة وذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة، ويتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط.

تتضمن لجنة مراجعة المحاسبة الدولية ابتداءً من 1994 أعضاء من 13 دولة وهي: أستراليا، البرازيل، كندا، مصر، ألمانيا، فرنسا، المكسيك، هولندا، اليابان، الهند، السويد، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>1</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، مرجع سابق، ص 110.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 110-111.

إجراءات العمل في لجنة ممارسة المراجعة الدولية تبدأ بإختيار مواضيع من أجل دراستها، وقبل ذلك يتم تأسيس لجنة فرعية لهذا الغرض حيث تقوم اللجنة IAPC بتقويض المسؤولية الأولية لهذه اللجنة الفرعية كي تعد وتحضر مسودات معايير وبيانات المراجعة، وتدرس اللجنة الفرعية المعلومات الأساسية التي تكون على شكل بيانات وتوصيات أو دراسات أو معايير صادرة عن المنظمات الأعضاء أو الهيئات الإقليمية أو هيئات أخرى، ومن ثم تعد مسودة العرض كنتيجة لهذه الدراسة، كي تقوم لجنة ممارسة المراجعة الدولية بدراستها ومناقشتها، فإذا وافقت على هذه المسودة عن طريق موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يملكون حق التصويت في اللجنة على ألا يقل عدد الأصوات الموافقة عن تسعة أصوات ممثلة في إجتماعا للجنة، تقوم اللجنة بتوزيع المسودات بشكل موسع بهدف الحصول على كافة الإنتقادات والتعليقات من المنظمات الأعضاء ومن الوكالات الدولية التي يحددها الإتحاد، كما تترك لهم الوقت الكافي لإبداء آرائهم وتعليقاتهم، ومن ثم تعدل اللجنة مسودة العرض بالشكل المناسب بعد أن تتلقى تلك التعليقات وتقوم بدرستها والتصويت عليها حسب قواعد الأغلبية 4/3 المقررة. عند إصدار المعيار أو البيان يحدد تاريخ سريانه وتكون لغة المعيار الإنجليزية ويعطى وقت كاف لترجمته إلى اللغات الأخرى عن طريق المنظمات الأعضاء التي تذكر إسم المنظمة التي قامت بالترجمة، هذه اللجنة أصدرت 34 معيارا إلى غاية 1999.<sup>1</sup>

## 6. منظمة الأمم المتحدة:

يرجع إهتمام منظمة الأمم المتحدة في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي إلى توصية المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة في عام 1972 بتعيين مجموعة أشخاص بارزين لدراسة وضع الشركات متعددة الجنسيات وإمكانية وجود نظام محاسبي موحد، حيث تم إنشاء معايير دولية متعلقة بإصدار التقارير المالية مع الإفصاح عن عمليات هذه الشركات.<sup>2</sup>

وأوصت اللجنة أيضا بتشكيل مجموعة الخبراء لمعايير المحاسبة والإبلاغ الدولية، وتم بالفعل تشكيل المجموعة في عام 1976 لتحقيق الأهداف التالية :

- دراسة تطبيقات الإبلاغ القائمة من قبل الشركات العالمية ومتطلبات الإبلاغ في مختلف البلدان؛

<sup>1</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، مرجع سابق، ص 111-112.

<sup>2</sup> نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، مرجع سابق، ص 61-62.



- تحديد الثغرات في المعلومات ضمن الإبلاغ المالي للشركات المساهمة، ودراسة وتحليل جدوى المقترحات المختلفة لتطوير وتحسين الإبلاغ؛
- إقتراح قائمة بالحد الأدنى من البنود، مع تعاريفها، التي يجب أن تتدرج في التقارير المعدة من قبل الشركات العالمية والشركات المندمجة أو المرتبطة معها، آخذين بعين الاعتبار مقترحات مختلف المجموعات المهتمة بنفس موضوع الدراسة .

ونتيجة لذلك أصدرت المجموعة تقرير تضمن قائمة من 34 صفحة تحتوي على بنود مقترحة يجب الإفصاح عنها من قبل الشركة ككل أي بيانات موحدة، وبعد نشر هذا التقرير تم تشكيل مجموعة العمل الحكومية من الخبراء في معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية بهدف المساهمة في تحقيق توافق المعايير المحاسبية، وهي ليست بمنظمة أو هيئة لوضع المعايير إذ أن مجال عملها هو دراسة ومناقشة معايير المحاسبة والإبلاغ.<sup>1</sup>

#### 7. منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD: Organization Of Economic Cooperation And Development

أسست هذه المنظمة في عام 1960 وتتكون من 24 دولة من الدول المتقدمة أو الصناعية، تهدف هذه المنظمة إلى تشجيع النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية في الدول الأعضاء وكذلك تشجيع التجارة الدولية على أساس غير متحيز، وفي عام 1985 عقدت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ندوة حول توافق المعايير المحاسبية على الصعيد الدولي، وقد تم التأكيد في تلك الندوة على دور لجنة معايير المحاسبة الدولية كمحفز للتوافق الدولي للمحاسبة.

تعمل هذه المنظمة على إصدار دليل عمل للشركات متعددة الجنسيات يتضمن الإفصاح الإختياري للمعلومات المالية، كما تعمل كذلك على تشجيع الأعضاء على التوافق للمعايير المحاسبية وإعداد تقارير مالية قابلة للمقارنة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أحمد رياض بلقاري، نظرية محاسبية، مرجع سابق، ص 479-480.

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 278-279.

## 8. الإتحاد الأوربي:

يعتبر الإتحاد الأوربي من الهيئات التي ساهمت في تحقيق ما يسمى بالتوافق المحاسبي من خلال سلسلة من التعليمات التي تعتبر غير ملزمة كالتشريعات طبقاً لمعاهدة روما، فهذه التعليمات تتوقع نتائج معينة، لكن أسلوب وطرق تطبيقها متروك للدول الأعضاء.

كما يعتبر الإتحاد الأوربي أول منظمة تتخطى الحدود القومية له سلطة مهمة في مجال الإفصاح والتقارير المالية، فتأثيرها إنتشر بشكل واضح حيث لوحظ أن لهذه التعليمات تأثيرات مهمة على الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل داخل الإتحاد بالرغم من أنها شركات من خارج الإتحاد الأوربي.<sup>1</sup> تتمثل التعليمات أو التوجيهات التي لها علاقة بالمحاسبة في التوجيهات التالية:<sup>2</sup>

### 1.8 التوجيه الرابع:

صدر هذا التوجه بشكل رسمي عام 1978 وله علاقة بشكل محتويات القوائم المالية السنوية لشركات القطاع العام والخاص خلاف البنوك وشركات التأمين، الغرض من هذا التوجه هو:

- التنسيق بين القوانين القومية لحماية الأعضاء والأشخاص المستفيدين من حيث نشر وعرض محتويات الحسابات والتقارير السنوية الخاصة بالشركات المحدودة المسؤولية وكذلك المبادئ المحاسبية المتبعة في إعدادها؛
- وضع حد أدنى قانوني أوربي لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية للجمهور من قبل الشركات المتنافسة؛
- وضع القواعد التي تضمن التعبير الصحيح والعاقل عن حقيقة المركز المالي للشركات ونتائج أعمالها؛
- تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الشركات المساهمة للمساهمين والأطراف الأخرى.

### 2.8 التوجيه الخامس:

أقترح هذا التوجيه عام 1984 ويتعلق بشكل وإدارة والمراجعة الخارجية للشركات محدودة المسؤولية، هذا التوجيه المقترح يطلب من الشركة التي فيها أكثر من ألف موظف في السوق الأوربية إشراك موظفيها أو عمالها

<sup>1</sup> نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، مرجع سابق، ص 67.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 67-69.

في إتخاذ القرارات، كما أنه يحدد بعض القواعد المنظمة للجمعية العمومية وكذلك إقرار القوائم المالية للشركة وكذلك تعيين المراجع الخارجي وأتعبه وواجباته تجاه الشركة.

### 3.8 التوجيه السابع:

صدر هذا التوجيه عام 1983، تعرض هذا التوجيه لقضية القوائم المالية الموحدة وقدم بعض الإرشادات لتوحيد التقارير المالية، فالشركات في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي وكذلك الشركات خارجها- لكن لها شركات تابعة في أحد الدول الأعضاء- يجب عليها إعداد قوائم مالية موحدة في ذلك البلد.

### 4.8 التوجيه الثامن:

صدر هذا التوجيه ونشر في 12 ماي 1984 في الجريدة الرسمية للمجتمعات الأوروبية، حيث تطرق هذا التوجيه إلى المهنيين المسؤولين عن التدقيق القانوني للبيانات المالية، وفي هذا الإطار تم تحديد المؤهلات النظرية والعملية الواجب توافرها من قبل المهنيين لتنفيذ عمليات المراجعة القانونية لحسابات الشركات.<sup>1</sup>

### 5.8 الإتجاه الجديد للإتحاد الأوربي:

في نوفمبر 1995 إتبع الإتحاد الأوربي إتجاهها جديدا للتتسيق المحاسبي ويشار إليه بالإستراتيجية المحاسبية الجديدة New Accounting Strategy، فقد أعلنت المفوضية أن الإتحاد يحتاج إلى التحرك الحقيقي حتى يمكن إعطاء إشارة واضحة للشركات التي ترغب التسجيل في الولايات المتحدة وغيرها من أسواق المال العالمية أن تظل في إطار المحاسبة للإتحاد الأوربي.

وقد أكدت المفوضية الأوروبية أن الإتحاد يحتاج لتقوية مركزه بالإتصال بعملية وضع معايير المحاسبة الدولية والتي تقدم أكفاً وأسرع حل للمشاكل التي تعمل على المستوى الدولي.

وكجزء من الإستراتيجية المحاسبية الجديدة التي اتبعتها المفوضية عام 1995 قامت لجنة الإتصال بتحليل درجة إتفاق معايير المحاسبة الدولية والتوجيهات المحاسبية الأوروبية، بهدف الوصول إلى أساس يمكن لكل دولة عضو أن تقرر بإستخدام المعايير الدولية ومدى هذا الإستخدام عندما تريد ذلك، وكانت النتائج النهائية لهذه الدراسة هو أن قواعد حسابات إتحاد الشركات في التوجيهات تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية إلا في حالتين بسيطتين، وهذا التحليل خطوة تسمح بأن تطبق المعايير الدولية للشركات الأوروبية التي ترغب في

<sup>1</sup> Karim MHEDHBI, Analyse de l'Effet de l'Adoption des Normes Comptables Internationales sur le Développement et la Performance des Marchés Financiers Émergents, Thèse doctorat en sciences comptables, Université de la Manouba, Tunisie, 2010, P 34.

التسجيل دولياً، وإذا كانت مجموعة جوهر المعايير الدولية تتماشى مع القواعد الأوروبية فقد يسمح ذلك للشركات التي ترغب في التسجيل في البورصات خارج الإتحاد الأوربي بأن تعد مجموعة واحدة من الحسابات بدلا من إثنين أو أكثر.<sup>1</sup>

## 9. منظمات محاسبية أخرى:

بالإضافة إلى المنظمات السابقة، توجد منظمات أخرى تبذل جهودا متفاوتة في محاولة إيجاد نوع من التوافق المحاسبي على المستوى الإقليمي والدولي، تتمثل هذه المنظمات في كل من:

### 1.9 المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO):

تطورت المنظمة العالمية للجان الأوراق المالية التي أنشأت في عام 1983 تطورا سريعا، وهي تتكون الآن من منظمي الأوراق المالية في أكثر من 80 دولة، أهداف هذه المنظمة هو تحقيق إتفاق دولي حول تبادل المعلومات ووضع معايير مناسبة لحماية المستثمرين وتوفير مساعدات متبادلة وتوفير الإشراف والرقابة على الإلتزام بالتطبيق، وقد واجهت العديد من مجموعات العمل في المنظمة العديد من الموضوعات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية.

وقد ركزت مجموعة العمل الأولى على الإفصاح والمحاسبة في الشركات متعددة الجنسية، وهدفها الرئيسي هو تسهيل عملية زيادة رأس المال لمصدري الأوراق المالية بأحسن الطرق وأكفأها في أسواق رأس المال التي يوجد عليها طلب المستثمرين.<sup>2</sup>

### 2.9 مجلس المحاسبة الإفريقي (AAC) :

تم تأسيس مجلس المحاسبة الإفريقي في عام 1979 ويضم 27 بلدا إفريقيا، هدف هذا المجلس يشتمل على إيجاد توافق بين الأنظمة المحاسبية للدول الإفريقية، وكذلك تشجيع القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية، إلا أن أحد المشاكل التي تواجه جهود التوافق المحاسبي بالدول الإفريقية هو بسبب الماضي الإستعماري الذي خلف نموذجين للمحاسبة وهما النموذج الفرنسي والنموذج الإنجليزي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فريدريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 380-381.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 381.

<sup>3</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 283-284.

### 3.9 إتحاد المحاسبين الأوروبيين (UEC):

وجدت هذه المنظمة في عام 1951، حيث كان هناك في ذلك الوقت نقاشات تدور حول إنشاء معهد دولي للمحاسبة تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة UNESCO، ولكن هذه النقاشات لم تكمل بالنجاح وفي المقابل أنشأت منظمة أوروبية تتكون من عضوية المنظمات المهنية للمحاسبة في أكثر من 20 دولة، ومن أهم أهداف الإتحاد تسهيل تبادل الآراء وتسهيل متطلبات دخول المهنة إلى دول الأعضاء، وتسهيل السماح للمراجعين للتنقل في دول الأعضاء، ويجتمع الإتحاد مرة كل ثلاثة أو أربع سنوات.

وقد عقد أول مؤتمر في عام 1953 بعنوان التوحيد المحاسبي والتكامل الإقتصادي وقد شكل المؤتمر لجنة للتحقيق في إمكانية وضع دليل محاسبي أوروبي European Chart Of Accounting حيث كان في ذلك الوقت ينظر إلى الخطة والدليل المحاسبي بأنه الوسيلة لتوافق الممارسات المحاسبية.

### 4.9 جمعية أمم جنوب شرق آسيا لاتحاد المحاسبين (AFA):

تأسس الإتحاد في عام 1977 من الهيئات المحاسبية في رابطة دول جنوب شرق آسيا والتي كانت عندئذ اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، وقد عقد أول مؤتمر لها في عام 1978، وفي عام 1979 أصدر الإتحاد أول معايير محاسبية، وفي عام 1980 تم إصدار أول معايير المراجعة.

وتعتبر جهود إتحاد المحاسبين لدول جنوب شرق آسيا مكملة لتلك الجهود التي تقوم بها لجنة المعايير المحاسبية الدولية والإتحاد الدولي للمحاسبين ومصدرا لوجهات نظر بلدان جنوب شرق آسيا في وضع المعايير الدولية من قبل هاتين المجموعتين، تعمل هذه الجمعية على تعديل المعايير الدولية للمحاسبة بما يتلاءم وإحتياجاتها الخاصة، بالإضافة إلى المعايير فإن الجمعية تهتم بتوافق التعليم وتطوير قانون يتعلق بسلوكيات المهنة.

### 5.9 المجمع العربي للمحاسبين القانونيين:

على المستوى العربي تم تأسيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين سنة 1984 من عدد من المحاسبين العرب كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية تهدف إلى الإرتقاء بعلم المحاسبة والإدارة والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على نطاق الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المحافظة على

الإستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للإرتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق، كما وتهدف أيضا إلى تطوير وتسهيل نشر المعلومات العلمية والفنية وتبادلها المستمر بين المحاسبين والمهنيين وذلك بعقد المؤتمرات والإجتماعات والندوات والدورات التدريبية واللقاءات العلمية بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي والمهني.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى ذلك يعمل المجمع على تنفيذ والقيام بجميع الأعمال التي تساعد في حماية المميزات المهنية المحاسبية سواء كان ممارستها من العاملين في القطاع العام أو الصناعي أو التجاري، وكذا العمل الجاد بغرض التنسيق مع الجمعيات المهنية الأخرى، والعمل من أجل الحصول على الإعتراف المتبادل للعضوية.

كما يعمل المجمع العربي للمحاسبين القانونيين جاهدا وبشكل مستمر ومتواصل من أجل إستيفاء كافة المتطلبات المهنية التي تؤهله للحصول على المكانة الدولية اللاتقة، وعليه فقد أصبح المجمع عضوا فعالا في الهيئات والمنظمات الدولية التالية:<sup>2</sup>

- الإتحاد الدولي للمحاسبين؛
- مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- لجنة الخبراء الحكوميين التابعة للأمم المتحدة؛
- اللجنة الدولية للتعليم والبحث المحاسبي؛
- لجنة التأهيل المحاسبي المهني الدولي التابعة للأمم المتحدة.

جميع هذه اللجان والهيئات تهتم بتحقيق التوافق المحاسبي الدولي وبزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، والملاحظ أن البعض من هذه اللجان من يعمل ويهتم بهذا الموضوع على مستوى عالمي مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية والإتحاد الدولي للمحاسبين، والبعض الآخر يعمل ويهتم بهذا الموضوع على مستوى إقليمي مثل الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين والمجموعة الإقتصادية الأوروبية.

<sup>1</sup> دليل المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ص6، موجود على الموقع [www.ascasociety.org](http://www.ascasociety.org)

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص7.

### خلاصة الفصل الأول:

تعد المحاسبة الدولية تلك المحاسبة التي تهتم بمعالجة العمليات والمشاكل المحاسبية المتعلقة بالمعاملات الدولية، والتي نشأت نتيجة لعوامل منها التطورات الإقتصادية المتلاحقة في دول العالم، زيادة معدلات التجارة الدولية، ضخامة حجم الاستثمارات، وكذا نتيجة لإختلاف الأنظمة والممارسات المحاسبية بين الدول. تتضمن هذه المحاسبة مجموعة من القواعد والمبادئ المتفق عليها دولياً، ونظراً لأهميتها تسعى المؤسسات إلى تطبيقها بهدف تحقيق عدة مزايا منها الإندماج في البيئة المحاسبية الدولية، والعمل على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، بهدف تقليل الإختلاف بين الدول من خلال زيادة إنسجام وتوافق الممارسات المحاسبية، خدمة ومساعدة للمستثمر المحلي والدولي على حد سواء، حيث تقلل المعايير المتناسقة من الإختلافات المنطقية وتوفر إمكانية تحليل ومقارنة البيانات والمعلومات الواردة في التقارير المالية لشركات الأعمال المحلية والدولية.

ويهدف تحقيق هذا التوافق تم إنشاء عدة لجان محاسبية دولية، منها مجلس معايير المحاسبة الدولية والإتحاد الدولي للمحاسبين، وقد ساهمت هذه اللجان في وضع معايير محاسبية دولية تحظى بقبول العديد من الدول، وهذا نظراً لمزاياها الإيجابية والتي من بينها:

- تحسين عملية إتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم عن طريق زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات في الدول المختلفة؛
- إمكانية قراءة ومقارنة المعلومات المالية والذي من شأنه القضاء على سوء الفهم السائد حول إمكانية الإعتماد على القوائم المالية الأجنبية.

ونظراً لأهمية القوائم المالية خصصت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية معياراً خاصاً بها وهو المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، كما خصصت لها إطار نظري يتضمن مفاهيم على أساسها يتم إعداد وعرض هذه القوائم، ضمن الفصل الموالي سيتم عرض الإطار النظري للقوائم المالية، وكذا المعيار المحاسبي المرتبط بإعداد هذه القوائم.

## الفصل الثاني:

الإطار النظري للقوائم المالية وفق معايير

المحاسبة الدولية



## تمهيد

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية للتقرير المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدققاتها النقدية، ويمكن من خلالها كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية. تعمل المؤسسة على إعداد هذه القوائم وتقديمها لمختلف المستخدمين، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين مختلف الدول، إلا أن هناك فروقا بينها تتسبب فيها اختلاف المفاهيم والمبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة في إعدادها، مما نتج عنه استخدام تعاريف وأسس قياس مختلفة لعناصر القوائم المالية.

وأمام هذا وللحد من هذه الاختلافات تم إنشاء العديد من الهيئات المحاسبية منها مجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي حرص على الإلتزام بتضييق هذه الاختلافات من خلال إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية، منها ما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية (المعيار المحاسبي الدولي 1)، كما تولى مجلس معايير المحاسبة الدولية العمل على حث وتشجيع مختلف الدول على تعديل أنظمتها المحاسبية بما يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

إضافة لما سبق وفيما يخص القوائم المالية، نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية إطار العمل المفاهيمي لها بعنوان "إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية"، والذي يحدد المفاهيم التي يستند إليها إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين، وكذا الأهداف والإفتراسات والخصائص والمعايير التي تحكم إعداد القوائم المالية.

ضمن هذا الفصل سيتم عرض الإطار النظري الذي أتى به مجلس معايير المحاسبة الدولية ودراسة أهم محاوره، كما سيتم كذلك تقديم المعيار المحاسبي الدولي 1 المتعلق بعرض القوائم المالية، وتحديد نطاق هذا المعيار والإعتبرات الواجب إتباعها في إعداد وعرض مختلف القوائم المالية.

## المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية

يحدد الإطار النظري للقوائم المالية المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، وهي الأهداف والإفتراضات والخصائص والتعريفات والمعايير التي تحكم إعداد التقارير المالية، إن التعرف على هذا الإطار يمكن القارئ من معرفة المعايير التي تم الإعتماد عليها في عرض القوائم المالية.

كما يشكل الإطار النظري للقوائم المالية الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار معايير جديدة، وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة حاليا وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية، إضافة إلى أن هذا الإطار تم وضعه لمساعدة هيئات إصدار المعايير الوطنية على تطوير معاييرها الوطنية، ولمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعرفة الخلفية التي أعدت على أساسها.

## 1. الغرض من الإطار النظري:

في سنة 1989 نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية إطار العمل المفاهيمي لها بعنوان "إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية"، وفي سنة 2001 تم تعديل هذا الإطار من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي أشار إلى أن الغرض من هذا الإصدار هو تقديم المفاهيم التي يستند إليها إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين من خلال:<sup>1</sup>

- مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في وضع معايير محاسبية دولية في المستقبل بالإضافة إلى مساعدتها في مراجعة وتطوير المعايير المحاسبية الدولية القائمة فعلا؛
- مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق والتناسق دوليا فيما يتعلق بالتشريعات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية عن طريق توفير الأساس اللازم لتخفيض عدد بدائل المعالجات المحاسبية المسموح بها في ظل المعايير الدولية؛
- مساعدة الجهات المحلية في البلدان المختلفة في وضع وتطوير معايير محاسبية محلية؛
- مساعدة القائمين على إعداد القوائم المالية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وفي التعامل مع موضوعات وقضايا ستكون فيما بعد موضوعا لأحد المعايير المحاسبية الدولية؛

<sup>1</sup> مقالة حول المعايير المحاسبية الدولية على الموقع التالي .P4. www.infotechaccountants.com

- مساعدة مراجعي الحسابات في التوصل إلى رأي عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية؛
- مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تفسير المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية؛
- توفير معلومات للمهتمين بأعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية عن منهجية اللجنة في إعداد المعايير المحاسبية الدولية.

إن التعرف على الإطار النظري هو من الأهمية بمكان، حيث سيتم تصور مجموعة من الافتراضات عند إستعراض قوائم مالية تم إعدادها بناءً عليها، هذه الافتراضات تمخض عن تطبيقها ما تتضمنه القوائم المالية من معلومات، إضافة إلى كيفية الوصول إلى هذه المعلومات من خلال المعالجة المحاسبية التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية، ويعتبر الإطار النظري للقوائم المالية فلك تسبح فيه المعايير، وحدوداً لكيفية صياغة أي معيار، بالرغم من أنه لا يعتبر معيار مستقل بحد ذاته، إلا أنه يعتبر جزء من كل معيار ومرجع لما لم يتم التطرق إليه في المعايير المحاسبية الدولية.<sup>1</sup>

ويقر مجلس اللجنة بأنه في حالات محدودة قد يكون هناك تعارض بين هذا الإطار وبين معيار محاسبي دولي ما، وفي مثل هذه الحالات عندما يكون هناك تعارض، فإن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي تكون لها الأولوية في هذا الإطار. وعلى كل حال، طالما أن مجلس اللجنة سوف يستتير بهذا الإطار عند وضع معايير مستقبلية وعند مراجعة للمعايير الموجودة، فإن عدد حالات التعارض بين الإطار ومعايير المحاسبة الدولية ستقل مع مرور الزمن.<sup>2</sup>

## 2. محاور الإطار النظري للقوائم المالية:

يشمل الإطار النظري لمجلس معايير المحاسبة الدولية على 110 فقرة، يتناول مجموعة من المواضيع وعلى وجه التحديد:<sup>3</sup>

- مستخدمو المعلومات المحاسبية؛
- أهداف القوائم المالية؛

<sup>1</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 39-40.

<sup>2</sup> هيني فان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية، ترجمة طارق حماد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص 81-82.

<sup>3</sup> Robert Obert, **Pratique des normes IFRS**, 3<sup>ème</sup> éd, Dunod, Paris, 2006, P55.

- الخصائص النوعية التي تحدد فائدة المعلومات في القوائم المالية؛
- تعريف وقياس العناصر التي يتم بناء القوائم المالية والإعتراف بهذه العناصر؛
- مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال.

وفيما يلي شرح لبعض محاور الإطار النظري لإعداد وعرض القوائم المالية من منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية.

### 3. مستخدمو المعلومات المحاسبية:

تلجأ فئات متعددة لإستخدام المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، يشير إطار العمل إلى أن المؤسسات تعد قوائم مالية عامة موجهة نحو إحتياجات فئات مختلفة من المستخدمين، وهم:<sup>1</sup>

#### 1.3 المستثمرون:

تعد الفئة الرئيسية التي تستخدم القوائم المالية، وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل في الآتي:<sup>2</sup>

- المعلومات التي تساعد المستثمر في إتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم أسهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

يعتمد المستثمر الحالي أو المحتمل في إتخاذ قراره بناء على مجموعة من المؤشرات تتضمنها القوائم المالية، منها: العائد المتوقع من السهم، قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح، العائد على الإستثمار، توقعات التدفقات النقدية، وغيرها من المؤشرات الأخرى.

<sup>1</sup> Robert Obert, *Pratique des normes IFRS*, Op. Cit, P 55.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، الطبعة الثالثة، 2012، ص 4.

**2.3 المقرضون:**

يمثلون الأفراد والمؤسسات التي قدمت قروضا طويلة الأجل للمؤسسة، بالنسبة للمقرضين سواء كانوا حاليين أو محتملين ما يهمهم هو معرفة بعض المعلومات المرتبطة بالمؤسسة، كالهيكل المالي لها، نسب المديونية، قدرة المؤسسة على سداد ديونها في مواعيد إستحقاقها، توقعات التدفقات النقدية للمؤسسة، وغيرها من المؤشرات والمعلومات الأخرى التي من شأنها إفادة المقرضين.

**3.3 الزبائن:**

يمثلون المصدر الرئيسي لإيرادات المؤسسة مقابل قيام هذه الأخيرة بتقديم سلع وخدمات لهم، يحتاج العملاء إلى معلومات تسمح لهم بتقدير جودة المنتجات التي يشترونها ومدى جدية المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية.<sup>1</sup>

**4.3 الموردون والدائنون:**

هذه الفئة تمثل مصدر تمويل قصير الأجل، ما يهم هذه الفئة هو معرفة بعض المؤشرات، كنسبة التداول، نسبة السيولة، معدل دوران المخزون وغيرها من المؤشرات الأخرى التي يتم حسابها بالإعتماد على القوائم المالية.

**5.3 الموظفون:**

يعتبر الموظفون مورد المؤسسة الهام حيث تتبني عليهم إستمرارية المؤسسة وأداءها لأعمالها، بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين، لذلك فهم معنيون بكفاءة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للمؤسسة أن تقدمها.<sup>2</sup>

**6.3 الأجهزة الحكومية:**

تعتبر المؤسسات بالنسبة للحكومة من الداعم الرئيسية التي تستند إليها في تمويل خططها من خلال الضرائب، وتحقيق الأهداف الوطنية كالتشغيل والتقليل من نسب البطالة والفقير، لذلك فالحكومة مهتمة بربحية

<sup>1</sup> روبرت ميجز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة مكرم ياسيلي ومحمد الديسبي، دار المريخ، الرياض، 2006، الكتاب الأول، ص 21.

<sup>2</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 43.

المؤسسة وتوسيع أعمالها، حتى أنها تقدم في كثير من الأحيان دعماً للمؤسسات بمنح إعفاءات ضريبية على الأرباح من ضريبة الدخل، وعلى مدخلات التصنيع والإنتاج من الضرائب الأخرى، وكل ذلك دعماً للصناعة الوطنية، ومجالات التعاون والعمل بين المؤسسات والحكومة كثيرة وكبيرة تصب في الإنتماء والولاء للوطن من جانب المؤسسات، والحرص والتشجيع من جانب الحكومة.<sup>1</sup>

### 7.3 الجمهور العام:

تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة، فمثلاً قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الإقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد القوائم المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بمعلومات متعلقة بإتجاهات المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها. ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة (stakeholders) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الفئات والتي لم يرد ذكرها ضمن الإطار النظري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية إدارة المؤسسة، والمحللون والمستشارون الماليون، والسوق المالي، والمنافسون.

كما نشير كذلك إلى أنه لا يمكن تصور أن تقوم القوائم المالية بعرض كافة المعلومات المالية اللازمة لمقابلة إحتياجات جميع فئات المستخدمين، ولكن هناك معلومات بشكل عام تلبي حاجات هؤلاء المستخدمين، وبذلك إذا كان هناك حاجة لمعلومات إضافية من قبل المستخدمين كالجهاز المانحة للقروض، فيمكن أن تقوم المؤسسة بتزويدهم بالمعلومات المطلوبة وذلك في حدود معينة مع الحفاظ على سريتها، حيث أن المعلومات تعتبر من أهم موارد المؤسسة وهي عنصر حاسم في المنافسة، تقوم المؤسسات بالمحافظة عليها وحمايتها من المخاطر التي قد تتعرض لها كالضياع والتسرب والتلف وغيرها.

ضمن الإطار النظري ورد أن المستثمرين هم الجهة التي تزود المؤسسة برأس المال وهم الجهة الأكثر تحملاً للمخاطر، وبالتالي فإن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها سيؤدي معظم ما يحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية من معلومات مالية عامة، ويوضح الإطار النظري كذلك أن العامل المشترك لجميع مستخدمي القوائم المالية هو الحصول على معلومات تساعدهم في عملية تقييم مدى قدرة المؤسسة في توليد نقدية أو تدفقات شبه نقدية، وتوقيت ودرجة التأكد من مدى حصول هذه التدفقات في المستقبل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 41-42.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 5.

## 4. أهداف القوائم المالية:

يشير الإطار النظري للقوائم المالية إلى أن هدف القوائم المالية هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية (الميزانية)، عن الأداء (قائمة الدخل)، والتغير في الوضعية المالية (جدول التدفقات النقدية) وذلك بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين الذين يتخذون القرارات الاقتصادية.<sup>1</sup>

كما يشير الإطار النظري إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تفي بإحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض إتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، ولا تعرض معلومات غير مالية.<sup>2</sup>

وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية، تتمثل القوائم المالية في:<sup>3</sup>

- الميزانية؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- الإيضاحات (الملاحق).

بالنسبة لهذه القوائم يتم إعدادها على الأقل مرة واحدة في السنة، وفي حالة تقديم قوائم مالية خاصة بفترة زمنية تختلف عن السنة يجب إرفاق هذه القوائم بمعلومات إضافية من شأنها فهم هذه القوائم.<sup>4</sup>

تهدف هذه القوائم إلى:<sup>5</sup>

- توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتبين وللمستخدمين الآخرين في إتخاذ قرارات الإستثمار والائتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد، ويجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للإستيعاب من قبل الأفراد الذين يتقهمون الأنشطة التجارية والإقتصادية بصورة معقولة، ولديهم الرغبة في بذل جهد مناسب في دراسة المعلومات؛

<sup>1</sup> Eric Ducasse et autre, **Normes Comptables internationales IAS/IFRS**, éd Deboek, Paris, 2005, P12.

<sup>2</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 137.

<sup>3</sup> Bernard Raffournier, **Les Normes Comptables Internationales (IAS/IFRS)**, éd Economica, 3<sup>eme</sup> éd, Paris, 2006, P27.

<sup>4</sup> Deloitte, **Guide de référence sur les IFRS**, Édition 2013, P49.

<sup>5</sup> دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، 2009، الجزء الأول، ص 24.

- توفير معلومات تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد، وكذلك المتحصلات من بيع وتسوية أو إستحقاق الأوراق المالية أو القروض؛
- توفير معلومات عن الموارد الإقتصادية للمؤسسة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد (تعهدات المؤسسة بتحويل موارد إلى وحدات أخرى وكذلك حقوق ملكية)، وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغير موارد المؤسسة والمطالبات المترتبة عليها.

### 5. الفرضيات الأساسية التي يبنى عليها إعداد القوائم المالية:

أشار الإطار النظري للقوائم المالية إلى أن هناك فرضيتان أساسيتان يعتمد عليهما في إعداد القوائم المالية، وهما: أساس الإستحقاق والإستمرارية، وفيما يلي مفهوم كل منهما:<sup>1</sup>

#### 1.5 أساس الإستحقاق:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس الإستحقاق المحاسبي، وتحت هذا الأساس فإنه يعترف بأثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها، ويجري تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها.

إن القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق تخبر المستخدمين ليس فقط عن العمليات السابقة المنطوية على دفع وإستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الإلتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية سيجري إستلامها في المستقبل، وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الإقتصادية.

#### 2.5 الإستمرارية:

يتم إعداد القوائم المالية عادة على إفتراض أن المؤسسة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 87-88.



## 6. الخصائص النوعية:

يبين الإطار النظري الخصائص النوعية للقوائم المالية، وهي صفات تجعل المعلومات المقدمة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، تتمثل هذه الخصائص في:<sup>1</sup>

## 1.6 القابلية للفهم:

وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المؤسسة ونشاطاتها الإقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، سهلة وواضحة. إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.<sup>2</sup>

## 2.6 الملاءمة:

تكون المعلومات ملاءمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييمهم الماضي، وتتأثر الملاءمة كذلك بالمادية (الأهمية النسبية).

ووفقا لهذه الخاصية يتم إعطاء أهمية نسبية للمعلومات المالية، ويعتبر البند أكثر أهمية نسبية كلما زاد تأثيره على القرارات الإدارية المتخذة وتقل أهميته النسبية كلما كان تأثيره قليلا على عملية إتخاذ القرارات الإدارية، ويشوب عملية تحديد الأهمية النسبية بعض الصعوبات نظرا لإعتمادها على الممارسة المحاسبية والخبرة الطويلة، وعموما تعتبر الأهمية النسبية أمر نسبي، فما يعتبر مهما في مؤسسة قد لا يكون بنفس الدرجة من الأهمية في مؤسسة أخرى وهكذا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 138-139.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 7.

<sup>3</sup> حسام الدين مصطفى الخدّاش وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، الجزء 1، 1998، ص 29.

**3.6 قابلية المقارنة:**

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة أداء المؤسسة عبر الزمن، وإجراء المقارنات مع أداء المؤسسات الأخرى، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنات لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الإستثمار والتمويل وتتبع أداء المؤسسة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المؤسسات المختلفة، وتقتضي عملية المقارنة الثبات في إستخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى، أي الإتساق في تطبيق تلك السياسات.

كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى وفي تصنيف البنود، ولا يسمح للمؤسسة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملائمة والموثوقية أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي وكما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 8 السياسات المحاسبية، التغييرات في التقدير المحاسبي والأخطاء.<sup>1</sup>

**4.6 الموثوقية:**

تكون المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الخطأ المادي والتحيز، وعندما يمكن للمستخدمين الإعتماد عليها لتظهر بصدق ما يراد لها أن تظهره، وبالتالي يجب معالجة الأحداث وعرضها تماشياً مع طبيعتها وحقيقتها الإقتصادية وليس فقط شكلها القانوني.

إضافة لذلك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن خاصية الموثوقية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:<sup>2</sup>

**1.4.6 التمثيل الصادق:**

حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المؤسسة أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية، فعلى سبيل المثال يجب أن تعبر الميزانية بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحقوق ملكية للمؤسسة بتاريخ إعداد التقرير وفقاً لأسس الإعتراف المحاسبية، أما قائمة الدخل فيجب أن تعبر بعدالة عن نتيجة أعمال المؤسسة

<sup>1</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 8-10.

وأدائها المالي، وبالنسبة لقائمة التدفقات النقدية فيجب أن تعبر بعدالة عن حقيقة التدفقات النقدية في المؤسسة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها، وفيما يخص قائمة التغيرات في حقوق الملكية فيجب أن تعبر هذه القائمة بعدالة عن التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية في المؤسسة خلال فترة معينة.

ولكي تمثل المعلومات بصدق عن العمليات والأحداث التي حدثت فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقاً لجوهرها وواقعها الإقتصادي وليس فقط طبقاً لشكها القانوني، إذ لا يتطابق جوهر العمليات والأحداث في كافة الأحوال مع شكها القانوني.

#### 2.4.6 الحيادية:

لكي تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية موثوق فيها فإنها يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز، وتعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للإستخدام العام ودون تحيز.

كذلك تكون المعلومات حيادية إذا تمت معالجتها بعيداً عن أي إفتراضات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها.

#### 3.4.6 التحفظ (الحيطة والحذر):

تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في إتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد بحيث لا يتم تضخيم الأصول والإيرادات أو الدخل أو تخفيض للإلتزامات والمصروفات. إلا أن ممارسة الحذر يجب أن يكون بمقدار معقول ودون مبالغة بحيث لا يسمح بتكوين إحتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تخفيض متعمد للأصول والدخل أو مبالغة مقصودة بالإلتزامات والمصروفات، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية.

#### 4.4.6 الإكتمال:

حتى تتحقق صفة الموثوقية، فإن المعلومات الواردة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال الملاحظات التفسيرية وذلك ضمن حدود المادية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة ويخضع ذلك من درجة ملاءمتها.

نشير إلى أن هذه الخصائص تستخدم من جهة المحاسب في إعداد وعرض القوائم المالية، ومن جهة أخرى يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية في تقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها.

### 7. القيود المتعلقة بالمعلومات المالية:

تعتبر القيود أو المحددات من العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار من طرف المحاسب عند إعداده للقوائم المالية، تتمثل هذه القيود في:

#### 1.7 التوقيت المناسب:

يرتبط هذا القيد بخاصيتي الملاءمة والموثوقية حيث يفترض أن يحصل مستخدمو المعلومات على القوائم المالية في الوقت الذي تؤثر فيه مثل هذه المعلومات على القرارات المتخذة ذات العلاقة بها دونما تأخير، حيث قد تفقد المعلومات ملاءمتها إذا حدث تأخير غير ضروري في التقرير عنها.

وقد تحتاج الإدارة إلى الملاءمة بين المزايا النسبية الناتجة عن توفير المعلومات في الوقت المناسب من جهة والحاجة إلى توفير خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات والوثوق بها من جهة أخرى، وقد يتطلب توفير المعلومات في التوقيت المناسب في العديد من الحالات التقرير عن عملية أو حدث ما قبل معرفة كافة أبعاد تلك العملية أو الحدث مما يؤثر سلبا على الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. وعلى العكس من ذلك إذ أن أي تأخير في التقرير عن العملية أو الحدث لحين معرفة كافة الأبعاد المتعلقة بالعملية أو الحدث يزيد كثيرا من الثقة في المعلومات ولكنها تصبح قليلة الفائدة في مساعدة المستخدمين على إتخاذ القرارات.

#### 2.7 الموازنة بين التكلفة والعائد:

تعتبر الموازنة أو الموازنة بين التكلفة والعائد قيما وليست خاصية نوعية، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها، إلا أن تقييم المنافع والتكلفة تعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي حيث لا يوجد معيار ثابت لإختبار (التكلفة- المنفعة) لكل الحالات.

بالإضافة إلى أن تكلفة إعداد المعلومات لا يتحملها بالضرورة من يستفيد بها، فقد يستفيد من المعلومات بعض المستخدمين الذين لم تعد من أجلهم تلك المعلومات، لذا فإنه يصعب تطبيق اختبار (التكلفة- المنفعة) على حالة معينة، ومع ذلك فإن واضعي المعايير المحاسبية بصفة خاصة وكذا القائمين على إعداد القوائم المالية ومستخدمي تلك القوائم يجب أن يكونوا على بينة من هذا القيد.

## 3.7 الموازنة بين الصفات النوعية:

يجب أن ينظر إلى الصفات النوعية للقوائم المالية نظرة شمولية، أي لا يتم تفضيل صفة على أخرى حيث يمكن أن يؤدي هذا التفضيل إلى تأثير سلبي على المعلومات التي يتم عرضها، وبذلك فيجب أن ينظر إلى الصفات النوعية بأنها جميعاً من الضرورة بمكان أن تنطبق على المعلومات.<sup>1</sup>

## 4.7 العرض العادل:

توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة، ومع أن الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية تظهر بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.<sup>2</sup>

## 8. مفاهيم المحافظة على رأس المال:

تناول الإطار النظري مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه، وفي هذا يميز الإطار النظري بين المفهوم المالي لرأس المال والمفهوم المادي له، وتستخدم معظم المؤسسات المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد قوائمها المالية، وبموجب المفهوم المالي لرأس المال فإن رأس المال يمثل صافي الأصول أو حقوق الملكية في المؤسسة، أما بموجب المفهوم المادي لرأس المال مثل (الطاقة التشغيلية) فإن رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة المتمثلة بوحدات الإنتاج اليومية أو عدد ساعات تشغيل الآلات.<sup>3</sup>

وقد أشار الإطار النظري للقوائم المالية إلى أن إختيار مفهوم رأس المال المناسب للمؤسسة يجب أن يعتمد على إحتياجات المستخدمين لقوائمه المالية، وبالتالي يجب تبني أحد مفاهيم رأس المال المالي (بالوحدات النقدية) إذا كان المستخدمون يهتمون أساساً بالمحافظة على رأس المال الإسمي المستثمر أو القوة الشرائية له، وفي حالة إهتمامهم أساساً بالقوة التشغيلية عند إذن يجب استخدام أحد مفاهيم رأس المال المادي.<sup>4</sup>

الجدول التالي عبارة عن مقارنة بين المفهوم المالي والمفهوم المادي لرأس المال.

<sup>1</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 56.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سابق، ص 94.

<sup>3</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 13.

<sup>4</sup> رينشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 140 - 141.

جدول رقم 1: مقارنة بين المفهوم المالي والمفهوم المادي لرأس المال.

أساس المقارنة	المفهوم المالي	المفهوم المادي
إكتساب الربح	إذا كان المبلغ المالي أو النقدي لصافي الأصول في نهاية الفترة يزيد عن المبلغ لصافي الأصول في بداية الفترة بعد إستبعاد أية توزيعات للمالكين وأي مساهمات منهم.	يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية أو القدرة التشغيلية للمؤسسة في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد إستبعاد أية توزيعات للمالكين أو مساهمات منهم أثناء الفترة.
أساس القياس	لا يتطلب إستخدام مفهوم محدد (يعتمد على رأس المال المراد الحفاظ عليه).	إستخدام التكلفة الجارية (مبلغ النقد المفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحالي).
أثر التغيير في الأسعار على الأصول والمطلوبات	تعتبر الزيادة في أسعار الأصول أرباحاً مباشرة (مكتسب حيازة) وعند إتباع التكلفة التاريخية يعترف بها كأرباح عند التخلص من الأصل (بيع أو مبادلة).	التغيرات في الأسعار المؤثرة على أصول وإلتزامات المؤسسة وتعتبر تغيرات في قياس الطاقة الإنتاجية وتعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال وتعتبر جزءاً من حقوق الملكية وليس ربحاً.
رأس المال	يمثل صافي الأصول (حقوق الملكية).	الطاقة الإنتاجية (مثل الوحدات المنتجة يوميا).

المصدر: محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 14.

إذا يحدد الإطار النظري للقوائم المالية المفاهيم التي على أساسها يتم إعداد وعرض القوائم المالية بهدف مساعدة مستخدمي هذه القوائم على قراءتها وفهمها وتفسير المعلومات التي تحتويها، حيث يتضمن هذا الإطار مجموعة من المحاور منها القوائم المالية الواجب إعدادها في نهاية كل دورة، وكذا الخصائص النوعية التي تحدد فائدة المعلومات في القوائم المالية، كما يتضمن الإطار النظري العناصر التي تتشكل منها القوائم المالية والمتمثلة في الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية والمصاريف والدخل، والتي سيتم عرضها ضمن المبحث الموالي.

إضافة لما سبق يشكل الإطار النظري الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار معايير محاسبية جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة، حيث قام المجلس بإصدار العديد من المعايير المحاسبية، تلقى هذه المعايير اهتمام وتشجيع كبير من طرف عدة جهات ومنظمات محاسبية بهدف تطبيقها، نظراً لأهميتها ولدورها.

## المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية

تلقي المعايير المحاسبية الدولية والتي أعيد تسميتها إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية قبولاً عالمياً والدليل على ذلك أن العديد من الدول قامت بسن تشريعات تفرض على مؤسساتها بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نظراً لأهميتها ولمزايهاها، وفي هذا تسعى العديد من المؤسسات إلى تطبيق هذه المعايير.

## 1. مفهوم المعايير المحاسبية:

المعيار في اللغة العربية يعني النموذج المعد مسبقاً يقاس من خلاله وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته، وأياً كانت هذه المعايير يمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة والمقبولة من قبل المجموعة أو المجتمع أو الدولة أو العالم لقياس أو للحكم بواسطتها على جودة شيء معين، هذه المقاييس منها ما هي مقاييس طبيعية ومنها ما هي وضعية ومنها ما هي إلهية، ففي حين يكون المعيار لقياس درجة الحرارة هو الترمومتر فإن المقياس للطول هو المتر أو القدم وللوزن هو الكيلوغرام وهذه المقاييس غالباً ما تكون عالمية.

كما أن القوانين بالنسبة للدولة يمكن اعتبارها المعيار للحكم على فعل أو إجراء معين كأن يكون قانونياً أي مسموحاً به أو غير قانوني أي مخالفاً.

كذلك العرف بالنسبة لمجتمع معين وهو ما تعارف الناس عليه داخل هذا المجتمع وبالتالي يعتبر مقياساً يستخدم من قبل أعضاء هذا المجتمع في تقييم سلوكيات أو مواقف أعضائه، ويمكن كذلك الإشارة إلى التشريعات الدينية بأنها معايير للحكم على سلامة الفعل أو الإجراء من ناحية شرعية.<sup>1</sup>

- تعرف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات.<sup>2</sup>

- وفي المحاسبة المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من المقاييس والإشارات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 58.

<sup>2</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 103.

<sup>3</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 58.

- وفي تعريف آخر المعيار المحاسبي هو قاعدة أو مجموعة من القواعد تصف الطريقة أو الطرق التي يتم بها إعداد الحسابات وعرضها بالقوائم.<sup>1</sup>

إذا المعيار عبارة عن مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة، لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها.

يرتبط المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من القوائم المالية مثل معيار الأصول الثابتة أو نتائج أعمالها أو معيار الإيرادات، أو بنوع معين من أنواع العمليات مثل معيار الإستثمار في الأوراق المالية أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها مثل معيار الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية، يتم وضع هذه المعايير بناء على إحتياجات وتجارب المحاسبين بمجتمع معين، كما يجب أن تحوز هذه المعايير على قبول المحاسبين بذلك المجتمع، وأن عملية وضع المعايير المحاسبية تتأثر بالعوامل البيئية السائدة في كل دولة.<sup>2</sup>

## 2. أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

تلعب المعايير دورا مهما في حياة الإنسان وقد يكون من الصعب على الإنسان تخيل إنتظام الحياة وتطورها بدون وجود أي من هذه المعايير طبيعية كانت أو وضعية أو إلهية، يتم إستخدام هذه المعايير كمقياس من قبل الفرد والدولة والعامه في مراقبة تنفيذ وتقييم الأنشطة المختلفة.

إن وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق، إن عدم وجود المعايير المحاسبية سوف يكون هناك ما يشبه الفوضى المحاسبية حيث أن الإختلافات سوف تكون كبيرة بين المحاسبين في معالجة نفس الممارسات المحاسبية وهو ما قد يساء إستغلاله من قبل المحاسبين في الغش والتلاعب مما يقلل من موضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية، ويمكن الإشارة هنا إلى الأزمات المالية والمشاكل التي حدثت بعد تفاقم الكساد بدول النظام الرأسمالي بين عام 1929-1933 مما أدى بالمؤسسات التي تقف على هاوية الإفلاس إلى نشر بيانات مضللة تظهر المؤسسات بوضع مالي أفضل من الوضع الحقيقي لها وكان هذا

<sup>1</sup> صلاح الدين عبد الرحمان فهمي، مقارنة معايير المحاسبة الدولية، مكتبة الإنجلو المصرية، الطبعة 1، سنة 2000، ص 91.

<sup>2</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 60.



التظليل من خلال إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع، وللمحد من التلاعب والمضار الناتجة عنه ظهرت الحاجة إلى وضع معايير ومبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف المؤسسات للتقيد بها.<sup>1</sup>

إن الحاجة إلى المعايير المحاسبية تأتي من خلال:<sup>2</sup>

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة تعكس المركز الصحيح للأحداث المالية؛
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، ويلاحظ أن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة وبالتالي سوف تكون عملية الإيصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير السليم؛
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس؛
- عملية إتخاذ القرار وبهذا فإن المعيار الملائم والمناسب وتوفره بشكل دقيق يمكن في النهاية أن يتم عليه إتخاذ قرار مناسب.

وبذلك فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى:<sup>3</sup>

- إستخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة، أو قد يؤدي بالمؤسسات إلى إستخدام طرق متباينة، وغير موحدة، أو قد يؤدي إلى عدم الإشارة إلى الطريقة المتبعة؛
- كذلك غياب المعيار المحاسبي قد يؤدي إلى إعداد قوائم مالية كيفية، وبالتالي يصعب فهم تلك القوائم أو يصعب الإستفادة منها من قبل المستفيدين الداخليين أو المستفيدين الخارجيين؛
- غياب المعيار المحاسبي قد يؤدي إلى إختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للشركة الواحدة أو المؤسسات المختلفة، وبالتالي يصعب على المستفيد الخارجي أو المستثمر من المقارنة أو دراسة البدائل؛
- غياب المعيار المحاسبي قد يؤدي إلى صعوبة إتخاذ قرار داخلي أو قرار خارجي من قبل المستفيدين.

<sup>1</sup> محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 61.

<sup>2</sup> فارس جميل الصوفي، تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006، ص 62.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 62.

## 3. مراحل إصدار المعايير المحاسبية الدولية:

كانت تتبع لجنة معايير المحاسبة الدولية في إعداد معاييرها، على مشاركة المعدون والمستخدمون للقوائم المالية، والممارسون المهنيون والهيئات المحلية التي تقوم بإصدار المعايير الخاصة ببلدانها، هذه العملية تساعد في التأكد من ارتفاع جودة هذه المعايير الدولية والتي تتطلب تطبيقات محاسبية مناسبة لحالات إقتصادية معينة، كما أن إتباع هذه الطريقة عند إعداد المعايير يؤكد على أن هذه المعايير الدولية مقبولة للمستخدمين والمعددين والمراجعين للقوائم المالية.<sup>1</sup> وفيما يلي المراحل المتبعة في إصدار المعايير المحاسبية الدولية:<sup>2</sup>

- بعد إجراء المناقشة يختار مجلس IASC موضوعا يعتقد بأنه يحتاج إلى معيار محاسبي دولي، ويوكل المهمة بعد ذلك إلى إحدى لجان التوجيه، ويتم توجيه الدعوة لكافة الهيئات والمنظمات الأعضاء في IASC أن يرسلوا آرائهم وتعليقاتهم على موضوع المعيار لغرض دراستها وتحليلها؛
- تقوم لجنة التوجيه بدعم وبمساعدة من قبل سكرتارية IASC بدراسة الملاحظات والتعقيبات الواردة وإعداد خطوط عامة ذات علاقة بموضوع معيار معين وهذه كلها ترسل إلى مجلس IASC؛
- تستلم لجنة التوجيه ملاحظات مجلس IASC وفي ضوء ذلك تقوم بإعداد صيغة مقترح أولي بشأن المعيار قيد الدراسة؛
- بعد دراسة ما ورد في المرحلة السابقة من قبل مجلس IASC يتم توزيع صيغة المقترح الأولي على كافة الهيئات والمنظمات الأعضاء في IASC لإبداء الملاحظات؛
- تقوم لجنة التوجيه بإعداد صيغة مقترح أولي منقحة وبعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس IASC على الأقل يتم نشرها كورقة عمل، ويتم الطلب من كافة الأطراف ذات العلاقة أن ترسل تعقيباتها أو ملاحظاتها؛
- في كل مرحلة من مراحل المقترح الأولي وورقة العمل ترجع المنظمات والهيئات والأعضاء في IASC إلى لجان البحوث المحاسبية المناسبة في هذه الهيئات والمنظمات لمساعدتها وإرشادها عند إبداء الملاحظات والتعقيبات؛
- في نهاية فترة العرض يجب على كافة المنظمات والهيئات تقديم الملاحظات والتعقيبات إلى IASC إذ تتم دراستها بعد ذلك من قبل لجنة التوجيه المسئولة عن مشروع المعيار؛

<sup>1</sup> نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، مرجع سابق، ص 36.

<sup>2</sup> أحمد رياض بلقاوي، نظرية محاسبية، مرجع سابق، ص 475 - 478.

- بعد ذلك تقوم لجنة التوجيه بتسليم ورقة عمل منقحة إلى مجلس IASC للمصادقة عليها كمعيار محاسبي دولي؛
- إن إصدار معيار يتطلب مصادقة ثلاثة أرباع مجلس IASC على الأقل وإذا ما حصلت هذه الموافقة ترسل نسخة من المعيار إلى كافة المنظمات والهيئات الأعضاء في IASC لغرض الترجمة والنشر.

#### 4. مداخل إصدار المعايير المحاسبية:

تختلف المداخل أو الجهات التي تعمل على إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية من دولة لأخرى، وفي هذا الإطار هناك:<sup>1</sup>

#### 1.4 المدخل السياسي البحث:

يعتمد هذا المدخل على التشريع في تأسيس القوانين المحاسبية، فتشريع المبادئ المحاسبية مسيطر في القارة الأوروبية وفي أمريكا اللاتينية.

عملية إصدار المعايير المحاسبية عن طريق التشريعات أو المراسيم تنتقد لأنها عملية بطيئة وبالتالي فإن تغيير القوانين إستجابة للتطورات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتا طويلا جدا، بالإضافة إلى أن جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تغيير القوانين بشكل مستمر، وهذا مع الأسف مستحيل بسبب عدم مرونة التشريع، كما أن القانون عادة ما يركز على العموميات وليس على العناصر أو المفردات، بالإضافة إلى أن التشريع يتأثر بالإعتبارات السياسية.

#### 2.4 المدخل المهني الخاص:

طبقا لهذا المدخل نجد أن الذي يقوم بإصدار قوانين المحاسبة هم المهنيون أنفسهم، فهذا المدخل منتشر في الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تنتهج المنهج الإنجليزي الأمريكي، يتميز هذا المدخل في إصدار القوانين بدرجة عالية من المرونة مع سرعة مناسبة في التعديل لمواكبة الإحتياجات المتغيرة لأن هناك متخصصين يتعاملون مع القضايا والمشاكل الحالية.

<sup>1</sup> نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، مرجع سابق، ص 28-29.

**3.4 المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص:**

طبقاً لهذا المدخل نجد أن الذي يقوم بإصدار قوانين المحاسبة منظمة من القطاع الخاص تعمل كمنظمة عامة تقوم الحكومة بدعمها وبالإلزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

**4.4 المدخل المختلط:**

طبقاً لهذا المدخل نجد أن الذي يقوم بإصدار قوانين المحاسبة خليط من القطاع الخاص والقطاع العام ومجموعات حكومية وغيرها، ولهذا فإن كل هذا الخليط من المنظمات والمجموعات يشترك في إصدار هذه القوانين ويلزم بها، مثلاً اليابان تقوم الحكومة بتكوين مجلس إستشاري لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين.

**5. محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية:**

هناك مجموعة من المحددات التي تحد وتعيق عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى الدولي وحتى المحلي، تتمثل هذه المحددات في:

- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة بشكل خاص، حيث لا تملك هذه المؤسسات الموارد الإقتصادية الضرورية لمتابعة وتطبيق جميع المعايير المحاسبية الصادرة، ويستند أولئك الذين يرون أن هناك مشكلة عبء تطبيق المعايير على إدعائين إثنيين في بناء حججهم، وهما: ليست جميع متطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ملاءمة لإحتياجات التقرير المالي في المؤسسات الصغيرة، وحتى لو كانت هذه المتطلبات ملاءمة، فهي غالباً ما تخالف أو تنتهك مفهوم التكلفة مقابل المنفعة.<sup>1</sup>
- من ضمن المحددات هو حجم المؤسسات، فالمعايير المحاسبية الدولية طورت أساساً لخدمة إحتياجات أسواق الأوراق المالية، ومعظم المؤسسات وخاصة الصغيرة منها لا تحصل على رأس مالها من هذه الأسواق، لذلك يمكن القول أنه عند تطوير المعايير المحاسبية لم تأخذ ظروف المؤسسات الصغيرة في الإعتبار.

<sup>1</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 41-42.

- من المعروف عن المبادئ المحاسبية بأنها في بعض الأحيان تصاغ لتحقيق إما أهداف سياسية أو إقتصادية منسجمة أو متناغمة مع النظام الإقتصادي أو السياسي المطبق في بلد ما، وبما أن هناك قليل من الأمل في تحقيق نظام سياسي أو اقتصادي واحد على نطاق العالم، فيمكن التوقع بأن الاختلافات في النظم السياسية أو الإقتصادية سوف تستمر كعائق أمام التوافق - تطبيق المعايير المحاسبية- المحاسبي الدولي.<sup>1</sup>
- وحسب بعض المراقبين فإن عملية وضع معايير للمحاسبة الدولية هي حركة تكتيكية تقوم بها شركات محاسبية دولية لتوسيع أسواقها، ويقال " أن شركات المحاسبة الدولية الكبيرة هي ضرورة لازمة لتطبيق المعايير الدولية في البيئات القومية حيث تبدو هذه المعايير بعيدة المنال ومعقدة، وأيضا تصر المؤسسات المالية الدولية والأسواق الدولية على إستخدام المعايير الدولية، ويقتصر إمكانية متطلبات التطبيق على شركات المحاسبة الدولية الكبيرة فقط.<sup>2</sup>
- مشكلة اللغة: إن عدم معرفة اللغة الإنجليزية قد لا يمكن بعض مزاولي المهنة من مواكبة وتطور المعايير الدولية بالسرعة اللازمة، حيث أن الكثير من المعايير تصدر ويمر على صدورهما فترة زمنية طويلة فلا تترجم ولا يعرف المزاولون في دول كثيرة عنها شيئا، وقد تصل مسودات لمعايير دولية كثيرة في بعض المنظمات المحلية وتبقى شهورا طويلة دون أن تبدي رأيا فيها، وعند إعتماد هذه المسودات بعد دراسة التعليقات عليها من قبل اللجنة الدولية المختصة، تبلغ المنظمة المحلية فتصنف المعيار مع المسودة حتى لا تكاد تميز بين المعيار والمسودة، بانتظار مدة من الزمن على هذا المعيار ليترجم.<sup>3</sup>
- تباين مستوى التأهيل العلمي والعملية: حيث يختلف مستوى التعليم الجامعي بين دولة وأخرى، كما يختلف نظام التدريب المهني والتعليم المستمر بين دولة وأخرى، ونادرا ما نجد نظاما لرقابة الجودة عند منظمات المحاسبين القانونيين في دول العالم، مما يجعل المحاسبين الأقل خبرة وتأهيلا يعارضون المعايير الدولية لأنهم يجهلون، ولما كان تطبيق المعايير الدولية يحتاج إلى حماس مهني ينطلق من إجماع أو شبه إجماع، نجد أن تبني المعايير الدولية أكثر صعوبة، وقد يواجه المدققون صعوبات في تبني المعايير الدولية بسبب عدم فهمهم لها وضعف ثقافتهم المهنية، وعدم قدرة منظماتهم المهنية على

<sup>1</sup> أحمد رياض بلقاي، نظرية محاسبية، مرجع سابق، ص 469.

<sup>2</sup> فريدريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 351.

<sup>3</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 115-116.

قيادة كافة المدققين وتعليمهم المستمر مما يسهل عليهم استيعاب المعايير المحلية والانتقال إلى المعايير الدولية.<sup>1</sup>

- عدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالكامل على مستوى دول العالم لإختلاف البيئة والثقافة التي تم أخذها بعين الإعتبار عند وضع المعايير المحاسبية الدولية.
- الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي وبدل أو بدائل أخرى، ولا يوجد قيود لتطبيق بديل معين مما يجعل جميع البدائل بنفس المستوى عند التطبيق، وليس ثمة مشكلة لو كان الأمر يتعلق بالعرض ولا يؤثر على النتائج المحاسبية، بل تكون المشكلة في البدائل التي ترتبط بمعالجة البيانات المحاسبية والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة مثل أساليب تقييم المخزون وفقا للمعيار IAS2 المتعلق بالمخزون، وأساليب الإهلاك وفقا للمعيار المحاسبي IAS16.<sup>2</sup>

## 6. إستمرارية وتغيير المعايير المحاسبية الدولية:

الدراسات التي عنيت بالتطور المهني والأكاديمي للمحاسبة تؤكد على تواجد خاصيتين متلازمتين هما الإستمرارية مع التغيير، فالإستمرارية تشير إلى أن هناك الكثير من عناصر الفكر والتطبيق التي ثبتت فائدتها واستقرت مع مرور الوقت وبحيث أصبحت تمثل ما يعرف بالحكمة التقليدية أو الحكمة المتعارف عليها، والتي يصعب قبول أي خروج عن إطارها المتعارف عليه، ولعل في ذلك ما يفسر لنا أن كثيرا من المبادئ والقواعد المحاسبية التي نسير عليها في وقتنا هذا ترجع إلى بدأ نشأة المحاسبة المالية، أما عن خاصية التغيير فهي تجسيد للطبيعة الديناميكية للمحاسبة والقدرة على مواكبة التطور المستمر في العوامل البيئية المحيطة إقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية، ويلاحظ أن التغيير في المحاسبة لا يكون إلا بعد التثبت من جدواه وضرورته بشكل قاطع وأنه ليس إستجابة لمجرد الرغبة في التغيير.<sup>3</sup>

نفس الشيء بالنسبة للمعايير المحاسبية الدولية، هي الأخرى تمتاز بالإستمرارية والمرونة وقابلية التعديل والتغيير والحذف إستنادا إلى التغيير في الظروف الإقتصادية، فوضع المعايير وتحديثها عبارة عن عملية

<sup>1</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 116.

<sup>2</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 26.

<sup>3</sup> عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للنشر، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص 12-13.

مستمرة، إستجابة للمستجدات على ساحة الأعمال في البيئة الدولية ومواكبة للتغيرات والتطورات التي تحدث في المحيط الإقتصادي، التغيير أو التعديل في المعايير المحاسبية يأخذ عدة أشكال منها:<sup>1</sup>

- **تعديل المعايير:** هذا التعديل قد يأخذ أشكال مختلفة منها إلغاء بعض البدائل المحاسبية وإلغاء بعض الممارسات المحاسبية؛
- **دمج بعض المعايير ببعضها البعض:** وذلك نظرا لوجود عامل مشترك بين بعض المعايير المحاسبية؛
- **سحب بعض المعايير:** وذلك لعدم الإتفاق على صيغة موحدة عالميا على تطبيقها؛
- **إلغاء بعض المعايير:** ويتم ذلك بمعايير لاحقة، كما حصل مع المعيار IAS 22 المتعلق بإندماج الأعمال حيث حل محله المعيار IFRS 3 بذات المسمى.

#### 7. شروط المعايير المحاسبية الدولية:

نظرا لأهمية المعايير المحاسبية الدولية من جهة، ونظرا لأنها تعد من أهم أدوات التطبيق العملي في المحاسبة على المستوى الدولي، لابد لهذه المعايير من أن تتصف بالخصائص التالية حتى تحقق المنتظر منها،<sup>2</sup>:

- يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية المحيطة؛
- يجب أن تكون المعايير المحاسبية واقعية، فلا يجب أن تتصف بالثبات وإنما بالتغيير تبعاً للظروف المتغيرة؛
- أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجات المحاسبية للموضوع الواحد؛
- أن تكون المعايير متحررة من الإنحياز نحو فئة معينة من المستخدمين، وبالتالي تحقيق مفهوم العدالة عند إعداد القوائم المالية المقدمة للأطراف الخارجية؛
- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالإقتصادية، بمعنى ألا يترتب على تطبيق المعيار المحاسبي تكاليف لا تتناسب مع العائد المتوقع منه؛
- يجب أن تكون عملية إعداد المعايير علمية وفنية وأن تكون الإجتهدات والآراء الشخصية في أقل حدود ممكنة؛

<sup>1</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 34 - 36.

<sup>2</sup> عزو خليف عزيز، المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حلب، 2006، ص3.

- يجب إعتقاد مفهوم الأهمية النسبية في تطبيق المعايير المحاسبية فلا تطبق إلا على العناصر والبنود المؤثرة في إعداد وعرض القوائم المالية.

### 8. واقع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المستوى الدولي:

تلقى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية قبولا عالميا والدليل على ذلك أن الإتحاد الأوربي وضع في العام 2002 تشريعا يقتضي من المؤسسات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في قوائمها المالية الموحدة، وأصبح التشريع نافذ المفعول في العام 2005 وينطبق على أكثر من 7000 مؤسسة في 28 بلدا، بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة، وتعني عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أوروبا أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض القوائم المالية الجماعية للمؤسسات المدرجة في أوروبا.

وبذلك فقد تحولت العديد من المؤسسات الأوروبية (باير - هوكست - روبنس ASEA) إلى معايير المحاسبة الدولية تجاوبا مع هيئات المستثمرين والمحليين بما يعزز الأوضاع ويحسن من جودة التقرير المالي، وعلى سبيل المثال ذكر رئيس شركة باير " أن إستخدام المعايير الدولية سوف يعطي لحملة أسهمنا والمقرضين والجمهور عموما معلومات شاملة، كما يحسن من المقارنة الدولية بأرقامنا".<sup>1</sup>

وإعتبارا من مطلع 2005 أصبح تبني المعايير المحاسبية الدولية إلزاميا بالنسبة للتقرير المالي للمؤسسات المتعاملة مع دول الإتحاد الأوربي، كما سمحت لوائح هذا الإتحاد بالنسبة لبعض الدول الأعضاء به تبني تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة لهذه المؤسسات سنة 2007 كأقصى مدة، ولكن بشروط معينة وفي حالات محدودة.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى ذلك هناك بلدان أخرى كثيرة خارج أوروبا تتجه نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ففي العام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وبلدان الكاريبي، وبضاف لذلك أن بلدانا أخرى كانت قد تبنت معايير محاسبية وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل أستراليا وهونغ كونغ ونيوزيلندا

<sup>1</sup> فريدريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 371.

<sup>2</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008، الجزء الأول ص12.



والفلبين وسنغافورة، وقد قدر أن أكثر من 70 بلدا طلبت من مؤسساتها المدرجة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعدادها وعرضها لقوائمها المالية في العام 2005.<sup>1</sup>

هذا بالإضافة إلى توجهات كثير من الدول المتقدمة مثل كندا واليابان اللتين شجعتا على تبني المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها لتجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبية ولزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

أيضا وبالرغم من عراقية الولايات المتحدة الأمريكية في وضع معايير محاسبية من خلال عدة جهات، مثل: مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ولجنة الأسهم والبورصة الأمريكية SEC، إلا أن المعايير المحاسبية الدولية أيضا أخذت حيزا كبيرا من التطبيق في أمريكا، ونجد هناك تشجيعا على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في بعض الجهات التي لا تزال متأرجحة بين التطبيق وعدمه، ويلاحظ ذلك على سبيل المثال من تشجيع معهد المدراء الماليين FEI التابع للجنة البورصة والأسهم الأمريكية SEC، بقبول المعايير المحاسبة الدولية كبديل وحيد للمعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً، كذلك يلاحظ أن الدول السبعة الكبرى وصندوق النقد الدولي قد شجعت ودعمت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتقوية البنيان المالي الدولي، وهذا كله بهدف تجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبية ولزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.<sup>2</sup>

إذا الحاجة إلى معايير محاسبية دولية كانت وليدة الظروف والتطورات الإقتصادية التي شهدتها العالم، بحيث أصبح لزوما وجود قواعد عامة تعالج المسائل المحاسبية المتشابهة، هذا بالإضافة إلى قيام دول كثيرة وخاصة الدول النامية بتبني هذه المعايير مباشرة بسبب عدم وجود معايير محلية لديها.<sup>3</sup>

والجدول التالي يبين مجموعة من البلدان التي يطلب من بعض أو جميع مؤسساتها تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو تطبيق المعايير القائمة على أساسها.

<sup>1</sup> عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص 1.

<sup>2</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 23.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 22 - 23.

جدول رقم 2: البلدان التي يطلب من مؤسساتها تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

إفريقيا:	مصر، كينيا، ملاوي، ناميبيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا.
الأمريكتين:	الباهاما، بربادوس، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكا، الإكوادور، غواتيمالا، غويانا، هاييتي، هندوراس، جاميكا، نيكاراغوا، بنما، البيرو، ترينيداد وتوباغو، فنزويلا.
آسيا:	أرمينيا، مملكة البحرين، بنغلادش، الصين، جورجيا، هونغ كونغ، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغستان، لبنان، نيبال، عمان، الفلبين، قطر، سنغافورة، طاجكستان، الإمارات العربية المتحدة.
أوروبا:	النمسا، بلجيكا، البوسنة، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليخشتشتين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مالطا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفينيا، جمهورية السلوفاك، اسبانيا، السويد، أوكرانيا، المملكة المتحدة، يوغسلافيا.
أقيانوسيا:	استراليا، نيوزيلندا.

المصدر: عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص 1.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك عدد كبير من الدول الأوروبية تعمل على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية مقارنة بالدول الأخرى، وذلك راجع لعوامل منها أن الإتحاد الأوربي وكما أشرنا سابقا قام بسن تشريعات تفرض على المؤسسات الأوروبية ضرورة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية نظرا لمزاياها الايجابية، إضافة إلى أن هناك دول قامت بتطبيق هذه المعايير بسبب أنها لا تملك معايير محاسبية أصلا.

9. مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية:

تسعى العديد من الدول إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بسبب أنها لا تملك معايير محاسبية أصلا، كما أن هناك دول أخرى لديها معايير محاسبية محلية تسعى إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية نظرا لإعتبرات قانونية، ونظرا كذلك وبالدرجة الأولى للمزايا الإيجابية التي يمكن تحقيقها من وراء تطبيق هذه المعايير، والتي نذكر منها:

- التناسق والتناغم:

وبيعني ذلك قيام المؤسسات بتطبيق ذات المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجات المحاسبية، وبالتالي إظهار القوائم المالية للمؤسسات بصورة متماثلة وموحدة، وبعبارة أخرى تدويل Internationalization الممارسات المحاسبية والتدقيقية.<sup>1</sup>

- الولوج إلى الأسواق المالية الدولية:

تقوم المؤسسات حالياً بالمنافسة على الولوج إلى الأسواق المالية الدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي وتداولها بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل الإتصال الحديثة، ولا يمكن للمؤسسات تحقيق هذا الولوج إلا بالالتزام بشروط معينة يجب التقيد بها لإمكانية السماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق، وإلا ستبقى المؤسسات غير الملتزمة تعيش بعزلة عن الأسواق المالية الدولية، وبالتالي تضييع فرص كثيرة كان يمكن إكتسابها من دخول هذه الأسواق.<sup>2</sup>

- قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشارك للقوائم المالية:

إذ أن القوائم المالية التي تعد على أسس مختلفة لا يمكن فهمها وقراءتها، ويتطلب ذلك مزيداً من التوضيح والإفصاح عن الأسس التي أعدت القوائم المالية على غرارها، وبالتالي غموض القوائم المالية وعدم صلاحيتها لإتخاذ القرارات، وهذا يتنافى مع الهدف الرئيس من المحاسبة والقوائم المالية وهو تزويد أصحاب العلاقة بمعلومات موثوقة وملائمة لمساعدتهم في إتخاذ قرارات رشيدة وعقلانية.<sup>3</sup>

- قابلية المقارنة:

أي أن مستخدم القوائم المالية بإمكانه إجراء عملية المقارنة مباشرة دون إجراء تعديلات أو تغييرات على هذه القوائم، وذلك راجع لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية.

- تلبية المتطلبات القانونية:

الكثير من الدول أصبحت تفرض على مؤسساتها ضرورة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، ليس هذا فقط بل أن هناك من الأسواق المالية من أصبحت تفرض على المؤسسات ضرورة إعداد قوائمها وفق معايير التقارير المالية الدولية.

<sup>1</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 24.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 26.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 26.

إضافة إلى أن العديد من المؤسسات تسعى إلى طلب تمويل من مؤسسات وجهات معينة، هذه الأخيرة تعمل على قراءة ومراجعة القوائم المالية لهذه المؤسسات، ذلك أن المؤسسات التمويلية لا يمكن لها أن تقوم بمنح قروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للشركات التي تحتاج إلى تمويل، ولا يمكن أن تتم هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية موحدة.

#### - جلب مستثمرين أجنب:

وذلك من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل إختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

- ترشيد عملية إتخاذ القرار المرتكزة على المعلومة المحاسبية المتماثلة والمفاضلة بين البدائل بناء على أسس سليمة وواضحة، وتوفير الوقت والنقود التي تتفق لتوفير المعلومات المالية المتغيرة عندما يتطلب من أكثر من مجموعة من التقارير أن تتماشى مع عدة قوانين وممارسات مختلفة.<sup>1</sup>

- إن حاجة المؤسسات للحصول على رأس مال خارجي، في ظل عدم كفاية الأرباح المحتجزة لتمويل المشروعات، وتوفر من جانب آخر القروض الأجنبية، قد أدى إلى تزايد الحاجة إلى التوافق المحاسبي، ففي الحقيقة يميل مجهزو رأس المال هنا وفي الخارج، إلى الإعتماد على التقارير المالية لصنع أفضل القرارات المتعلقة بالإقراض والإستثمار ويميلون أيضا بإظهار رغبة بتفضيل إبلاغ مقارن.<sup>2</sup>

إذا المعيار المحاسبي عبارة عن مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة، لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، بالنسبة لهذه المعايير يشترط على المحاسب الإلتزام بها أثناء القيام بعمله المحاسبي، كما يفترض على المحاسب كذلك الإلتزام بالإطار النظري للمحاسبة حتى تحقق هذه الأخيرة الهدف منها.

لجنة معايير المحاسبة الدولية أصدرت العديد من المعايير المحاسبية، ومن ضمن المعايير التي تم إصدارها المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، يتضمن هذا المعيار محاور مرتبطة بكيفية إعداد وعرض القوائم المالية، وكذا العناصر التي تتشكل منها.

<sup>1</sup> فرديريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 351.

<sup>2</sup> أحمد رياض بلقاوي، نظرية محاسبية، مرجع سابق، ص 468.

### المبحث الثالث: القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

يعمل المحاسب في نهاية كل دورة محاسبية على إعداد قوائم مالية وتقديمها لكل الأطراف التي لها علاقة وإهتمام بالمؤسسة، تعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية للتقرير المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ومختلف التغيرات في حقوق الملكية.

كما تعد القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في إتخاذ مختلف القرارات الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، وبالرغم من وجود تشابه في طبيعة المعلومات التي يحتاجها مختلف مستخدموا القوائم المالية، إلا أن هناك بعض الإختلافات في إحتياجات تلك الأطراف، حيث قد يحتاج الدائنون لمعلومات تختلف عن تلك التي يطلبها المستثمرون أو تلك التي تطلبها الأجهزة الحكومية، ونظرا لأنه من الصعوبة إعداد قوائم مالية حسب إحتياجات كل جهة، يعمل المحاسب على إعداد قوائم مالية واحدة تلبي إحتياجات كل مستخدميها.

في هذا الإطار إهتمت لجنة معايير المحاسبة الدولية بالقوائم المالية من خلال تخصيص معيار محاسبي خاص بها وهو المعيار المحاسبي الدولي 1 بعنوان عرض البيانات المالية أو عرض القوائم المالية، يهدف هذا المعيار إلى وصف أسس إعداد وعرض القوائم المالية.

#### 1. المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية:

خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية للقوائم المالية المعيار المحاسبي الدولي 1 بعنوان عرض القوائم المالية، بالإضافة إلى أنه في نهاية كل معيار من المعايير المحاسبية الدولية فقرة مستقلة تتناول موضوع الإفصاح عن السياسات أو الطرق المستخدمة في قياس الأحداث الإقتصادية وآثار التغير فيها وتعليمات بشأن العرض في القوائم المالية، وبناء عليه فإن الأهداف الرئيسية لهذا المعيار تتلخص في:<sup>1</sup>

- تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية؛
- التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال؛
- تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.

<sup>1</sup> جمعة حميدات، محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 20.

يهدف هذا المعيار كذلك إلى وصف أساس عرض القوائم المالية لضمان إمكانية مقارنة الوضع المالي للمؤسسة للسنوات الماضية، أو مقارنتها مع المؤسسات الأخرى.<sup>1</sup>

كما يقدم المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية والإرشادات حول هيكلها والمتطلبات الدنيا لمحتواها، ويحدد أيضا مكونات القوائم المالية التي تعتبر في مجملها مجموعة كاملة من القوائم المالية.

### 1.1 مكونات القوائم المالية:

كما ذكر سابقا تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات لأصحاب المصلحة حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية من خلال تقديم معلومات حول الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الخاصة بها، تتمثل القوائم المالية الواجب عرضها وفق المعيار المحاسبي الدولي 1 في:

- الميزانية أو قائمة المركز المالي والتي تتضمن أصول المؤسسة وإلتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ معين؛
- جدول النتائج أو قائمة الدخل وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة؛
- قائمة تبين التغيرات في حقوق الملكية؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وهي نفس القوائم المالية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي الجزائري، والمنصوص عليها في المادة 25 من القانون 11/07 والواجب إعدادها من طرف كل مؤسسة في نهاية الدورة المحاسبية،<sup>2</sup> والتي سيتم عرضها ضمن الملاحق.

### 2.1 تحديد القوائم المالية:

- عند إعداد القوائم المالية ينبغي تحديدها بوضوح وتمييزها من بين المعلومات الأخرى الواردة في نفس الوثيقة المنشورة مثل التقرير السنوي، علاوة على ذلك يجب أيضا إظهار مايلي:<sup>3</sup>
- يجب تحديد كل مكون في القوائم المالية بوضوح؛

<sup>1</sup> Stéphan Brun, *l'essentiel des Normes comptables internationales IAS/IFRS*, éd Gualino, 2ed, Paris, 2005, P 50.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادرة في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007.

<sup>3</sup> هني فان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 28.

- يجب عرض الأمور التالية بوضوح: إسم القائمة، تاريخ التقرير أو الفترة، إسم الشركة، عملة التقرير... بالنسبة لفترة التقرير ينبغي عرض القوائم المالية سنويا على أقل تقدير، وفي كافة الحالات الأخرى، أي عندما تكون الفترة المستخدمة أقصر أو أطول من سنة ينبغي الإفصاح عن سبب استخدام فترة مختلفة وعن النقص في مجمل قابلية المقارنة مع معلومات الفترات السابقة.<sup>1</sup>

وفيمايلي توضيح لمختلف القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف المؤسسة في نهاية الدورة المحاسبية، وذلك وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية.

## 2. قائمة المركز المالي (الميزانية):

تعد قائمة المركز المالي واحدة من أهم القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف المؤسسات في نهاية كل دورة محاسبية، تعتبر هذه القائمة الوثيقة المهمة والرئيسية والتي يعتمد عليها كل من له علاقة بالمؤسسة وذلك نظرا لما تحتويه من بيانات.

كما تمثل هذه القائمة تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية هي تاريخ إعداد القائمة، وعليه فإن محتويات قائمة المركز المالي هي عناصر لحظية تعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تميزها لها عن التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى.

## 1.2 مزايا قائمة المركز المالي:

- إن إعداد قائمة المركز المالي يحقق للمؤسسة أو لمستخدميها العديد من المزايا، أهمها:<sup>2</sup>
- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من إلتزامات؛
  - تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة إلتزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لإلتزاماتها؛
  - التعرف على مدى مقدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة؛
  - التعرف على مدى إعتداد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية.

<sup>1</sup> عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 113.

## 2.2 عناصر قائمة المركز المالي:

يصف الإطار النظري الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية عناصر القوائم المالية على أنها فئات متعددة تمثل العمليات والأحداث التي تمت بالمؤسسة، أو التي سينجم عنها أحداث مستقبلية نتيجة أحداث تتعلق بالفترة المالية الحالية، بالنسبة لقائمة المركز المالي تتمثل عناصرها في الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية، تعرف هذه العناصر ب:<sup>1</sup>

## 1.2.2 الأصول:

وتسمى كذلك بالموجودات، وهي منافع إقتصادية محتملة في المستقبل قامت المؤسسة بالحصول عليها أو التحكم فيها نتيجة صفقات أو أحداث سابقة، تنشأ هذه الأصول نتيجة العمليات وغيرها من الأحداث التي وقعت في الماضي، وتحصل عليها عادة عن طريق شرائها أو تصنيعها، أو نتيجة لعمليات أو أحداث أخرى .

والأصول إما أن تكون متداولة وتتمثل في النقد والبنود التي من المحتمل تحويلها إلى نقد أو بيعها أو إستهلاكها خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة، أو خلال سنة مالية من تاريخ إعداد البيانات المالية السنوية، وإما أن تكون أصول غير متداولة أي طويلة الأجل، لا تقتنى من أجل إعادة بيعها، وتقدم منافع مستقبلية للمؤسسة لفترات أطول من سنة مالية واحدة، ومنها أصول ملموسة كالأراضي والمباني والآلات، ومنها أصول غير ملموسة كالشهرة والعلامة التجارية وحقوق الإختراع وغيرها، ويتم الإعتراف بالأصل ابتداء من وقوع الحدث الذي بموجبه تنتقل ملكية الأصل إلى المؤسسة أو تقوم بالسيطرة عليه.<sup>2</sup>

تصنف الأصول إلى قسمين هما:

**الأصول المتداولة:** ويتم تصنيف الأصول كذلك إذا كانت أو توفرت فيها الشروط التالية:

- النقدية والنقدية المعادلة غير المقيدة؛
- الأصول المتوقع تحققها أو بيعها أو إستهلاكها خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة؛
- الأصول المقتناة لأغراض المتاجرة؛
- الأصول التي يمكن أن تحققها المؤسسة خلال الإثني عشر شهرا بعد تاريخ إعداد الميزانية.

<sup>1</sup> دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق، ص73.

<sup>2</sup> محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2012، ص241.



الأصول غير المتداولة: وهي الأصول بخلاف الأصول المتداولة المعرفة سابقاً، وهي الأصول غير المعدة للإستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، ويتم إقتنائها للإستفادة من طاقتها الإنتاجية. ومن ضمن الأصول غير المتداولة مايلي:

- الإستثمارات الطويلة الأجل؛
- الممتلكات، والمنشآت والمعدات؛
- الممتلكات المستثمرة؛
- الأصول البيولوجية كالغابات والمواشي؛
- الأصول غير الملموسة كالشهرة وحقوق الإمتياز.

### 2.2.2 الإلتزامات:

وتسمى كذلك بالمطلوبات، فهي تمثل تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع إقتصادية ناتجة عن تعهدات حالية لمؤسسة معينة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة لصفقات أو أحداث سابقة.

بالنسبة للإلتزامات يمثل تحمل المؤسسة لإلتزام قائم أحد الخواص الرئيسية لأي بند من بنود المطلوبات، والإلتزام هو واجب أو مسؤولية لأداء أو القيام بعمل ما، ويمكن أن تكون الإلتزامات واجبة الأداء قانوناً نتيجة لعقد ملزم أو كمتطلب تشريعي، كما هو الحال على سبيل المثال للمبالغ المستحقة مقابل سلع أو خدمات تم استلامها.

وبشكل عام تتمثل المطلوبات في إلتزامات المؤسسة للغير، والتي قد تكون إلتزامات متداولة يتوقع أن تقوم المؤسسة بتسديدها أو الوفاء بها خلال دورتها التشغيلية أو خلال الفترة المالية القادمة أيهما أطول، وإما أن تكون إلتزامات طويلة الأجل يحل أجل إستحقاقها في فترات لاحقة للفترة المالية التالية.<sup>1</sup> تصنف الإلتزامات إلى قسمين هما:

**الإلتزامات المتداولة:** وهي الإلتزامات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- سيتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة؛
- تستحق خلال إثني عشر شهراً بعد تاريخ إعداد الميزانية؛

<sup>1</sup> محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، مرجع سابق، ص 247-248.

- يتم تحملها لأغراض المتاجرة؛
  - لا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من إثني عشر شهرا بعد تاريخ إعداد الميزانية.
- الإلتزامات غير المتداولة:** وهي الإلتزامات التي:
- لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة؛
  - لا تستحق خلال إثني عشر شهرا؛
  - لا يتم تحملها لأغراض المتاجرة؛
  - يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الإثني عشر شهرا، ويطلق عليها أحيانا الإلتزامات طويلة الأجل.

### 3.2.2 حقوق الملكية:

وهي القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الإلتزامات، ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع الشركة وفيما إذا كانت فردية أو شركة تضامن أو شركة مساهمة، فمثلا في شركة المساهمة تتضمن حقوق الملكية رأس المال والإحتياطات والأرباح المحتجزة، وتأتي حقوق الملكية عادة من مصدرين رئيسيين هما إستثمارات الملاك في المؤسسة، ونتيجة أعمال المؤسسة من أرباح أو خسائر والتي تتحقق بفعل ممارستها لنشاطها الإقتصادي وذلك بعد تخفيضها بتوزيعات الأرباح المدفوعة لهم.

إذا تمثل حقوق الملكية الحق المتبقي للملاك أو للشركاء أو للمساهمين بعد تصفية المؤسسة ببيع أصولها وسداد جميع الإلتزامات الواجبة عليها، ويعبر عن ذلك بالمعادلة المحاسبية التالية:<sup>1</sup>

$$\text{حقوق الملكية} = (\text{أصول متداولة} + \text{أصول غير متداولة}) - (\text{إلتزامات متداولة} + \text{إلتزامات غير متداولة}).$$

### 3.2 تبويب عناصر قائمة المركز المالي:

بالنسبة للعناصر التي تتكون منها قائمة المركز المالي، المؤسسة مطالبة بتصنيفها أو تبويبها إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة، وخصوم متداولة وخصوم غير متداولة، ويكون هذا التصنيف حسب درجة

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية، إشراف للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2012، ص390.

السيولة الذي يعد العامل الأكثر ملائمة والأكثر إستخداما،<sup>1</sup> ويتم التبويب إلى متداول وغير متداول حسب المبالغ التي سيتم تغطيتها أو تسويتها خلال 12 شهرا.

#### 4.2 شكل قائمة المركز المالي:

- لجنة معايير المحاسبة الدولية، لم تحدد ولم تلزم بشكل معين لقائمة المركز المالي، فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو على شكل ميزانية، عرضها على شكل قائمة قد يأخذ إحدى الأشكال التالية:<sup>2</sup>
- عرض الأصول المتداولة ثم الأصول غير المتداولة، ثم يتم عرض الإلتزامات وحقوق الملكية بعرض الإلتزامات المتداولة ثم الإلتزامات غير المتداولة ثم حقوق الملكية؛
  - عرض الأصول غير المتداولة ثم الأصول المتداولة، ثم يتم عرض الإلتزامات وحقوق الملكية بعرض الإلتزامات غير المتداولة ثم الإلتزامات المتداولة ثم حقوق الملكية؛
  - عرض صافي الأصول (الأصول - الإلتزامات )، حيث تمثل القيمة المتبقية حقوق الملكية؛
  - العرض وفقا لمدخل التمويل طويل الأجل المستخدم في المملكة المتحدة وغيرها من الدول، (الأصول الثابتة +الأصول المتداولة - الحسابات الدائنة قصيرة الأجل = الدين طويل الأجل +حقوق الملكية)؛
  - العرض وفقا لمدخل رأس المال العامل، حيث يتم عرض الأصول المتداولة ويطرح منها الإلتزامات المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل، ثم يتم إضافة الأصول غير المتداولة وطرحت الإلتزامات طويلة الأجل للوصول إلى صافي الأصول أو حقوق الملكية.

أما النظام المحاسبي المالي الجزائري فقد حدد الشكل التالي لقائمة المركز المالي والذي يظهر في الملحق رقم(1) الذي يبين جانب الأصول، والملحق رقم(2) الذي يبين جانب الخصوم، ونشير إلى أن العناصر التي تشكل هذه القائمة تتوافق مع العناصر الواجب إظهارها وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1.

#### 3. قائمة الدخل:

تعد هذه القائمة من القوائم التي ينظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، بل أنه في غالب الأحيان ينظر إليها بأهمية أكثر من قبل الأطراف التي تهتم باتخاذ القرارات التي تتعلق خاصة

<sup>1</sup> Rachid Boursali, Les Etats Financiers Et PCN Du SCF, éd AL Oulfia al Talita, Alger, P16.

<sup>2</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 119.

بالربحية والإستثمار، هذه القائمة يتم فيها بيان نتائج الأعمال - المتعلقة بالدورة المحاسبية- عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية.

تعرض هذه القائمة نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة، وقد إستخدم معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ضمن التعديل الذي تم إدخاله عام 2003، مصطلح الربح أو الخسارة بدلا من صافي الربح أو الخسارة للدلالة على الرقم الأخير الذي يظهر في قائمة الدخل.<sup>1</sup>

يعمل المحاسب على إعداد هذه القائمة لتحقيق غرض أساسي هو توفير معلومات عن أداء الشركة بواسطة مقاييس الأرباح، وتعتبر قائمة الدخل ذات أهمية بالغة في هذا المجال نظرا لقيمتها التنبؤية التي تمثل سمة نوعية.<sup>2</sup>

### 1.3 مزايا قائمة الدخل:

قائمة الدخل هي الأخرى تحقق العديد من المزايا سواء للمؤسسة معدة هذه القائمة أو للأطراف التي تستخدمها، ومن مزايا هذه القائمة مايلي:<sup>3</sup>

- التعرف على نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة؛
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة؛
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء؛
- معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس من الأسس الهامة التي يركز عليها إتخاذ القرارات الإستثمارية؛
- التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المؤسسة غير المستمرة وكذلك نشاطاتها غير العادية؛
- معرفة فيما إذا تم إعداد قائمة الدخل بناء على إستمرارية المؤسسة أو بناء على تصفيتها.

### 2.3 عناصر قائمة الدخل:

تتمثل عناصر قائمة الدخل في كل من الدخل والمصروفات، تعرف هذه العناصر كمايلي:

<sup>1</sup> جمعة حميدات، محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 45.

<sup>2</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 210.

<sup>3</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 120

## 1.2.3 الدخل:

يعرف الإطار النظري لمجلس معايير المحاسبة الدولية الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية ما عدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك، وتكون على شكل تدفقات واردة أو زيادة في الأصول أو تخفيض في الإلتزامات.

يتضمن تعريف الدخل كلا من الإيرادات والمكاسب، حيث يتحقق الإيراد في سياق النشاطات العادية للمؤسسة ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والفائدة وأرباح الأسهم وإيراد حقوق الإمتياز والإيجار، أما المكاسب فتمثل بنود أخرى تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمؤسسة، وتمثل المكاسب زيادات في المنافع الاقتصادية وبذلك فهي ليست مختلفة عن الإيرادات من حيث الطبيعة. تشمل المكاسب مثلاً تلك التي تنشأ عن التخلص من أصول غير متداولة، كما يشمل تعريف الدخل أيضاً المكاسب غير المحققة، فمثلاً تلك التي تنشأ من إعادة تقييم الأوراق المالية التي لها سوقاً رائجة وتلك التي تنشأ من ارتفاع في القيمة الدفترية لموجودات طويلة الأجل، وعندما يعترف بالمكاسب في قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم إظهارها بشكل منفصل، إذ تفيد تلك المعلومات لغرض إتخاذ قرارات اقتصادية، ويتم إظهار المكاسب عادة بالصافي بعد إستبعاد المصاريف المتعلقة بها.

## 2.2.3 المصروفات:

هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفق خارج من الأصول، أو إستنزافها أو تحمل إلتزامات، بما يؤدي إلى نقص حقوق الملكية خلافاً لما يتعلق بمساهمات المشاركين في الملكية.<sup>1</sup>

يشمل تعريف المصروفات الخسائر وكذلك تلك المصروفات التي تنشأ من الأنشطة الاعتيادية للمؤسسة مثل تكلفة المبيعات والأجور والإهلاك، وعادة تأخذ شكل تدفق خارج أو نفاذ للموجودات مثل النقدية والنقدية المعادلة والمخزون والموجودات التشغيلية المعمرة، أما الخسائر فهي تلك البنود الأخرى التي تستوفي تعريف المصروفات سواء أكانت ناتجة عن الأنشطة الاعتيادية للشركة أم لا، وتتطوي الخسائر على إنخفاض في المنافع الاقتصادية وبالتالي لا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى لذا فإنه طبقاً للإطار الحالي لا تعتبر الخسائر عنصراً منفصلاً عن عناصر القوائم المالية.

<sup>1</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 139 - 140.

**3.3 شكل قائمة الدخل:**

يتم عرض الإيرادات والمصاريف ضمن قائمة الدخل بالأسلوب الذي يكون أكثر فائدة لمستخدمي هذه القائمة، وبالشكل الذي يمكن فهمه من قبلهم لدراسة المعلومات التي تحتويها هذه القائمة وتحليلها واتخاذ القرارات بناءً عليها، وفي هذا يمكن عرض عناصر قائمة الدخل وفقاً لطريقتين:

**1.3.3 الطريقة الأولى: قائمة الدخل حسب الطبيعة.**

وفقاً لهذه الطريقة يتم عرض الإيرادات والمصاريف، هذه الأخيرة يتم عرضها حسب طبيعتها، حيث لا يتم توزيع المصاريف على أقسام المؤسسة، هذا الأسلوب ملائم للمؤسسات الصغيرة لأنه لا توجد ضرورة لتوزيع المصاريف التشغيلية على الأقسام.

**2.3.3 الطريقة الثانية: قائمة الدخل حسب الوظيفة.**

يتم عرض القائمة حسب أسلوب وظيفة المصروف أو تكلفة المبيعات، فتضاف وتوزع المصروفات على أقسام المؤسسة، مثل (تكلفة المبيعات أو أنشطة التوزيع أو الأنشطة الإدارية)، يقدم هذا الأسلوب معلومات مناسبة أكثر للمستخدمين، إلا أن ما يعاب عليه هو أن توزيع المصروفات يعتمد على التقدير الشخصي ويشمل إجتهداً كبيراً.<sup>1</sup>

أما وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري فإن الملحق رقم (3) يبين قائمة الدخل حسب الطبيعة، والملحق رقم (4) يبين قائمة الدخل حسب الوظيفة.

**4. قائمة التدفقات النقدية:**

قائمة التدفقات النقدية هي الأخرى من القوائم التي يتم إعدادها من طرف المؤسسة، خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية لهذه القائمة إضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي 1 معياراً خاصاً بها هو المعيار المحاسبي الدولي 7 قائمة التدفقات النقدية، يركز هذا المعيار على كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية، والتي أصبحت جميع المؤسسات الآن مطالبة بتقديمها كأحد التقارير المالية الإلزامية عن الفترة المحاسبية.

<sup>1</sup> حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 260-261.

#### 1.4 الغرض من قائمة التدفقات النقدية:

الغرض الرئيسي من هذه القائمة هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، تهدف هذه القائمة إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرين والدائنين من تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم القدرة النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الإستثمارات ومدى القدرة على توزيع الأرباح وكذا تسديد الديون.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه القائمة تساعد المستثمرين والدائنين، وغيرهم في تقييم بعض العناصر مثل:<sup>2</sup>

- قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في الفترات المستقبلية؛
- قدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها ودفع التوزيعات؛
- حاجة المؤسسة إلى التمويل الخارجي؛
- أسباب الإختلافات بين مقدار صافي الدخل، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛
- تحديد الجوانب النقدية وغير النقدية للعمليات الإستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال الفترة؛
- أسباب التغير في مقدار النقدية وما يعادلها في بداية ونهاية الفترة المحاسبية.

#### 2.4 عناصر قائمة التدفقات النقدية:

إعداد قائمة التدفقات النقدية يمكن من توضيح مجموعة من الأنشطة التي قامت بها المؤسسة والتي غيرت في وضعية النقدية وما يعادلها خلال الدورة المحاسبية، هذه الأنشطة يتم تصنيفها في ثلاثة مجموعات وهي:

#### 1.2.4 الأنشطة التشغيلية:

تشمل الأنشطة التشغيلية النشاطات التي تقوم بها المؤسسة لتوليد الإيرادات الرئيسية فيها، إن قسم الأنشطة التشغيلية يبين الآثار النقدية لإيرادات ومدفوعات العمليات، وبطريقة أخرى فإن قسم الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية يشتمل على الآثار النقدية لتلك العمليات المقرر عنها في قائمة الدخل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 287.

<sup>2</sup> روبرت ميجز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة مكرم باسيلي، محمد الديسبي، درا المريخ، الرياض، 2006، الكتاب الأول، ص 731.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 731-732.

تدفقات الأنشطة التشغيلية هي التدفقات التي تدخل في تحديد صافي الربح حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع سلع وخدمات، التدفقات الناتجة عن سداد مبالغ للموردين، أجور العمال، الضرائب وغيرها، وتعتبر النشاطات التشغيلية النشاطات الأكثر أهمية في المؤسسة مقارنة بالأنشطة الأخرى حيث على أساسها تحدد نتيجة المؤسسة.

### أهمية التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية:

المؤسسات التي تريد البقاء في دنيا الأعمال عليها أن تولد صافي تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها التشغيلية وخاصة في الأجل القصير، ذلك أنه في حالة العكس فإنها لن تكون قادرة على زيادة النقدية من مصادر أخرى، يقينا مقدرة المؤسسات على زيادة النقدية من خلال الأنشطة التمويلية تعتمد تماما على مقدرتها على توليد النقدية من العمليات التشغيلية العادية، بالنسبة للدائنين والمستثمرين فإنهم لا يرغبون الإستثمار في المؤسسات التي لا تولد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية لتأكيد المدفوعات عن الإلتزامات والفوائد والتوزيعات المستحقة، إذا فمن غير المعقول أن تستمر المؤسسة في دنيا الأعمال إعتادا على النقدية الواردة من الأنشطة الإستثمارية.<sup>1</sup>

### النقدية المعادلة أو المكافئة: Cash And Cash Equivalents:

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية النقدية بأنها تشتمل على كل من النقدية وما يعادلها، فما يعادل النقدية المعادلة أو المكافئة هي إستثمارات قصيرة الأجل سريعة التحول إلى نقدية دون وجود مخاطر تعرض قيمتها إلى إنخفاض.<sup>2</sup>

وهي كذلك الأموال المخصصة للتعامل في السوق والأوراق التجارية، وسندات الخزنة أما تحويل النقدية بين الحسابات البنكية للمؤسسة وما يعادلها من نقدية فإنها لا تعتبر متحصلات ومدفوعات نقدية، فالمال يعتبر نقدية بغض النظر عما إذا كان في شكله السائل أو في الحساب البنكي، أو في ما يعادلها من نقدية، ومع ذلك فإن أية فوائد مستلمة نتيجة إمتلاك ما يعادل النقدية تدرج ضمن المتحصلات النقدية من العمليات التشغيلية، فالذي يعد في حكم النقدية مقصورا على الإستثمارات السائلة جدا وقصيرة الأجل، فالأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية مثل الإستثمارات في الأسهم والسندات للمؤسسات الأخرى لا تعد في حكم النقدية، لذلك

<sup>1</sup> روبرت ميجز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، مرجع سابق، ص 734-735.

<sup>2</sup> Alexander Profit et Philippe Grid-Ledonné, **Vademecum Des Normes Comptables IAS/IFRS**, Arnaud franel éditions, Canada, 2004, P61.



فمشتريات ومبيعات الأوراق المالية المتداولة تنتج تدفقات نقدية والتي يجب التقرير عنها في قائمة التدفقات النقدية كأشطة إستثمارية.<sup>1</sup>

#### 2.2.4 الأنشطة الإستثمارية:

تتمثل الأنشطة الإستثمارية في الأنشطة المتعلقة بإقتناء الأصول غير الجارية أو غير المتداولة، وكذا التخلص منها، كالمباني والآلات والمعدات، يضاف إليها الإستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة، ومن أمثلة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الإستثمارية:

- العائدات من التصرف في الممتلكات والمصانع؛
- العائدات من التصرف بأدوات الدين خاصة بمؤسسات أخرى؛
- العائدات من بيع أدوات حقوق الملكية الخاصة بمؤسسات أخرى؛
- شراء أدوات حقوق ملكية خاصة بمؤسسات أخرى.

#### 3.2.4 الأنشطة التمويلية:

تتمثل في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والمرتبطة بالحصول على الموارد والأموال من الملاك وتقديم العوائد لهم، كما تتضمن كذلك الأنشطة المتعلقة بإقتراض الأموال وسدادها، ومن أمثلة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية:

- العائدات من إصدار الأسهم؛
- العائدات من الإقتراضات البنكية؛
- دفع توزيعات الأرباح على المساهمين؛
- تسديد التزامات الإيجار التمويلي.

#### 3.4 عرض قائمة التدفقات النقدية:

النظام المحاسبي المالي الجزائري يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي 1 في كيفية عرض قائمة التدفقات النقدية، حيث يتم عرض هذه القائمة وفقا لطريقتين، الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، وفيمايلي عرض للطريقتين:

<sup>1</sup> روبرت ميجز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، مرجع سابق، ص 734.

**1.3.4 الطريقة المباشرة:**

وفقا لهذه الطريقة يتم عرض البنود التي تؤثر على التدفق النقدي ومبالغ تلك التدفقات النقدية، أي يتم عرض كل فئة من فئات النقدية الإجمالية المستلمة والنقدية الإجمالية المدفوعة، وهو الأسلوب المفضل لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث تتميز هذه الطريقة بإمكانية مقارنة صافي دخل المؤسسة المعد وفقا لأساس الإستحقاق وصافي التدفقات النقدية المعدة وفقا للأساس النقدي.<sup>1</sup>

**2.3.4 الطريقة غير المباشرة:**

تعد الطريقة الأكثر شيوعا، رغم توصية معيار المحاسبة الدولي 7 بعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بموجب الطريقة المباشرة، وذلك لسهولة الإستخدام مقارنة بالطريقة المباشرة.

وفقا لهذه الطريقة يتم إستحقاق صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من صافي النتائج التشغيلية للسنة، كما يتم الإبلاغ عنها في قائمة الدخل، أول بند يتم عرضه في هذه القائمة هو صافي الدخل (أو الخسارة) للسنة كما يتم الإبلاغ عنه في بيان الدخل، ويتم إضافة أو إقتطاع بنود الإيرادات والمصاريف غير النقدية للوصول إلى صافي النقد المقدم من قبل الأنشطة التشغيلية.<sup>2</sup>

النظام المحاسبي المالي تضمن شكل قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة تظهر في الملحق رقم(5)، أما وفقا للطريقة غير المباشرة فهي تظهر في الملحق رقم(6).

**5. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:**

ينص المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، على أنه ومن الضروري على المؤسسات إعداد قائمة أو جدول يبين التغيرات في حقوق الملكية.<sup>3</sup>

تتمثل حقوق الملكية فيما تبقى من أصول المؤسسة بعد إستبعاد أو طرح خصومها أو إلتزاماتها، ونظرا لإحتلال أصحاب الدين (الدائنين) الإلتزامات الأولوية القانونية على تلك الخاصة بالمالك فإن حقوق الملكية تمثل ما يعرف بالقيمة المتبقية.<sup>4</sup> أي أن حقوق الملكية تأتي في المرتبة الثانية بعد الخصوم من حيث أولوية السداد، أي أنه لا يمكن إجراء توزيعات على أصحاب المؤسسة إلا في حالة وجود فائض في حقوق الملكية بعد مقابلة كافة الخصوم.

<sup>1</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص132.

<sup>2</sup> عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص32-33.

<sup>3</sup> Alexander Profit et Philippe Grid-Ledonné, *Vademecum Des Normes Comptables IAS/IFRS*, Op, Cit, P59.

<sup>4</sup> روبرت ميجز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، مرجع سابق، ص67.

## 1.5 مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

يعمل المحاسب على إعداد قائمة تتضمن التغيرات الحاصلة في حقوق الملكية وذلك كجزء منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن هذه القائمة تسوية لحقوق الملكية بين آخر وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، عموماً تحقق هذه القائمة المزايا التالية:<sup>1</sup>

- معرفة مقدار حقوق ملكية الشركة ومختلف العناصر التي تتشكل منها؛
- معرفة التغيرات الحاصلة على حقوق الملكية خلال الفترة، والتي عادة ما تكون 12 شهراً؛
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الإستثمارات المتاحة للبيع.

## 2.5 المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

يطلب من الشركة عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية مكوناً من معلومات تشكل الحد الأدنى الواجب عرضه ضمن قائمة حقوق الملكية، وعناصر أخرى يتم عرضها ضمن الملاحظات، وفيما يلي المعلومات التي الواجب عرضها:<sup>2</sup>

- ربح أو خسارة الفترة؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف يتم الاعتراف به وتسجيله؛
- إجمالي البنود أعلاه مبيّن الجزء الذي يخص حصة الأقلية وحصة الأغلبية؛
- آثار التغيرات في السياسات المحاسبية، وآثار تصحيح الأخطاء.

الملحق رقم (7) يبين شكل قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، الواجب إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي.

## 6. الملاحظات أو الملاحق:

تعتبر الملاحق جزء هام من القوائم المالية، تتضمن هذه الملاحق هوامش وتفسيرات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية، ومن ضمن العناصر التي تتضمنها الملاحظات أو الملاحق ما يلي:

<sup>1</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص126.

<sup>2</sup> هيني فان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص30 - 31.

## 1.6 الإفصاح عن السياسات والمعلومات:

والتي تشمل السياسات المحاسبية المستعملة في إعداد وعرض القوائم المالية، وكذا كل المعلومات المطلوبة من طرف معايير المحاسبة الدولية وغير الظاهرة ضمن القوائم المالية، بالإضافة إلى المعلومات المكملة والتي لم يتم عرضها ضمن القوائم المالية والتي تعد ضرورية لفهم محتويات القوائم المالية.<sup>1</sup>

## 2.6 المصادر الرئيسية لعملية الشك في التقدير:

ينبغي أن تشمل الملاحظات الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، إضافة إلى المصادر الرئيسية الأخرى للتقدير التي تخلق مخاطر كبيرة في إجراء تعديل جوهري على المبالغ المسجلة للأصول والالتزامات ضمن الفترة المالية القادمة، وفي هذه الحالة ينبغي أن تشمل الملاحظات تفاصيل تلك الأصول والالتزامات وطبيعتها ومبالغها المسجلة.<sup>2</sup>

## 3.6 الأحداث اللاحقة للميزانية:

والتي تطرق لها المعيار المحاسبي الدولي 10، وهي الأحداث التي تظهر بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ التصريح بصدور القوائم المالية، وقد تكون أحداثا غير معدلة وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عنها من خلال الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، ومن الأمثلة على هذه الأحداث، خسائر أو مكاسب الدعاوي والخسائر بسبب الكوارث الطبيعية.<sup>3</sup>

## 4.6 إفصاحات أخرى:

من ضمن الإفصاحات الأخرى أهداف الشركة وسياساتها وعملياتها لإدارة رأس المال، عنوان الشركة، مقرها الاجتماعي، وصف لعمليات الشركة ونشاطاتها الرئيسية، موقع الشركة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوان مكتبها المسجل، الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة.

بالنسبة للملاحظات يمكن عرضها باستخدام الجداول الإضافية أو تفسيرات بين الأقواس...، وعموما ينبغي عرض الملاحظات بصورة منتظمة، كما ينبغي عمل إشارة مرجعية إلى الملاحظات ذات الصلة لكل بند في القوائم حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم محتواها.

<sup>1</sup> E. Ducasse et all, *Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Pages Bleues*, P16.

<sup>2</sup> عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص 17.

<sup>3</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 144.

## 7. الإعتبارات العامة لإعداد وعرض القوائم المالية:

فيمايلي مجموعة من الإعتبارات العامة الواجب مراعاتها وأخذها بعين الإعتبار عند إعداد وعرض القوائم المالية، والتي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي<sup>1</sup> عرض القوائم المالية. تتمثل هذه الإعتبارات في:

## 1.7 العرض العادل والإمتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

يشير العرض العادل إلى أن القوائم المالية تعرض بصورة عادلة كل من المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة، ويقنضي العرض العادل التمثيل الصادق لآثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى وفقا لتعريفات ومعايير الإعتراف بالأصول والإلتزامات والدخل والمصاريف الواردة في إطار مجلس معايير المحاسب الدولية، ويتوقع أن يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع الإفصاح الإضافي عند الحاجة إلى بيانات مالية تحقق العرض العادل.<sup>1</sup>

وفي ظروف نادرة جدا، إذا إعتقدت الإدارة أن الإمتثال لمتطلب معين في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيكون مضللا جدا بحيث يتعارض مع أهداف القوائم المالية كما هي محددة في إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية، عند إذن يسمح للشركة بالتخلي عن المتطلب ( الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) شريطة أن لا يمنع الإطار التنظيمي ذو الصلة مثل هذا التخلي، ويشار إلى هذا بالتجاوز العادل والصحيح في بعض الإختصاصات.

## 2.7 الأهمية النسبية ومستوى التجميع:

وتعني الأهمية النسبية إعتبار بند معين هام نسبة إلى بنود أخرى، ويترتب على ذلك إختلاف في المعاملة المحاسبية أو طريقة العرض، مثل إعتبار بعض تكاليف الأصول منخفضة القيمة مصاريف إيرادية إستنادا إلى أهميتها نسبة إلى إجمالي الأصول، أما ما يتعلق بالأهمية النسبية للعرض فذلك يعني أن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية، ويمكن تجميع البنود غير المماثلة فقط عندما تكون منفردة لا تتمتع بالأهمية النسبية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص 13-14.

<sup>2</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 101.

## 3.7 المقاصة:

المعيار المحاسبي الدولي يقر على أنه لا يمكن إجراء المقاصة بين الأصول والخصوم من جهة، وبين الإيرادات والمصاريف من جهة ثانية، إلا إذا كانت عملية المقاصة مسموح بها من طرف معيار أو تفسير محاسبي آخر.<sup>1</sup>

## 4.7 إتساق العرض:

الإتساق هو الثبات في إستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، وقد يكون الإتساق متعلق بالمعالجات المحاسبية كمعالجة الإهلاك بأحد الأساليب التي أقرتها معايير التقارير المالية الدولية، أو تقييم المخزون بأحد طرق التقييم التي تضمنها المعيار 2 المتعلق بالمخزون، أما فيما يتعلق بالقوائم المالية فالإتساق يرتبط بالعرض والتصنيف لبندود القوائم المالية من فترة لأخرى كشكل الميزانية، وأسلوب إعدادها، وكذلك شكل وإعداد قائمة الدخل، ويجب الثبات بإستخدام ذات طريقة العرض والتصنيف.

إن أهمية الإتساق تكمن في قابلية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمقارنة، ولذلك فإذا تم تغيير في طريقة أو أسلوب العرض والتصنيف فيجب إعادة عرض المعلومات المقارنة على الأسس الجديدة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك إعتبارات أخرى يجب مراعاتها تم الإشارة إليها سابقا ضمن الإطار النظري، تتمثل هذه الإعتبارات في إستمرارية الشركة، أساس الإستحقاق المحاسبي، والمعلومات المقارنة.

## 8. الإعتراف بعناصر القوائم المالية:

الإعتراف هو عملية تضمين الميزانية أو قائمة الدخل ببند يتوافق مع تعريف عنصر من عناصر القوائم المالية، وينبغي الإعتراف (بالأصول، الإلتزامات، حقوق الملكية، الدخل، المصروفات) في القوائم المالية إذا كان محتملا أن أي منفعة إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى المؤسسة أو منه، وإذا كان محتملا أن أي منفعة إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى المؤسسة أو منه.<sup>2</sup> وفيمايلي نوضح متى يتم الإعتراف بالعناصر التي تتكون منها القوائم المالية:

<sup>1</sup> Robert Obert, *Pratique des normes IFRS*, Op. Cit, P60 .

<sup>2</sup> هيني فان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص8.

**1.8 الإعتراف بالأصول:**

يتم الإعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الإقتصادية المستقبلية سوف تتدفق إلى المؤسسة، وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية، ولا يعترف بالأصل في الميزانية عند تكبد مصاريف ليس من المحتمل أن يتدفق عنها منافع إقتصادية للمؤسسة تتعدى الفترة المحاسبية الجارية.

**2.8 الإعتراف بالإلتزامات:**

يتم الإعتراف بالإلتزام في الميزانية عندما يكون من المحتمل التضحية بموارد على شكل منافع إقتصادية من المؤسسة بسبب تسديد تعهد حالي، وأن مبلغ التسديد يمكن قياسه بموثوقية.

**3.8 الإعتراف بالدخل:**

يتم الإعتراف بالدخل في قائمة الدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في أصل أو نقص في التزم ويمكن قياسه بموثوقية، وهذا يعني في الواقع أن الإعتراف بالدخل يجري بشكل متزامن مع الإعتراف بزيادة في الأصول أو نقص في الإلتزامات.

**4.8 الإعتراف بالمصروفات:**

يتم الإعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما يكون هناك إنخفاض في المنافع الإقتصادية المستقبلية يعود إلى إنخفاض في أصل أو زيادة في الإلتزام ويمكن قياسه بموثوقية، وهذا يعني في الواقع أن الإعتراف بالمصروفات يجري بشكل متزامن مع الإعتراف بزيادة في الإلتزامات أو نقص في الأصول.

الإعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل يكون على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود من قائمة الدخل وهذا الإجراء الذي يشار إليه عامة بمقابلة التكاليف مع الإيراد.<sup>1</sup>

**9. قياس عناصر القوائم المالية:**

أشار الإطار النظري إلى أن هناك مجموعة من أسس القياس التي تستخدم في القوائم المالية، منها التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية، وصافي القيمة المتحققة والقيمة الحالية، وفيما يلي مفهوم كل منها:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سابق، ص 105 – 107.

<sup>2</sup> ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 140.

**1.9 التكلفة التاريخية:**

وتعني إثبات الأصل بتكلفته عند شرائه وصرف النظر عن أي تغيرات في قيمته، وتسجل الإلتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل التعهد أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما يعادل النقدية الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الإلتزام في المسار العادي للعمل. تعد التكلفة التاريخية أكثر الأسس إستخداما في المؤسسات عند إعداد القوائم المالية، وعادة ما تستخدم مع أسس قياس أخرى.<sup>1</sup>

**2.9 التكلفة الجارية:**

تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الإلتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.

**3.9 القيمة المتحققة:**

أو القيمة القابلة للتحقق، تحمل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتحمل الإلتزامات بقيم السداد، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الإلتزامات في المسار العادي للعمل.

**4.9 القيمة الحالية:**

تحمل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسيرة العادية للعمل، وتحمل الإلتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجية المستقبلية التي من المتوقع أن تطلب لسداد الإلتزامات في المسيرة العادية للعمل.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سابق، ص 109.



## خلاصة الفصل الثاني

إذا وبهدف الحد من إختلاف المفاهيم والمبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية، حيث يحدد هذا الإطار المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، وكذا الأهداف والإفتراضات والخصائص والتعريفات والمعايير التي تحكم إعداد القوائم المالية. كما يهدف هذا الإطار إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في وضع معايير محاسبية دولية في المستقبل؛
  - مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق توافق دولي خاص بالمعايير المرتبطة بعرض القوائم المالية.
- بالإضافة إلى الإطار النظري أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من معايير التقارير المالية الدولية، تمثل هذه المعايير مقاييس وإشارات مرجعية وضعية محددة يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله، تحظى هذه المعايير بالقبول من طرف عدة دول وذلك نظرا لمزاياها ولإيجابياتها، والتي من بينها:
- جلب مستثمرين أجنب وذلك من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل إختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية؛
  - قابلية المقارنة أي أن مستخدم القوائم المالية بإمكانه إجراء عملية المقارنة مباشرة دون إجراء تعديلات أو تغييرات على هذه القوائم.
- ومن بين المعايير المحاسبية التي تم إصدارها المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، والذي يتضمن القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف المحاسب وكذا الإعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد وعرض القوائم المالية، وذلك بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهمها وإجراء المقارنات وإتخاذ القرارات المناسبة، وبهدف كذلك تحقيق ما يسمى بجودة المعلومة المحاسبية.

تستخدم القوائم المالية في عدة مجالات منها تقييم الأداء المالي، حيث يعتمد عليها المحلل المالي في إستخراج النسب المالية، ومن بين النسب التي يتم إستخراجها نسب الملاءمة المالية، نسب الإنتاجية..؛ وغيرها من النسب الأخرى والتي ستكون محور الفصل الموالي.

**الفصل الثالث:**

**الأداء المالي وطرق تقييمه**

تمهيد:

يلقى مفهوم الأداء المالي إهتماما كبيرا من طرف كل الجهات التي لها علاقة وإهتمام بالمؤسسة، حيث يعبر هذا الأداء عن كيفية إستخدام وإستغلال المؤسسة لمواردها المالية بطريقة تجعلها متمكنة من تحقيق أهدافها، حيث يتضمن هذا الأداء سلسلة من الأنشطة المرتبطة بالوظيفة المالية.

يعد الأداء المالي واحد من أهم محاور الأداء بشكل عام، حيث يعتبر الداعم الأساسي لمختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى لأنه يركز على إستخدام مجموعة من النسب المالية لقياسه ولتقييمه، ومما لا شك فيه أن تقييم الأداء المالي في المؤسسات للأغراض الداخلية والخارجية يحظى بعناية دائمة بسبب أهميته في عمليات إتخاذ القرارات المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والتمويلية والإستثمارية، ولأنه - الأداء المالي - متعدد الجوانب ويستند في تقييمه وتحليله إلى المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية فقد تشوبه بعض المخاوف تتعلق ببعض الممارسات المحاسبية التي من شأنها تشويه أو تحريف الحقائق والأحداث الإقتصادية وعرضها أو الإفصاح عنها من أجل تحقيق أغراض معينة تخدم مصالح فئة من المستخدمين على حساب فئات أخرى.

لذا تسعى المؤسسات إلى تطبيق كل ما من شأنه أن يساهم في إنتاج بيانات ومعلومات ذات جودة تساهم في تحسين عملية قياس الأداء المالي، ذلك أن نوعية قياس الأداء المالي ترتبط إرتباطا وثيقا بنوعية المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية في أي نظام محاسبي.

ولمناقشة موضوع تقييم الأداء المالي سيتم في هذا الفصل عرض مفهوم الأداء المالي وبيان أهميته وأهدافه، وكذا تقديم مختلف طرق قياس هذا الأداء، مع التركيز على طرق القياس التي تعتمد على النسب المالية نظرا لخصائص هذه الأخيرة ولمزاياها الإيجابية.

### المبحث الأول: الأداء المالي

يعد الأداء المالي واحد من أهم محاور قياس وتقييم الأداء في المؤسسة، يرتكز هذا المحور على حجم ومستوى الدخل التشغيلي والعائد على رأس المال المستثمر، العائد على حقوق المالكين، العائد على إجمالي الأصول، القيمة الاقتصادية المضافة ونمو التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل..، والتي تمثل مقاييس للحكم على مدى تحقيق الأهداف، والوقوف على مستوى الأرباح المحققة.

#### 1. نظرة تاريخية حول الأداء المالي:

يمثل الجانب المالي تاريخيا محور إهتمام المؤسسات، حيث الإهتمام بالأرباح وتراكمها بإعتبارها تعطي إنطبعا إيجابيا على نمو المؤسسات وتوسعها من جانب ونجاح الإدارة وخاصة الإدارة العليا من جانب آخر، ولقد مثلت المحاسبة على مر الزمن نظام للقياس والترجمة بلغة الأعمال وعرضت مؤشراتها وتقارير للإفصاح المستخدمة لهذه الجوانب بشكل واضح.

لقد جاءت الثورة الصناعية لتعطي توجها مغايرا، حيث الإهتمام بنظم محاسبية أكثر حداثة من السابقة لعبت فيها النسب المالية كمؤشرات وطرق تحليل لتبيان أداء المؤسسات ومقارنة بعضها مع البعض الآخر للحكم على فعاليتها وكفاءة إدارتها، وفي بداية القرن العشرين تم تنضيج مؤشرات تعكس الجانب المالي بصورة شمولية، ويتم من خلالها تقييم الأداء للمؤسسات وخاصة الكبيرة منها، فمؤشر مثل العائد على الإستثمار، أو العائد على حق الملكية ونسب التحليل المرتبطة بالموازنات التشغيلية والنقدية جاءت لتلبي متطلبات الإدارة لإتخاذ القرارات المناسبة لتوسيع الأعمال أو بقائها أو الإنسحاب منها.

كما إنتقلت إهتمامات المستخدمين لمؤشرات الأداء المالي في إطار المحاسبة المالية التقليدية إلى نتائج الأداء ومخرجات النظام المحاسبي الإداري والكفوي، حيث يعد هذا الأمر إنطلاقة حديثة لتطوير معلومات كمية يمكن الحكم من خلالها على الأداء بصورة أدق.

ومع ظهور معايير التقارير المالية الدولية شرعت العديد من المؤسسات في تطبيقها نظرا لمزايا هذه المعايير من جهة، ونظرا لدورها كذلك في إنتاج قوائم مالية تعكس الوضع المالي والحقيقي للمؤسسة، وتسمح بإستخراج نسب يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، حيث تعد القوائم المالية قاعدة أي تقييم مالي، ونظرا لذلك خصصت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية معيارا خاصا بها وهو المعيار المحاسبي الدولي 1 بعنوان عرض القوائم المالية، يهدف هذا المعيار إلى وصف أساس عرض القوائم المالية لضمان إمكانية مقارنة الوضع المالي للمؤسسة للسنوات الماضية، أو مقارنتها مع المؤسسات الأخرى.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Stéphan Brun, *l'essentiel des Normes comptables internationales IAS/IFRS*, éd Gualino, 2ed, Paris, 2005, P 50.

وفي ظل التغيرات التي تحدث في البيئة المحاسبية إنتقلت إهتمامات مستخدمي القوائم المالية إلى جودة المعلومة المحاسبية، وذلك نظرا لدور ولأهمية المعلومة المحاسبية في صنع القرارات وفي تقييم الأداء المالي، ونظرا كذلك لأن هناك مجال للمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي، حيث يعمل المحاسب على إختيار وتطبيق الطرق والأساليب المحاسبية التي من شأنها المساهمة في إنتاج معلومة محاسبية ذات جودة.

إن تطبيق المؤسسات لمعايير التقارير المالية الدولية من شأن هذه المعايير أن تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ذلك أن هذه المعايير تتضمن مجموعة من الإعتبارات تساهم في تحقيق الخصائص الرئيسية التي ترتبط بها جودة المعلومة المحاسبية، كما أن تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي المعد وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية سهل على المحلل عملية التقييم المالي - مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني - حيث وبعد أن كان يعمل المحلل المالي على تحويل وتعديل القوائم المالية أصبح بالإمكان الإعتماد على القوائم المالية مباشرة دون تعديل، بالإضافة إلى أنه أصبح بالإمكان مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع أي مؤسسة نظرا لإمكانية ذلك، كما ساهم النظام المحاسبي المالي من خلال مبادئه المحاسبية وخاصة مبدأ تغليب الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني في أن تعكس القوائم المالية الواقع المالي للمؤسسة، والتي من خلالها -القوائم المالية- يمكن القيام بعملية التقييم المالي مباشرة دون اللجوء إلى تعديل هذه القوائم.

إن تزويد الإدارة بنسب مالية تم حسابها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية قد يساهم بشكل كبير في تعزيز جوانب تطوير الإستثمار، وكذلك في إتخاذ قرارات التعامل مع الموردين أو التفاوض مع العملاء المهمين، مجمل هذه الجوانب مثلت تراكم خبرة ومجال تعلم مهم للعاملين على مختلف المستويات وخاصة الإدارة العليا. لقد حاولت المؤسسات أن تطور مؤشراتها الحالية التي تخدم مصالح المساهمين أو بعض جهات أصحاب العلاقة ذوي الإرتباط المباشر بعمل المؤسسة، وفي فترات لاحقة جاءت هذه المؤشرات لتغطي مساحات واسعة يرتبط بعضها بالقدرة التشغيلية للمؤسسة سواء من حيث الحصول على التجهيز المناسب من المواد الأولية أو القدرة التفاوضية مع نقابات العمال والعاملين للحصول على أفضل الأيدي الماهرة، وفي إطار هذين الأمرين يصار إلى عمليات تحويل كفاءة يركز فيها على نقص الكلف وتحسين النوعية وتحقيق مزيد من المبيعات وبالتالي الأرباح.

ويلاحظ تطور أنظمة المعلومات المالية من الأطر التقليدية المركزة على حسابات دقيقة للتكاليف والنتائج إلى نظم مصممة أساساً بطريقة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار انعكاس مختلف جوانب العمل التشغيلي والعمليات على معطيات مالية أكثر شمولية من ناحية المؤشرات والقياس.<sup>1</sup>

## 2. المفاهيم المرتبطة بالأداء المالي:

يحظى الأداء المالي في المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين، لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والإستمرار،<sup>2</sup> حيث يعد من أكثر ميادين الأداء إستخداماً وقدماً في قياس أداء المؤسسات لأنه يمتاز بالإستقرار والثبات ويساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل والصحيح.

يعرف الأداء المالي على أنه وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي إستخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة.<sup>3</sup>

كما يعرف هذا الأداء على أنه المعبر عن أداء الأعمال بإستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات من أعمال مختلفة.<sup>4</sup>

وفي معنى آخر يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على إستخدام نسب مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.<sup>5</sup>

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن الأداء المالي:

- واحد من أهم محاور الأداء، والذي يستخدم في الحكم على مدى نجاح المؤسسة، ومدى تحقيق الأهداف، والوقوف على مستوى الأرباح المحققة؛

- هو الإستغلال الأمثل للموارد المالية للمؤسسة؛

<sup>1</sup> وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص172-173.

<sup>2</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم المؤسسات، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص17.

<sup>3</sup> علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى 2011، ص67.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص68.

<sup>5</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم المؤسسات، مرجع سابق، ص45.

- هو مجموعة من النسب المالية، تستخدم في مقارنة ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة، ومقارنتها بالسنوات السابقة، أو مقارنتها بالوضعية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع؛
- الأداء المالي هو العائد على رأس المال المستثمر، العائد على حقوق المالكين، العائد على إجمالي الأصول، نمو التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل.

### 3. أهمية الأداء المالي:

للأداء المالي أهمية تتبع بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة، والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

كما تتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الإتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها وإقتراح إجراءاتها التصحيحية، وترشيد الإستخدامات العامة للمؤسسات وإستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات المساهمة في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الإستمرارية والبقاء والمنافسة.<sup>1</sup>

إضافة إلى أن الأداء المالي المتفوق يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لإقتناص فرص الإستثمار المختلفة، ويساعدها على تلبية إحتياجات مختلف أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافه، كما أن المؤسسات التي تتفوق على غيرها من المؤسسات الأخرى في ميدان الأداء المالي يضمن لها مركزا تنافسيا، ويفتح أمامها المجال نحو تعزيز وتطوير مركزها التنافسي.

بالإضافة إلى ما سبق كذلك فإن للأداء المالي أهمية تتمثل في:<sup>2</sup>

- تعتمد الرؤية المستقبلية للمؤسسة على العوائد المتوقع تحقيقها من أدائها المستقبلي وهذا يعني أهمية الإهتمام بالأداء المالي وطرائق قياسه؛
- يقدم مفهوما وأدوات قياس رئيسة ومهمة في تنفيذ الإجراءات وصياغة الخطط التي تدعم عمليات ترشيد إستخدام الموارد وتحقيق الفاعلية في إنجاز الأهداف؛

<sup>1</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم المؤسسات، مرجع سابق، ص 46-47.

<sup>2</sup> ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 140.

- يساهم قياس الأداء المالي في تحديد مواقع القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة، وهذا يساعد كثيرا على إتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات؛
  - يساعد في معرفة درجة النمو التي تحققها المؤسسة بإتجاه إنجاز أهدافها بنوعيتها القصيرة والبعيدة الأمد.
- ونظرا لأهمية الأداء المالي تعمل المؤسسات على قياسه وتقييمه لإتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز وضعها الحالي، ولتقييم أدائها المالي تعتمد المؤسسة على القوائم المالية التي تعد وسيلة رئيسية ومهمة في عملية التقييم، وكذلك على مجموعة من النسب المالية التي يوفرها التحليل المالي.

#### 4. أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي:

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الإقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها المؤسسات قياسا بحجم الإحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، ومن هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى وديمومة وإستمرار المؤسسة ونموها وتطورها يكون بالإستغلال الأمثل لتلك الموارد التي تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب الحياة للمؤسسات، ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة والتعرف على إتجاهات الأداء فيها، ولهذا فهو يوفر أساسا في تحديد مسيرة المؤسسة ونجاحها ومستقبلها، وتعد القوائم المالية التي تحضرها الإدارة المحاسبية في المؤسسة وسيلة مهمة ورئيسية في تقييم الأداء المالي، حيث أن تحليل هذه القوائم سوف يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وفرص الإستثمار وتقدم معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم.<sup>1</sup>

#### 1.4 أهداف تقييم الأداء المالي:

تسعى المؤسسات من خلال تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- متابعة مدى تنفيذ المؤسسة لأهدافها المالية المحددة، ويتم ذلك بالإستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن الأداء المالي من جهة، ومن جهة أخرى بالإعتماد على الخطة المالية المحددة من طرف المؤسسة؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي، وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلا؛

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص 94-95.



- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، تساهم في إتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها؛
- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة المالي وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الإقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومدى وتوزيعات على سعر السهم؛
- يساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وخاصة المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لإتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات؛
- معرفة هل حجم الإستثمار في أصول المؤسسة أو في فقراتها الرئيسية (كالنقد والحسابات المدينة والمخزون السلعي والأصول الثابتة) مناسباً ومتوازياً مع النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلاً بالمبيعات، أو أن الإستثمار يزيد أو يقل عن مستوى النشاط التشغيلي؛
- التأكد من إستخدام وإستغلال الموارد المالية المتاحة والمتوفرة تحت تصرف المؤسسة أفضل إستخدام ووفق الأهداف المخططة.

#### 2.4 أهمية تقييم الأداء المالي:

- تحتل عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات بأهمية خاصة، نظراً لأهمية الأداء المالي من جهة، ونظراً لأهمية عملية التقييم ودورها داخل المؤسسة من جهة ثانية، وفيما يلي نبين أهمية تقييم الأداء المالي:
- يبين تقييم الأداء المالي قدرة المؤسسة على تنفيذ ما تم التخطيط له من أهداف، وذلك من خلال مقارنة النتائج المتحققة أو الفعلية مع المستهدف منها أو مع ما تم التخطيط له، والكشف عن الإنحرافات واقتراح وتقديم المعالجات اللازمة لها مما يعزز من أداء المؤسسة المالي؛
- يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن النمو أو التطور الذي حققته المؤسسة في أدائها، وهل هي تسير نحو التطور والنمو أو العكس، ويتم ذلك بمقارنة النتائج الفعلية لأداء المؤسسة زمانياً أو مكانياً مقارنة بالمؤسسات المماثلة الأخرى؛
- يكشف تقييم الأداء المالي عن مدى مساهمة المؤسسة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف، والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال، مما يعود على الإقتصاد والمجتمع بالفائدة؛

- يساعد تقييم الأداء المالي على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والبرامج والميزانيات؛
- يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد المالية المتاحة تحت تصرف المؤسسة؛
- يساعد تقييم الأداء المالي في تحديد التحسينات الضرورية التي تسعى المؤسسة لإحداثها لتطوير أدائها المالي.

ونظرا لهذه الأهداف والأهمية، وكما ذكرنا سابقا تسعى المؤسسات إلى تقييم أدائها المالي معتمدة في ذلك على التحليل المالي وما يوفره هذا الأخير من نسب ومقاييس تستخدم في التقييم، وما يوفره كذلك من معايير تستخدم كأساس وكمراجع للمقارنة، بالنسبة للمعايير التي تستخدم كمرجع في عملية المقارنة نجد مايلي:

### 5. معايير تقييم الأداء المالي:

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا بالنسبة للمحلل المالي ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام والنسب لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة، حيث هناك عدة معايير للمقارنة يمكن الإعتماد عليها ويمكن إستخدامها كمرجع، تتمثل هذه المعايير في:

#### 1.5 المعايير المطلقة:

يقصد بالمعايير المطلقة قيم أو معدلات متعارف عليها في مجال التحليل المالي، وبمعنى آخر يعني المعيار المطلق وجود خاصية مستأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية.

ورغم إعتماد المعيار المطلق في المقارنة إلا أنه من ناحية لجوء المحلل إليه محدودة وضعيفة لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة ومن قطاعات مختلفة في طبيعتها وفي عمرها التشغيلي وفي حجمها، يتم بناء عليه تحديد قيمة مطلقة لهذه النسبة أو تلك، ولهذا فقد ضعف قبولها كمؤشر للمقارنة.<sup>1</sup>

#### 2.5 المعايير الصناعية (المعايير القطاعية):

وهي المعايير التي تصدرها الإتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط، وهي بذلك أكثر قربا إلى الواقع من المعايير المطلقة

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص 77.

لأنها تأخذ بالإعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني، ولكنها تنتقد في أنها تعطي معايير موحدة لكافة المؤسسات في ذلك القطاع أو الصناعة ولا تأخذ بالإعتبار الخصائص الخاصة بالمؤسسات بشكل إنفرادي.<sup>1</sup>

ورغم أهمية المعايير الصناعية في المقارنة إلا أنه يأخذ عليها جملة من السلبيات منها:<sup>2</sup>

- صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها؛
- إختلاف الأساليب المحاسبية بين المؤسسات المختلفة قد يؤدي إلى إختلافات في النتائج؛
- مدى تنوع المنتجات وتركيبية هذا التنوع النسبية؛
- الموقع الجغرافي للمؤسسة؛
- أهداف المؤسسات المختلفة.

### 3.5 المعايير التاريخية (الإتجاهية) :

وهي المعايير المستقاة من فعاليات المؤسسات ذاتها للسنوات السابقة، ولذلك فإنها تساعد في قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط المؤسسة، وهي في الوقت الذي تأخذ واقع حال المؤسسة وطبيعة الخصائص التي تميزها عن غيرها، إلا أنها تفشل في مواجهة متطلبات الواقع المتجدد والمتطور بإستمرار والذي يشير إلى وضع الصناعات المماثلة.<sup>3</sup>

ورغم أهمية هذا النموذج في المقارنة إلا أن المشكلة الوحيدة التي تواجه المحلل المالي هو إختلاف التطبيقات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة عبر الزمن، ومثل هذا الإختلاف يؤدي إلى إختلاف في قيم النسب والذي لا يعكس إختلافا في العمليات والسياسات الإدارية ذاتها مما يصعب بسبب ذلك تقييم الأداء الدقيق للمؤسسات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص84.

<sup>2</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، القاهرة، 2005، ص 313-314.

<sup>3</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة المؤسسات"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009، ص85-86.

<sup>4</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص79.

#### 4.5 المعايير الإدارية أو معايير التخطيط:

وهي المعايير المصممة من قبل إدارة المؤسسة والمبنية على الميزانيات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة المختلفة، كالمبيعات والمشتريات (المواد) والأجور والتكاليف الصناعية غير المباشرة والتكاليف التسويقية والإدارية، وكذلك المعايير التي تضعها الإدارة للإيرادات والأرباح (الدخل) وفترات النشاط المختلفة.

إذا يعد الأداء المالي من أهم محاور الأداء إستخداما في قياس وتقييم الأداء في المؤسسة، حيث يركز هذا المحور على مجموعة من المقاييس تستخدم في الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، والوقوف على مستوى الأرباح المحققة، ومن المقاييس التي يتضمنها هذا الأداء نجد: حجم ومستوى الدخل التشغيلي والعائد على رأس المال المستثمر، العائد على حقوق المالكين، العائد على إجمالي الأصول، القيمة الإقتصادية المضافة ونمو التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل.

تولي المؤسسات إهتمام كبير لهذا الأداء، ذلك أنه يساهم في تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تساعد مستخدمي البيانات من تحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة، والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قراراتها المالية. وفي هذا الإطار تعمل المؤسسات على تقييم أداءها المالي معتمدة على مجموعة من النسب أو الطرق التي من شأنها تحقيق الأهداف السابقة والتي يوفرها التحليل المالي والذي سيكون موضوع المبحث الموالي.

#### المبحث الثاني: التحليل المالي:

تسعى المؤسسات إلى تقييم أدائها المالي مستفيدة في ذلك من الأساليب ومن النسب المالية التي يوفرها التحليل المالي، وقبل التطرق إلى مختلف هذه الأساليب يجدر بنا التطرق أولا إلى التحليل المالي، وبيان أهداف هذا التحليل والجهات المستفيدة منه، ثم أساليب هذا التحليل وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث.

#### 1. مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها إشتقاق وإستخراج مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبلها.

ويعبر عنه بعض المحاسبين على أنه وسيلة تضمن الإجراءات اللازمة لإعطاء صورة عن فاعلية أنشطة المؤسسة وكذلك كفاءة تلك الأنشطة في كل مقطع منها، ثم طبيعة ومستوى الأموال التي حصلت عليها تلك المؤسسة، وكيفية إستغلالها وتوزيعها والعلاقات الحسابية المتبادلة مع المؤسسات الأخرى وكذلك علاقتها المالية مع المؤسسات الأعلى التي تتبع لها أو مع موازنة الدولة.<sup>1</sup>

وفي هذا يعرف التحليل المالي بأنه النظام الذي تطبق من خلاله الأدوات التحليلية على القوائم المالية والبيانات المالية الأخرى من أجل تفسير الإتجاهات والعلاقات على نحو ثابت، ويتصل التحليل في جوهره بتحويل البيانات إلى معلومات، ومن ثم المساعدة على أداء عملية تشخيصية هدفها مسح وفحص والتنبؤ بالمعلومات.<sup>2</sup>

وفي تعريف آخر التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات من ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد إتخاذ القرار المناسب.<sup>3</sup>

كما يعرف كذلك بأنه دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها التوبيب الملاءم، وبإستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية، وذلك لغرض إبراز الإرتباطات التي تربط بين عناصرها، وبهذا الشكل فإن التحليل المالي يساعد في الحصول على إجابات موضوعية على أسئلة جوهرية تهم الأطراف المعنية.<sup>4</sup>

ومن خلال هذه التعاريف نقول أن التحليل المالي هو:

- دراسة للقوائم المالية؛
- إستخراج مجموعة من النسب المالية؛
- مقارنة النسب المالية المستخرجة مع نسب المؤسسة الموضوعية مسبقاً، أو مع نسب المؤسسات الأخرى؛
- مجموعة من الأساليب والنسب تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات.

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص 39.

<sup>2</sup> هيني فان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 32.

<sup>3</sup> وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 22.

<sup>4</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص 41.

2. نشأة التحليل المالي: ترجع نشأة التحليل المالي إلى مجموعة من الأسباب من أهمها:<sup>1</sup>

### 1.2 الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفورات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الإقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى مؤسسة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لإستثمارها على نطاق واسع، وقد إضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

### 2.2 التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

لما كان نجاح وإستمرار وجود المؤسسات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه المؤسسات بواسطة مراقب خارجي لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

### 3.2 الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة إستثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون إلى المخاطر ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، وإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد إهتمت بتحليل حسابات المؤسسات مالياً لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص 25-26.

## 4.2 الإئتمان:

إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولقترات لا تتجاوز السنة دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الإئتمان، ولذلك فقد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الإئتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.

## 3. التحليل المالي والجهات المستفيدة منه :

يثير التحليل المالي إهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل منها للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي لها علاقة بمصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية، بالنسبة لهذا التحليل فهو يختلف باختلاف الفئة أو الجهة ذات العلاقة. وفيما يلي الجهات التي لها علاقة بالتحليل المالي وما هي طبيعة المعلومات التي تحتاج إليها.<sup>1</sup>

### 1.3 إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي المؤسسة (الهيئة العامة في المؤسسات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام) بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- معرفة الإدارة العليا مدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها ؛
- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية؛
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

### 2.3 أصحاب المؤسسة:

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيس لذا نجد أن إهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المالية الجارية بإنتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

<sup>1</sup> منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، ص 18 - 19.

### 3.3 الدائنين:

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين، بالنسبة للديون الطويلة الأجل ما يهم أصحاب هذه الديون هو ضمان إسترداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن إهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية. أما بالنسبة لأصحاب الديون القصيرة الأجل فما يهمهم هنا هو ضمان قبض الدين في تاريخ إستحقاقه، لذا نجد الدائنين يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

### 4.3 المتعاملين:

إن شكل البيانات والمعلومات التحليلية التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه في السوق تفيد مجموعة المتعاملين، إذ من خلالها يستطيعون أن يعرفوا الشروط التي يحصلون عليها وحدود الإختلاف في هذه الشروط فيما بين كافة المتعاملين، ومن مصلحة المؤسسة المتعاملة أن تتابع مركز مورديها خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان إستمرار وإنتظام التوريد للمواد الأولية ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها.

### 5.3 العاملین:

يعتبر العاملون من أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المؤسسة، وكما هو معروف أن أحد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال إطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياساتها وقراراتها، وغيرها من جوانب القوة والتي تعد سندا قويا لإستمرارية المؤسسة والنمو، مما يعزز من إرتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل.

### 4. أهمية التحليل المالي:

تتبع أهمية التحليل المالي من إعتباره أحد مجالات المعرفة الإجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على إستخدام الموارد المالية المتاحة في المؤسسة، وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المؤسسة، من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغيير على الهيكل المالي العام للمؤسسة.



وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمؤسسة.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى ما سبق فإن للتحليل المالي أهمية تتمثل في:

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في إتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الإنحرافات المختلفة؛
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمؤسسة، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي إتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الإحتمالات المختلفة.<sup>2</sup>

#### 5. مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات العملية التحليلية، يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من مصدرين رئيسيين هما المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، ويتوقف مدى إعتداد المحلل المالي على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة هل هي مؤشرات كمية أم هي مؤشرات وصفية.

#### 1.5 المصادر الداخلية:

تتضوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المؤسسة نفسها، والتي تتمثل في:<sup>3</sup>

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة، والتي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات؛
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 24.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 24 - 25.

<sup>3</sup> محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 5.

## 2.5 المصادر الخارجية:

يستطيع المحلل المالي الحصول على عناصر هذه المعلومات من مصادر عدة، أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السماسرة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب الإستشارية، كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدم البيانات والمعلومات الإجتماعية والإقتصادية التي تترك أثرها على عمل المؤسسة في ظروف معينة، كحالة التضخم أو الكساد الإقتصادي أو العكس في حالة الإنتعاش الإقتصادي والحروب والكوارث الطبيعية التي تترك آثارا سلبية أو إيجابية على أداء المؤسسة بشكل عام.<sup>1</sup>

## 6. شروط التحليل المالي:

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجيا ومن ثم الإعتماد عليه في عملية تقييم الأداء المالي وإتخاذ القرار، ومن هذه الشروط مايلي:<sup>2</sup>

- يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة؛
- يجب أن يكون التحليل المالي شاملا لأنشطة المؤسسة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئيا إذا إقتضت الضرورة إتخاذ قرار معين في نشاط معين؛
- يجب أن يكون التحليل المالي إقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت؛
- يجب أن يركز التحليل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمؤسسة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراساتها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترات القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضا؛
- يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإلتزامات لكي لا يجعل من البيانات أو المعلومات متقدمة من ناحية الوقت؛
- يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 28.

<sup>2</sup> عبد الستار الصباح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2007، ص 50 - 51.

إذا تقوم المؤسسات بالتحليل المالي نظرا لأهمية هذا التحليل، حيث يمكنها من إستخراج مجموعة من النسب المالية تستخدم في عدة مجالات منها التخطيط المالي والتقييم المالي، ويعتبر تقييم الأداء المالي في المؤسسة من أهم إستعمالات التحليل المالي، حيث من خلال عملية التقييم يتم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على توليد السيولة وسداد الإلتزامات وقدرتها على الإلتزام بالإضافة إلى تقييم الموجودات.

تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي شيوعا وإستخداما في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تمكن هذه النسب من مقارنة أداء المؤسسة ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة بهدف تحديد وتقييم إتجاهات الأداء لديها.

### المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية

تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي إستخداما في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال إجراء مقارنات بين النسب المالية للمؤسسة والنسب المالية لمؤسسات مماثلة، كما تمكن النسب المالية من مقارنة أداء المؤسسة ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة بهدف تحديد وتقييم إتجاهات الأداء لديها.

إن إستخدام النسب المالية في قياس وتقييم أداء المؤسسات وتحليل مراكزها المالية يؤدي إلى تحديد الأثر المستقل لحجم الأرقام في القوائم المالية للمؤسسات عند المقارنة بينها، وبالتالي تصبح عملية القياس والتقييم ذات معنى من خلال المعلومة التي يتم تركيبها من بيانات مستقلة ومطلقة تتمثل في بسط ومقام النسبة، إذ يسعى الكثير من الباحثين إلى تطوير النسب المالية بأسلوب علمي يعتمد على توضيح العلاقة بين هذه النسب وتركيزها في منظور واحد متكامل ضمن تغطية وتقييم كافة أوجه الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

#### 1. شروط تقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية:

إن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في صورة مجموعة من النسب تقيس مدى نجاح المؤسسة وتطورها بحيث تصبح هذه النسب بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها، عند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء يفضل أن تكون قليلة العدد وذات دلالة وأهمية، كما يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص64.

- أن يكون المعيار مقياسا صادقا لمدى فعالية إستخدام موارد المؤسسة؛
- أن يكون المعيار حساسا للتغير في الأداء بحيث يعكس مدى قوة واتجاه هذا التغير، وفي الزاوية المقابلة يجب أن تتوافر فيه خاصية التحفيز إلى تغيير مستوى الأداء؛
- أن تتوفر للمقياس القدرة على وصف العوامل المتشابهة التي تتداخل معا لتشكيل المقياس النهائي؛
- أن يسمح المعيار بمقارنة أداء المؤسسة حاليا بأدائها في فترات سابقة وكذلك مقارنة هذا الأداء بأداء مؤسسات أخرى؛
- أن يتم إختيار مؤشرات الأداء على أساس الفهم السليم والتحديد الواضح لأهداف ووظائف المؤسسة؛
- عند وضع معايير الأداء لا بد من فحص وتحليل البيانات المحاسبية لإستبعاد تأثير العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة المؤسسة.

إذا تعد النسب المالية أداة مفيدة في التقييم المالي إذا ما إستخدمت بحرص وتم تفسير نتائجها بعناية، وفي الواقع فإن النسب المالية تتعدد بتعدد الأهداف المرتبطة بها، فهناك نسب لقياس المقدرة على توليد الدخل في الأجل القصير، وأخرى لقياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل، وتعد النسب المالية التفصيلية والمساعدة تفسيرا وتعزيزا للمؤشرات المالية العامة.<sup>1</sup>

وفيمايلي أهم النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات والأكثرها شيوعا وإستخداما، هذه النسب تم تقسيمها في خمس فئات أو مجموعات رئيسية، تتمثل في:

- مجموعة نسب الملاءمة المالية؛
- مجموعة نسب الإنتاجية؛
- مجموعة نسب هيكل رأس المال؛
- مجموعة نسب الربحية؛
- مجموعة نسب السوق.

## 2. مجموعة نسب الملاءمة المالية:

تهتم نسب هذه المجموعة بتقييم الأداء المالي من خلال دراسة وتحليل السيولة وقدرة الإدارة في الوفاء بتسديد الإلتزامات المستحقة على المؤسسة في تاريخ إستحقاقها، أي تقييم الأداء وفقا للقدرة على التسديد، وكما

<sup>1</sup> وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق، ص 178-179.

يبدو من مضمون السيولة فإن مجموعة نسبها تعد مؤشرات صريحة لتحديد المدى الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة لمخاطر الإفلاس والنااتجة عن عدم القدرة على تسديد ما عليها من إلتزامات مستحقة.

إن تحليل مقدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المالية الجارية عند إستحقاقها تعتبر من النواحي المهمة حيث تهم عدة أطراف وعلى رأسها الدائنين والبنوك، وتعتبر نسب السيولة من أقدم النسب إستخداما وإهتماما، فالدائن يهتم بسداد دينه عند الإستحقاق، وكذلك البنك يهتم بدراسة المركز المالي للمؤسسة عند رغبته بتقديم التسهيلات الإئتمانية للمؤسسة، وكذلك الأمر فإن إدارة المؤسسة تحاول المحافظة على سمعة المؤسسة وذلك عن طريق رسم السياسات المالية الكفيلة بضمان إستقرار الوضع المالي للمؤسسة وإمكانية سداد الديون المستحقة عليها عند حلول آجالها بانتظام.

تتضمن مجموعة نسب الملاءمة المالية نسب مالية من أبرزها:

- نسبة التداول؛
- نسبة التداول السريعة؛
- نسبة السيولة المطلقة؛
- سيولة الحسابات المدينة؛
- سيولة المخزون السلعي؛
- نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الإلتزامات.

إضافة إلى ما سبق فإن هذه النسب تشير إلى قدرة المؤسسة على تلبية إلتزاماتها في المدى القصير وعادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة، وعموما فإن نسب السيولة تعتمد على العلاقة ما بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وفيمايلي نبين معنى بعض نسب هذه المجموعة وكيفية حسابها.

## 1.2 نسبة التداول:

تستخدم هذه النسبة لتحديد المدى الذي يمكن فيه تغطية الإلتزامات القصيرة الأجل بواسطة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مواعيد تتفق مع تواريخ إستحقاق هذه الإلتزامات، أو بمعنى آخر تقيس هذه النسبة إلى أي مدى يمكن أن تنخفض قيمة الأصول المتداولة عند تحويلها إلى نقدية وذلك قبل أن تصبح المؤسسة غير قادرة على سداد خصومها المتداولة.

تعتبر هذه النسبة من أكثر النسب المالية شيوعاً، حيث تهتم بقياس مدى مقدرة المؤسسة على تغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل، بالنسبة لهذه النسبة كلما زادت الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة كلما كان ذلك بمثابة دليل على قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

نشير إلى أن نسبة التداول كمقياس عام للسيولة لاقت قبولاً من طرف مستخدميها لأنها تقدم أفضل مؤشر منفرد عن مدى تغطية الخصوم المتداولة بأصول يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد يتزامن وموعد سداد الخصوم المتداولة.

وينظر المحللون إلى تدني نسبة السيولة بقلق لكونه مؤشراً لمشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة، أما إرتفاع هذه النسبة فيعني زيادة في قيمة الأصول المتداولة المتحررة من مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، الأمر الذي يعني وضعاً أكثر أماناً بالنسبة للدائنين قصيري الأجل، ولكن يجب أن لا ينظر بإرتياح إلى الإرتفاع غير العادي في هذه النسبة، لأنه قد يعني إما نقداً معطلاً أو زيادة عن الحجم المناسب من البضاعة، أو إرتفاعاً غير مبرر في حجم الديون بسبب البطء في تحصيلها، وهذه الأمور جميعها مظاهر لسوء إدارة السيولة.<sup>1</sup>

كما تتعكس سلبيات على نسبة التداول أية صعوبات مالية تواجه المؤسسة، فضعف قدرتها على الوفاء يؤدي إلى التباطؤ في دفع الإلتزامات، كما يؤدي إلى إرتفاع مديونيتها للبنوك، ومثل هذا الأمر يؤدي إلى إرتفاع الخصوم المتداولة بنسبة أكبر من نسبة تزايد الأصول المتداولة، الأمر الذي ينعكس على شكل إنخفاض في نسبة التداول، ويعبر مثل هذا الإنخفاض عن بعض الصعوبات.

يتم تقييم نسبة التداول للمؤسسة على ضوء النسبة السائدة في الصناعة ومدى تطورها من سنة إلى أخرى، علماً أن المتوسط العادي للصناعة هو 2 : 1 أي أن الأصول المتداولة تكون ضعف الخصوم المتداولة. إن الزيادة عن هذه النسبة يعني أن المؤسسة تتمتع بقدرة عالية على الوفاء بإلتزاماتها وإذا كانت النسبة أقل من النسبة المعيارية فإن ذلك يعني أن المؤسسة تعاني من نقص في سيولتها لمواجهة إلتزاماتها، وهذا النقص قد ينعكس على هامش الأمان الذي توفره المؤسسة عادة لسداد إلتزاماتها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2000، ص366.

<sup>2</sup> عبد الستار الصباح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، مرجع سابق، ص58.

بالنسبة لمتوسط الصناعة لا يعتبر رقما سحريا يجب أن تلتزم به جميع المؤسسات، ذلك أن هناك الكثير من المؤسسات الناجحة والتي تعمل في ظل نسب تزيد عن متوسط الصناعة، كما أن هناك الكثير من المؤسسات الناجحة أيضا ولكنها تعمل في ظل نسب تقل عن مستوى الصناعة، وبالتالي فإنه يقع على عاتق المحلل المالي الإستمرار في الدراسة لتحديد أسباب هذا التباين.<sup>1</sup>

ووفقا لمعايير التقارير المالية الدولية تتضمن الأصول المتداولة كل من النقدية والنقدية المعادلة، الإستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما والإيرادات المستحقة والأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، بينما تضم الخصوم المتداولة الخصوم التي سيتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، والتي تستحق خلال إثني عشر شهرا بعد تاريخ إعداد الميزانية والتي يتم تحملها لأغراض المتاجرة، والتي تشمل الحسابات الدائنة كالدائنين وأوراق الدفع وأي حقوق أخرى على المؤسسة، المصروفات المستحقة والإيرادات المقبوضة مقدما، الجزء المستحق من القروض طويلة الأجل وأي إلتزامات أخرى تنطبق عليها الشروط السابقة.

وبالمقارنة نلاحظ أن تصنيف العناصر السابقة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية إلى أصول متداولة وخصوم متداولة يتوافق مع تصنيفها ضمن النظام المحاسبي المالي، أي أن الأصول المتداولة وفق النظام المحاسبي المالي تضم نفس العناصر السابقة، ونفس الشيء بالنسبة لعناصر الخصوم المتداولة.

## 2.2 نسبة التداول السريعة:

ما يعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي يسهل تحويله إلى نقدية، ومثل هذا الافتراض قد لا يكون مقبولا من الدائنين، أي أن هناك إحتمال بعض الأصول المتداولة قد لا يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة خلال الفترة القصيرة، في هذه الحالة يجب عدم أخذ هذه الأصول في الحساب عند إحتساب نسب السيولة نظرا لأنه لا يمكن إستخدامها كأساس لسداد الإلتزامات في الفترة القصيرة، فإذا كانت المؤسسة تجد صعوبة في تحويل المخزون إلى نقدية خلال الفترة القصيرة فإنه يجب إستبعاده من الأصول المتداولة عند إحتساب نسب السيولة، وفي هذه الحالة نحصل على ما يطلق عليه نسبة السيولة السريعة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 204-205.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 206.

تستعمل هذه النسبة لإختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة إلتزاماتها القصيرة الأجل دون الإضرار إلى تسهيل موجوداتها من المخزون. وضمن هذه الشروط تعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لإقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، ولأنها تستثني المخزونات.<sup>1</sup>

الأصول المتداولة - المخزون السلعي

$$\frac{\text{نسبة التداول السريعة}}{\text{الخصوم المتداولة}} =$$

تتضمن هذه النسبة الأصول الأكثر سيولة كالنقدية والأصول الأخرى والتي يمكن أن تتحول إلى نقدية بسرعة مثل الإستثمارات القصيرة الأجل والأوراق المالية والمدنيين، أي أنه يستبعد من إجمالي الأصول المتداولة المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما والإيرادات المستحقة للوصول إلى الأصول المتداولة الأكثر سيولة. وتعتبر النسبة المتوسطة للصناعة هي 1:1 بمعنى أنه بإمكان المؤسسة سداد إلتزاماتها الجارية دون الحاجة لإستخدام المخزون، كما أن هناك الكثير من المحللين الماليين الذين يعتقدون أن نسبة السيولة السريعة التي تبلغ الواحد صحيح تعد كافية لسداد إلتزامات المؤسسة قصيرة الأجل، وبالمقابل فإن الإنخفاض الشديد في هذه النسبة يشير إلى مخاطر كبيرة تعترى المؤسسة.

### 3.2 نسبة السيولة النقدية:

إذا كانت نسبة السيولة السريعة تفترض صعوبة تسهيل المخزون خلال سنة، فإن نسبة السيولة النقدية تفترض أيضا صعوبة تحصيل مستحقات المؤسسة لدى العملاء خلال نفس الفترة، وإذا كان الأمر كذلك فإن مصادر توفير السيولة سوف تنحصر في النقدية وما في حكمها مثل الودائع المصرفية، وما تملكه المؤسسة من أذون خزانة أو غيرها من الأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة دون خسائر رأسمالية تذكر أو دون خسائر على الإطلاق.

تبين هذه النسبة مقدرة المؤسسة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل، فهي تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكم النقدية من الإستثمارات في الأوراق المالية، إضافة لما سبق تستخدم نسبة السيولة النقدية للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة والقابلة للتحويل إلى سيولة بسهولة ومدى كفايتها لمواجهة الإلتزامات القصيرة الأجل والديون المستحقة السداد في العام القادم دون الإضرار إلى بيع أصول متداولة أخرى.

الأصول النقدية وشبه النقدية

$$\frac{\text{نسبة السيولة النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} =$$

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 367.



ما يلاحظ على هذه النسبة أنها لا تأخذ في الحسبان كل من العملاء وأوراق القبض والمخزون، بل أنها تقتصر في بسطها على النقدية والأصول شبه النقدية مثل الإستثمارات القصيرة الأجل والتي يمكن التخلص منها بسهولة ودون خسارة كبيرة، كما يستبعد كذلك من البسط حسابات الذمم إذا كانت تحتاج لفترة طويلة نسبياً لتحصيلها، والملاحظ أن هذه النسبة تتميز بأنها لا تتعرض لأي تغير، ومن ثم تعتبر هذه النسبة أكثر تشدداً من كل من نسبة التداول ونسبة السيولة.

بالنسبة لهذه النسبة كلما ارتفعت كان ذلك مؤشراً إيجابياً عن سيولة المؤسسة ويعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً للوضع المالي لها لأنها دليل على انخفاض مخزونها السلعي بسبب ارتفاع الطلب عليه، وإعتمادها سياسة البيع النقدي ولذلك يكون عنصر المدينين منخفض أيضاً وكذلك الأمر قد تكون الخصوم المتداولة منخفضة بسبب إعتماد سياسة الشراء النقدي للسلع والخدمات.

ونظراً لأهمية هذه النسبة على المؤسسة مراقبتها بحرص ودقة لأنها الإختبار الرئيسي لسيولتها من جهة، ومن جهة أخرى على المؤسسة توفير السيولة النقدية اللازمة لضمان قدرتها على سداد الديون عند موعد إستحقاقها، كما نشير إلى أنه لا توجد قيمة عالمية محددة لهذه النسبة يمكن الإعتماد عليها لمعرفة مدى الصحة المالية للمؤسسة حيث أنها تعتمد على الصناعة وظروف المؤسسة الخاصة، وعلى الرغم من أن المحاسبين قد أوصوا برقم نحو 1.5 إلا أن الإتجاه الأكثر أهمية على الأرجح محصور بين 1 و 2.

#### 4.2 صافي رأس المال العامل:

يعرف صافي رأس المال العامل على أنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، لهذا فهو ليس نسبة مالية كبقية النسب الأخرى، بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول، حيث يبين بالأرقام مدى زيادة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، في حين تعبر نسبة التداول عن هذه الزيادة بطريقة نسبية أو بعدد المرات.

#### صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

يمثل صافي رأس المال العامل الجزء المتحرر من الأصول المتداولة من سلطان الخصوم المتداولة، وهذا الجزء عبارة عن هامش الأمان المتاح للديون القصيرة الأجل على المؤسسة، أما من الناحية التمويلية فإن صافي رأس المال العامل يعبر عن ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي لم تكف المصادر القصيرة الأجل لتمويله، وبذا يجب تمويله من مصادر طويلة الأجل كالقروض وحقوق المساهمين، وتحاول المؤسسات التجارية والصناعية العمل بالحد الأدنى الممكن من صافي رأس المال العامل موازنة في ذلك بين السيولة والربحية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 369.

بالنسبة لمعايير السيولة الصناعية تجدر الإشارة إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفقا عليها كمقياس للسيولة وإن كان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معينة، لكن يمكن القول أن معايير السيولة تكون عادة متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وكذلك إلى حد ما التجارية، في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد ما بالنسبة للمؤسسات العاملة في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات، ومن جانب آخر فإن نسب السيولة السابقة الذكر تعبر عن المحتوى أو المضمون الكمي لسيولة المؤسسة دون المحتوى أو المضمون النوعي الذي يتطلب لتقييمه استخدام مؤشرات أخرى هي نسب أو معدلات دوران الموجودات أو المطلوبات المتداولة.<sup>1</sup>

### 3. مجموعة نسب الإنتاجية:

وتسمى أيضا بنسب النشاط، هدف هذه النسب ينحصر في قياس كفاءة وفاعلية الإدارة في استخدام ما لديها من إستثمارات في الأصول في خلق وتوليد المبيعات، وعادة ما تعكس نتائج هذه النسب عن حدود الإستثمار الإقتصادي لما يجب أن تستثمره إدارة المؤسسة في أصولها المختلفة، خصوصا إذا ما تم مقارنة ذلك الإستثمار مع نتائج المؤسسات المماثلة التي تنتمي لنفس القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة، فالإستثمار بأكبر من الحدود الإقتصادية يعد إستثمارا عاطلا لا يدر عائدا (ربحا)، مما يضعف من القوة الإيرادية للمؤسسة، في حين يشير الإستثمار المنخفض عن ضياع فرص تحقيق مبيعات إضافية وبالتالي ضياع فرص تحقيق أرباحا إضافية. ومن أبرز نسب هذه المجموعة مايلي:

- نسبة صافي المبيعات إلى الموجودات (دوران الموجودات) ؛
- نسبة صافي المبيعات إلى الموجودات الثابتة (دوران الموجودات الثابتة)؛
- نسبة صافي المبيعات إلى الموجودات المتداولة (دوران الموجودات المتداولة) ؛
- معدل دوران المخزون السلعي؛
- معدل دوران رأس المال العامل.

وفيمائلي نبين معنى بعض هذه النسب وكيفية حسابها.

### 1.3 معدل دوران المخزون السلعي:

يطلق على هذه النسبة كذلك بمعدل الإنتفاع من المخزون، حيث يقيس هذا المعدل مدى نشاط أو سيولة المخزون في المؤسسة، أي عدد المرات التي تقوم فيها المؤسسة بشراء المخزونات وبيعها خلال الفترة المالية

<sup>1</sup> محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص35.

الواحدة، ويشمل المخزون عادة المواد الأولية، البضائع، المنتجات تحت التصنيع، البضائع المنتجة أو المصنعة بسعر البيع.<sup>1</sup>

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المتاحة للبيع}}{\text{المخزون}}$$

في الحياة العملية تسعر المبيعات بالأسعار الجارية السائدة في السوق، أما المخزون فيسعر عادة بسعر الشراء، إن إختلاف طريقة التقييم هذه يؤدي إلى إضعاف القيمة التحليلية، لذا ينصح أن تحتسب التكلفة على أساس التكلفة التاريخية (سعر الشراء) بدلا من المبيعات لتوحيد طريقة إحتساب النسبة. كما يمثل المخزون مفهوم كمي في لحظة معينة، في حين تمثل المبيعات أو تكلفة البضاعة المباعة مفهوم تدفقي يحصل على مر الزمن وتتراكم، لذلك يستخدم متوسط المخزون حتى يتوحد المفهوم المستخدم في إحتساب معدل دوران المخزون.<sup>2</sup>

كما يقف معدل دوران المخزون السلعي كذلك مدى كفاءة إستخدام المخزون في توليد المبيعات ومدى الكفاءة في إدارة المخزون، حيث أنه مع كل مرة يصرف فيها المخزون فإن الربح يتحقق، وبالتالي فإن سرعة دوران المخزون يكون أمرا مرغوبا حيث سيقبل متوسط فترة بقاء البضاعة أو المواد أو المنتجات بالمخازن وتصبح أكثر سيولة، لكن إلى حد معين لأن سرعة دوران المخزون إلى درجة كبيرة قد يؤدي إلى عدم كفاية المخزون وربما نفاذه وبالتالي عدم القدرة على تلبية بعض طلبات العملاء في حينها، وعلى العكس فإن بطء دوران المخزون قد يكون معناه تكس وتعطل هذا المخزون، ومع هذا فإن سرعة أو بطء دوران المخزون إنما يعتمد على نوعية وطبيعة نشاط المؤسسة وما تقدمه من إنتاج، بمعنى أن معدل دوران المخزون يجب أن يكون مرتفعا نسبيا إذا ما كانت المؤسسة تتعامل في سلعة مستهلكة أو سريعة التلف، في حين أن هذا المعدل يكون بالضرورة أبطء إذا ما كانت المؤسسة تتعامل في سلعة معمرة.<sup>3</sup> إن النتيجة التي نحصل عليها عند إستخراج معدل دوران المخزون السلعي تكون أكثر فائدة وذات معنى فقط عندما يتم مقارنتها مع غيرها من المؤسسات في نفس الصناعة، ويمكن تحويل معدل دوران المخزون إلى معدل عمر المخزون حيث يتم إحتسابه كما يلي.

$$\text{معدل عمر المخزون} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

### 2.3 معدل دوران رأس المال العامل:

يتم حساب هذا المعدل للحصول على دلالة تساعد في تحديد مدى قدرة المؤسسة على تصريف المنتجات ومدى تقبل السوق لتلك المنتجات، وبالتالي إمكانية الإعتماد على إيرادات ونتاج البيع في توليد دخل

<sup>1</sup> عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 76-77.

<sup>2</sup> خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 70-71.

<sup>3</sup> وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، مرجع سابق، ص 207.

مناسب يكفي لسداد إلتزاماته قبل تكوين إحتياطات وتراكمات رأسمالية وأرباح مناسبة، حيث أنه كلما زاد معدل دوران رأس المال العامل كلما كان إعتقاد المؤسسة على مواردها الذاتية أفضل وكلما كانت قدرتها على مواجهة الأعباء المالية أحسن، وكلما كانت له جاذبية وثقة تدفع المتعاملين معه إلى منحه شروط أفضل في الحصول على أي إئتمان أو قروض يحتاج إليها.<sup>1</sup>

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رأس المال العامل}}$$

إن إنخفاض هذا المؤشر عن المعيار الصناعي يعكس ضعف كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول السائلة التي تحتفظ بها، بينما إرتفاعه يعني زيادة درجة سيولة المؤسسة.<sup>2</sup>

إضافة إلى أن المؤسسات التي تحتفظ بقدر مناسب من رأس المال العامل تجتذب المستثمرين المتحفظين، ويمكن التعرف على مقدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها وزيادة مبيعاتها وإستغلال الفرص المالية المتاحة بتحديد مدى كفاية رأس مالها العامل، ويعتبر عدم كفاءة رأس المال العامل مع عدم القدرة على تسهيل الأصول المتداولة من الأسباب الشائعة لفشل المؤسسات، بينما يعتبر النمو السنوي لرأس المال العامل علامة إيجابية على نمو الشركة وإزدهارها.<sup>3</sup>

### 3.3 معدل دوران إجمالي الأصول:

يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى النقص أو الزيادة في إستغلال مجموع الأصول، حيث يدل إنخفاض ذلك المعدل على عدم إستخدام المؤسسة وإنتفاعها بكامل أصولها، أي أن هناك زيادة غير مستغلة في الإستثمار، كما يشير زيادة المعدل إلى نقص الإستثمار في الأصول أو الإستخدام الفعال لها.

فهذا المعدل يشير إلى مدى فعالية إستخدام المؤسسة لأصولها في خلق المبيعات، وكلما زاد معدل دوران إجمالي الأصول كلما زادت فعالية إستخدام الأصول، وهذا المقياس له أهمية كبرى لإدارة المؤسسة كونه يعطي مؤشر عن الجدوى المالية لعملياتها.<sup>4</sup>

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تعمل المؤسسات على حساب هذه النسبة لأنها تلخص جميع نسب النشاط الأخرى وتتأثر بكل منها، وتعتبر من أشمل المقاييس بحكم كونها مؤشرا لقدرة الإستثمارات في الأصول على تحقيق المبيعات، أي إنتاجية هذه الأصول.

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 343-344.

<sup>2</sup> عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، مرجع سابق، ص 82.

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 345.

<sup>4</sup> عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، مرجع سابق، ص 83.

كما نشير إلى أنه لا يوجد معدل نمطي يمكن استخدامه للحكم على معدلات الدوران لدى مختلف المؤسسات، بل يختلف هذا المعدل من صناعة لأخرى باختلاف طول فترة الدورة الإنتاجية، ونوعية المنتج وكذلك درجة الكثافة الرأسمالية، إلا أن هناك من يرى أن متوسط الصناعة يبلغ مرتان (2).

وما يلاحظ على معدل دوران إجمالي الأصول ما يلي:<sup>1</sup>

- كلما ارتفع هذا المعدل عن المعدل السائد في الصناعة أو عن معدل نفس المؤسسة للسنوات السابقة كلما دل على ارتفاع كفاءة إستغلال أصول المؤسسة وعلى تناسب الإستثمار فيها مع حجم النشاط الذي تحقق من ورائها؛
- أن هذا المعدل يعتبر محصلة لمعدلات دوران المخزون والمدينين والأصول الثابتة، ولذلك فإنخفاضه عن متوسط الصناعة يعني وجود أصول غير مستغلة أو طاقة عاطلة يجب التخلص منها أو إستغلالها، أو قد يعني عدم تناسب حجم نشاط المؤسسة مع الأموال المستثمرة فيها؛
- يتم إستخدام إجمالي الأصول لآخر المدة في حالة إحتساب المعدل للصناعة، أو لنفس المؤسسة عن السنوات السابقة بإستخدام رصيد آخر المدة.

### 4.3 معدل دوران الأصول الثابتة:

يقيس هذا المعدل كفاءة إستخدام الأصول الثابتة في المؤسسة وذلك بإستخدام المبيعات وعلاقتها بالأصول الثابتة، حيث يوضح هذا المعدل كمية المبيعات الناجمة عن إستخدام الأصول الثابتة، فإذا كانت هذه النسبة تساوي مثلاً 2 فإن ذلك يعني إستثمار دينار واحد في الأصول الثابتة ينجم عنه دينارين مبيعات.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط صافي الأصول الثابتة}}$$

إذا يقيس معدل دوران الأصول الثابتة عدد مرات إستخدام الأصول الثابتة، حيث يتم قياس معدل استثمار أموال المؤسسة في الأصول الثابتة، وبمقارنة عدد مرات دوران الأصول الثابتة بالأعوام السابقة ومعدلات المؤسسة المماثلة للنشاط يتضح مدى إستخدام المؤسسة لأصولها الثابتة.<sup>2</sup>

بالنسبة للرقم الظاهر في الميزانية والخاص بالأصول الثابتة فإن هذا الأخير يتأثر بمجموعة من العوامل منها:<sup>3</sup>

- تكلفة الأصول الثابتة عند حيازتها؛

<sup>1</sup> وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، مرجع سابق، ص 215-216.

<sup>2</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 367.

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 379.

- طول فترة حيازتها؛

- سياسات الإهلاك المتبعة من قبل المؤسسة؛

- كون الأصول مملوكة من قبل المؤسسة أو مستأجرة.

بالنسبة لهذه العوامل قد تؤدي إلى إختلاف في معدلات الدوران بين مؤسسات تتطابق أصولها الثابتة من حيث القيمة، الأمر الذي يستدعي أخذها في الحسبان من قبل المحلل. ويلاحظ على معدل دوران الأصول الثابتة ما يلي:<sup>1</sup>

- كلما ارتفع هذا المعدل عن المعدل السائد في الصناعة أو عن معدلات السنة السابقة لنفس المؤسسة كلما دل على ارتفاع كفاءة إستغلال الأصول الثابتة في توليد المبيعات، والعكس يعني وجود طاقة عاطلة لا تستغل وبالتالي يجب التخلص منها أو إستغلالها مع تحذير إدارة المؤسسة من ذلك إذا كانت تخطط لشراء أصول ثابتة جديدة؛

- في حالة عدم توافر بيانات لحساب متوسط الأصول الثابتة يتم إستخدام رقم الأصول الثابتة آخر المدة في مقام النسبة، مع مراعاة طرح مخصص الإهلاك؛

- في حالة وجود مشروعات تحت التنفيذ يجب عدم إعتبارها من الأصول الثابتة لأغراض هذه النسبة حيث لم تستغل بعد في توليد المبيعات.

بالنسبة للأصول الثابتة فإن هذه الأخيرة تتمثل في مجموع الأصول التي تستخدمها المؤسسة لمدة تفوق الإثني عشر شهرا، وبعبارة أخرى تتمثل في مجموع الأصول غير المتداولة، هذه الأخيرة يتم تحديد متوسطها الذي يستخدم في حساب معدل دوران الأصول الثابتة.

تعتبر هذه النسبة ذات دلالة جيدة خاصة إذا ما طبقت على المؤسسات الكبيرة والتي تشكل أصولها الثابتة الجزء الأساسي من إجمالي الإستثمارات الكلية لديها، إلا أن من أهم مشكلات هذه النسبة هو الفرق بين صافي الأصول الثابتة في دفاتر المؤسسة وقيمتها الفعلية، لذا هناك من يحاول أن يجعل إحتساب النسبة مبنيا على أساس تكلفة هذه الأصول دون طرح الإهلاكات المتراكمة.

<sup>1</sup> وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، مرجع سابق، ص 214-215.

### 5.3 معدل دوران المدينين:

يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى نجاح وقدرة المؤسسة على تحصيل ديونها في مواعيد الإستحقاق، أي يستخدم كمؤشر لتقييم إدارة الذمم وكمؤشر لكفاءة سياسات الإئتمان، لذا يتعين دائما تحليل رقم المدينين إلى ديون جيدة وديون مشكوك في تحصيلها وديون معدومة، ويحسب ذلك المعدل على أساس نسبة المبيعات الآجلة إلى متوسط المدينين بما في ذلك أوراق القبض قصيرة الأجل.<sup>1</sup>

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{المبيعات الآجلة الصافية}}{\text{متوسط صافي المدينين}}$$

بالنسبة للمبيعات الآجلة الصافية يتم تحديدها بإستبعاد المبيعات النقدية ومردودات المبيعات والخصم المسموح به من إجمالي المبيعات، أما متوسط صافي المدينين فيتم حسابه بقسمة ناتج جمع رصيد المدينين أول وآخر الفترة على 2.

إضافة لما سبق فإن هذا المعدل يوضح عدد مرات التحصيل التي تتحول فيها الحسابات المدينة (المدينون التجاريون، المدينون المتنوعون، أوراق القبض) إلى نقد، حيث أن هذا المعدل يعبر عن سرعة حركة الإستثمار في الحسابات المدينة أي عدد مرات البيع بالإئتمان ثم البيع بالإئتمان ثم التحصيل مرة أخرى وهكذا خلال العام، ومن الطبيعي أنه كلما إزداد عدد دورات البيع والتحصيل كلما إزدادت أرباح المؤسسة بالنظر لعدم تعطيل الأموال في صيغة حسابات مدينة دائما يتم تشغيلها بسرعة.<sup>2</sup>

لهذا المعدل علاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، فهو يقيس كفاءة عمليتي منح الإئتمان والتحصيل، حيث كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة والعكس صحيح، أي أن زيادة معدل الدوران دليل على مدى سيولة حسابات المدينين، وبالتالي وضع السيولة العامة في الأجل القصير.<sup>3</sup>

معدل الدوران وفترة الإئتمان يتعلقان بالسيولة، فكلما إرتفع المعدل وإنخفضت فترة الإئتمان كلما دل ذلك على كفاءة أكبر في إستخدام الموارد المالية للمؤسسة بحيث يدل على أن المؤسسة تحصل ديونها بسرعة وتعيد إستثمارها مرة أخرى وهو ما يحسن سيولة المؤسسة ويقلل من حاجتها إلى التمويل وعلى الأخص الخارجي، كما يمكننا قراءة نشاط المؤسسة الإنتاجي والتسويقي على أنه يعتبر جيد الإئتمان نضطر إلى منح المدينين فترات إئتمان طويلة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 363.

<sup>2</sup> صادق الحسيني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص 278.

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 363-364.

<sup>4</sup> منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، ص 78.

#### 4. مجموعة نسب هيكل رأس المال:

تتضمن هذه المجموعة النسب التي تدخل في تقييم الأداء الخاص بصياغة هيكل رأس المال في المؤسسة، وتحديد المدى الذي ذهبت إليه إدارة المؤسسة، وفي الإعتماد على مصادر التمويل المقترضة، والجدوى الاقتصادية الناتجة من ذلك الإعتماد، وأهم نسب هذه المجموعة هي:

- معدل تغطية الفوائد؛
- معدل تغطية الأعباء الثابتة؛
- نسبة هيكل رأس المال؛
- نسبة الموجودات الثابتة إلى حق الملكية؛
- نسبة الموجودات المتداولة إلى حق الملكية.

نسب هذه المجموعة تساعد إدارة المؤسسة على دراسة الهيكل المالي لها وذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:<sup>1</sup>

- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية؛
- وكفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بشكل سليم.

بالإضافة إلى ما سبق فإن نسب هذه المجموعة يسترشد بها للأغراض التالية:<sup>2</sup>

- معرفة مقدار التناسق في الهيكل التمويلي حيث كلما كان الإعتماد على مصادر التمويل الداخلية أكبر من الإعتماد على مصادر التمويل الخارجية يقدم دليلاً أولياً على القدرة المالية للمؤسسة في تمويل إستثماراتها؛
- للتحقق من أن التناسق في الهيكل التمويلي المشار إليه في الفقرة السابقة جيد يتم إشتقاق معادلة تسمى بمعادلة الأداء الأولي للتدليل على أن إستخدام الأموال تم بكفاءة.

#### 1.4 نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

تبين هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين في تمويل إستثمارات المؤسسة، والمتم لها هو نسبة مساهمة المالكين في التمويل، إن نسبة المديونية المنخفضة تعني عدم تركيز المؤسسة على الإقتراض لوحده مما يقلل

<sup>1</sup> منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، ص 54.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 47.



من نسب العائد على المتوقعة لو استخدمت المؤسسة كامل طاقتها الإقتراضية، بينما تعني نسب المديونية العالية إرتفاع تكاليف المديونية والخطر قد يحصل مستقبلا، ويفضل الدائنون نسبة إقتراض متوسطة أو معقولة، حيث كلما إنخفضت هذه النسبة زاد هامش الأمان بالنسبة لهم في حالة إفلاس المؤسسة وبيع أصولها، وعلى العكس من ذلك يفضل الملاك نسبة إقتراض مرتفعة لتعظيم نصيبهم من الأرباح.<sup>1</sup>

كما تقيس هذه النسبة والتي يطلق عليها عادة نسبة الإقتراض النسبة المئوية للأموال التي تم الحصول عليها عن طريق الإقتراض والتي تتضمن الديون القصيرة والطويلة الأجل، حيث يفضل المقرضون عادة نسبة إقتراض متوسطة أو معقولة، ذلك أنه كلما إنخفضت هذه النسبة زاد هامش الأمان بالنسبة لهم في حالة إفلاس المؤسسة وبيع أصولها.

كما أن نسبة الديون المنخفضة تعني عدم تركيز المؤسسة على الإقتراض لوحده مما يقلل من نسب العائد المتوقعة لو استخدمت المؤسسة كامل طاقتها الإقتراضية، بينما تعني نسب المديونية العالية إرتفاع تكاليف المديونية، فهذه النسبة تقيس درجة مساهمة الدائنين في مجموع أصول المؤسسة.

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يتضمن إجمالي الديون كل الديون القصيرة الأجل والطويلة، أما بالنسبة للأصول فهي تتضمن جميع الأصول الظاهرة بالميزانية، والتي تشمل الأصول المتداولة وغير المتداولة.

#### 2.4 معدل تغطية الفائدة:

تعتبر هذه النسبة مؤشرا على قدرة المؤسسة على مواجهة فوائد القروض المستحقة، وتحتسب عدد مرات تغطية الأرباح لفائدة القروض بتقسيم الأرباح ما قبل الفائدة والضريبة على تكاليف الفائدة على الديون، وكلما زاد هذا المعدل كلما دل على إرتفاع مقدرة المؤسسة على خدمة ديونها، وهذه النسبة تبين المدى الذي تقبل به المؤسسة في تدني أرباحها ولا زالت قادرة على تغطية أو دفع فائدة ديونها، ومن الضروري عند حساب هذا المعدل أن يأخذ بعين الإعتبار كل أعباء الفوائد سواء على قروض البنوك أو القروض القصيرة أو الطويلة الأجل.

<sup>1</sup> خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص 65.

فهذا المعدل يعتبر هامش الأمان بالنسبة لإستمرارية المؤسسة، وكلما كان أعلى كلما زاد هامش الأمان، حيث أن عدم قدرة المؤسسة على مقابلة أعباء التمويل قد يؤدي إلى إفلاسها، ولذلك يعد معدل تغطية الفوائد بصفة عامة من أهم المؤشرات المالية، لذلك يجب على المؤسسة أن تحقق مستوى أرباح أعلى من الفوائد المطلوبة كحماية لها ضد الظروف المعاكسة والتي قد تحدث في المستقبل.

$$\text{معدل تغطية الفائدة} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

ويحدث أن لا تحقق المؤسسة معيار التغطية المقبول للفوائد، ومع ذلك لا تواجه أية مشاكل في سداد مديونياتها سواء من خلال تجديد أو إعادة جدولة الديون، إلا أن الإدارة المالية لهذه المؤسسة ستكون أكثر خطورة بالنسبة للمستثمرين.<sup>1</sup>

### 3.4 نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة:

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية (التمثلة في رأس المال والأرباح المحتجزة أو الأرباح المرحلة والإحتياطيات) في تمويل الأصول الثابتة، هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب، فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة يجب على الإدارة المالية اللجوء إلى أموال الملكية في تمويل أصول ثابتة جديدة، أما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعتبر مؤشرا على إرتفاع مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، لذلك يجب على الإدارة المالية التوجه إلى الإقتراض لتمويل أي أصول ثابتة إضافية.<sup>2</sup>

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

تبين هذه النسبة مدى كفاية حقوق المساهمين لمواجهة الإستثمار في الأصول الثابتة، هذا وتعتبر هذه النسبة مؤشرا على نوع التمويل الذي ستحتاجه المؤسسة مستقبلا. فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% فإن هذا يعني حاجة المؤسسة إلى نوعين من الأموال، الأول منها أموال طويلة الأجل لإستثمارها في الأصول الثابتة التي لم تكف مصادر المؤسسة الذاتية لمواجهة الإستثمارات فيها، والثانية قصيرة الأجل لإستثمارها في الأصول المتداولة. أما إذا كانت النسبة أكبر من 100% فإن هذا يعني أن مصدرا طويل الأجل قد أتبح لمواجهة جميع

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 359.

<sup>2</sup> عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، مرجع سابق، ص 89.

الإستثمارات في الأصول الثابتة، مع فائض منه يستثمر في الأصول المتداولة، وما يبقى من أموال تحتاج إليها المؤسسة يجب أن يأتي من مصادر قصيرة الأجل.

وفي تقييم المحللين لهذه النسبة يسترشدون كثيرا بالمعدل النمطي الذي يضع المعدل المقبول لها في حدود 1:1، فإذا زادت عن هذا الحد فإن ذلك قد يشكل بداية لتدخل من الدائنين في أمور المؤسسة بحكم زيادة ما ساهموا به من أموال فيها عما ساهم به أصحابها، إذ من حقهم ممارسة حماية مصلحتهم من خلال فرض بعض الشروط على المؤسسة المقترضة، لكن هذه القاعدة ليست عامة.<sup>1</sup>

#### 4.4 نسبة الإقتراض إلى حق الملكية:

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية، وعادة ما يفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة غير مرتفعة لأن إنخفاضها يمثل وقاية يتمتع بها الدائنون في حالة التصفية، كما توضح هذه النسبة مدى الإعتماد على الخصوم بنوعيتها كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق المساهمين)، ولا شك أن مساهمة الملاك بالجزء الأكبر من تلك الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على مقدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها.<sup>2</sup>

$$\text{نسبة الإقتراض إلى حق الملكية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

وكما ذكرنا سابقا يقصد بإجمالي القروض كافة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من الغير، والمتمثلة في القروض القصيرة والطويلة الأجل، أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والإحتياطيات والأرباح المحتجزة.

ما يلاحظ على هذه النسبة أنها توازن بين التمويل المقدم من الدائنين لعمليات المؤسسة مع التمويل المقدم لنفس الغاية من قبل أصحابها، كما تعبر عن مدى المخاطر المالية لكل من الطرفين، إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت إحتتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين، وتزيد أيضا مخاطر المستثمرين لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى الإفلاس، وبشكل عام يعبر إنخفاض هذه النسبة عن حماية أفضل للدائنين، ويعبر أيضا عن وجود قدرة كامنة على الإقتراض لدى المؤسسة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 394.

<sup>2</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 350.

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 391.

5. مجموعة نسب الربحية:

ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، لذا فإن التحليل بنسب هذه المجموعة تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الإستثمارية والمالية، خلاف نسب المجموعات الأخرى التي توفر معلومات تعبر عن الطريقة التي تدار بها المؤسسة.

والربحية تعني قياس مقدرة المؤسسة الكسبية، وهي نسبة توضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما تعبر نسب هذه المجموعة عن كفاءة المؤسسة في إتخاذها لقرارات الإستثمار والتمويل والتي تنعكس في ربحيتها والكفاءة التشغيلية فيها، من هنا يهتم كل من المستثمرين والمقرضين بحساب مثل هذه النسب عند تعاملهم مع المؤسسة.<sup>1</sup>

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين، لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال إهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المؤسسات التي تحقق أرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها.

ونظرا لهذه الأهمية فإن نسب هذه المجموعة تلقى إهتماما متزايدا خاصة من قبل المالكين (المساهمين) والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط إستثماري إقتصادي، ونتائج هذه المجموعة من النسب تعكس كفاءة وفاعلية أداء المؤسسة في توليد الأرباح، وتعظيم الربحية يعد مؤشرا دقيقا على تحقيق الهدف الذي يبرر إستمرار المؤسسة في الحياة الإقتصادية، ومن أبرز نسب هذه المجموعة مايلي:

- نسبة مجمل الربح؛
  - نسبة هامش الربح؛
  - معدل العائد على حق الملكية؛
  - العائد على المبيعات؛
  - معدل العائد على الموجودات (الإستثمار).
- فيمايلي نوضح معنى لبعض نسب الربحية وكيفية حسابها.

<sup>1</sup> فريد فهمي زيارة، وظائف منظمات الأعمال، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 197.

### 1.5 العائد على المبيعات:

تبين هذه النسبة مدى ربحية المبيعات أو قدرة الجهود البيعية على تحقيق الأرباح، كما توضح أيضا النسبة المئوية التي يمكن أن ينخفض بها سعر بيع الوحدة قبل أن تتعرض المؤسسة للخسارة. إن قيمة صافي الدخل أو الربح الناتج عن إيرادات المبيعات تسمى العائد على المبيعات.

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

كما يوضح العائد على المبيعات مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة من صافي المبيعات، مما يساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب، كما تجدر الإشارة إلى أنه ومن الأفضل حساب تلك النسبة على أساس الربح من العمليات الرئيسية التي تقوم بها المؤسسة، بحيث لا يشمل الربح على أية إيرادات أخرى غير عادية، مثلا أرباح بيع أصول أو إستثمارات أو تعويضات.

نشير إلى أن معظم المحللين يحسبون هذا العائد قبل الفوائد والضريبة والأرباح والمصروفات الأخرى، لأنه ليس لإدارة المؤسسة سيطرة فعلية على هذه العناصر، لذا يكون المقياس الحقيقي لكفاءة الإدارة هو ربح العمليات.

تتميز هذه النسبة بأنها لا تقصر الإهتمام على عناصر تكلفة المبيعات، بل توسع إهتمامها لكي تشمل عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعملياتها مثل المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع، كما تبين هذه النسبة مدى الإنخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر، لذا ينظر لهذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل.<sup>1</sup>

### 2.5 العائد على الأصول:

يطلق على هذه النسبة بالقوة الإيرادية، كما تسمى كذلك بالعائد على الإستثمار، تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح من إستخدام الأصول المتاحة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل، فهذا المعدل هو مقياس شامل لفاعلية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة.

كما تعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف إختلافا كبيرا في مقادير أصولها العاملة، وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي أعبائها الضريبية،

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص386.

وذلك بحكم كونها معيارا نسبيا لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المؤسسة الموضوعة بتصرفها من مختلف المصادر.

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{الدخل قبل الضريبة والفوائد}}{100 \times \text{إجمالي الأصول}}$$

يبين هذا المعدل أن ربحية المؤسسة تنتج من قدرتها البيعية من ناحية وكفاءة استخدام الأصول من ناحية أخرى، وتقيد عملية التجزئة السابقة في تتبع أسباب انخفاض العائد على الأصول حتى يمكن علاجها، بالنسبة لمعدل العائد على الأصول يمكن لإدارة المؤسسة أن تزيد من هذا المعدل بزيادة هامش صافي الربح أو دوران إجمالي الأصول، ونظرا لأن المنافسة تحد من قدرة المؤسسات في تحقيق التزامن في الزيادة، فهي تلجأ إلى المبادلة بين الهامش والدوران، ولذلك فهذا المعدل يصف الإستراتيجيات المالية في إتجاه الهامش والدوران.<sup>1</sup>

إضافة لما سبق فإن هذه النسبة تساعد في تحقيق الغايات التالية:<sup>2</sup>

- المساعدة في إتخاذ القرارات الخاصة بالإقتراض، وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وتكلفة الإقتراض؛
- تعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية (دون الكفاءة المالية)؛
- تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بين أداء المؤسسات المختلفة، وذلك لأنها لا تعكس أثر الرفع المالي، إذ أن بسط النسبة ومقامها لم يتأثرا بكيفية تمويل المؤسسة لموجوداتها.

### 3.5 العائد على حقوق الملكية:

يعد معدل العائد على حقوق الملكية من أهم نسب ربحية المؤسسة لأنه يوضح كفاءة الإدارة في إستغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال، يمثل هذا العائد المعيار الأكثر شمولاً لقياس فعالية الإدارة لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال، وبعبارة أخرى يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية مقياساً لربحية كل من قرارات الإستثمار والتمويل.<sup>3</sup>

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{100 \times \text{متوسط حقوق الملكية}}$$

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، اليازوري، عمان، 2008، ص 103.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 388.

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 377.

فهذه النسبة تبين العائد الذي تحققه المؤسسة على رأس المال المملوك، وإذا كانت هذه النسبة منخفضة مقارنة بالمؤسسات التي تعمل في نفس المجال دل هذا على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مناسبة، وعادة ما يكون هذا مؤشرا لضرورة إحداث تغييرات أساسية في سياسات المؤسسة أو في مديريها، ويمكن مقارنة هذا العائد بالعائد على الإستثمارات البديلة أو أسعار الفائدة على الأوراق المالية طويلة الأجل، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للمالكين.<sup>1</sup>

نشير إلى أن هذا العائد يختلف في مضمونه عن العائد السوقي للسهم الذي يمكن تعريفه بأنه نسبة الربح الموزع على كل سهم مضافا إليها الأرباح الرأسمالية منذ بداية الفترة مقسمة على سعر السهم في بداية الفترة، وهذا الخلاف يرجع بالدرجة الأولى إلى إختلاف توقعات المستثمرين بخصوص المستقبل الإقتصادي للمؤسسة الذي ينعكس أثره على أسعار الأسهم.<sup>2</sup>

#### 4.5 ربحية السهم العادي:

إن ربحية السهم تعتبر من أهم مؤشرات الربحية، حيث يوفر هذا المقياس مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، كما أنه يؤشر النمو المحتمل في حقوق الملكية والذي بدوره ينعكس في الأسعار السوقية للأسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية، ولذلك تحاول الإدارة تعظيم ربحية السهم الواحد نظرا لإنعكاساته الإيجابية على تعظيم ثروة المساهمين في الأجل الطويل.<sup>3</sup>

كما يجد المستثمرون في هذا المؤشر وسيلة طيبة وملائمة لترشيد قراراتهم الإستثمارية، حيث يقدم هذا المؤشر وسيلة لإجتذاب المستثمرين نحو الإستثمار في الأسهم العادية، حيث يقيس هذا المؤشر كمية الأرباح التي تخص كل سهم في نهاية الفترة المالية، يتم حساب هذا المؤشر كما يلي:

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

نلاحظ أنه تم استبعاد أرباح الأسهم الممتازة لأنها تمثل إلتزاما على المؤسسة يستحق من صافي الدخل قبل حملة الأسهم العادية.

<sup>1</sup> عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، مرجع سابق، ص95.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 389.

<sup>3</sup> عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، مرجع سابق، ص104.

بالإضافة لما سبق يعتبر هذا المؤشر من أكثر مؤشرات الأداء إستعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي للمؤسسات، وهو يلعب دوراً هاماً في التحليل الإستثماري، كما يعتبر ضرورياً لمايلي<sup>1</sup>:

- التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها؛
- معدلات النمو المتوقع تحقيقها؛
- القيمة المستقبلية للأسهم؛
- وضع السياسات الخاصة بالأرباح حيث تحدد إدارة الشركة هدفها بتحديد عائد معين للسهم.

#### 6. مجموعة نسب السوق:

وتسمى بنسب التقييم أو إعادة الإستثمار، وهي مجموعة من النسب ذات أهمية في تقييم أداء الإدارة الإستراتيجي والمرتبطة بتحقيق هدفها المركزي المرتبط بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي فيها، نسب هذه المجموعة تساعد المستثمرين على تقييم ما يمتلكونه من أسهم وما تدره تلك الأسهم من عوائد. من أبرز نسب هذه المجموعة:

- نسبة الربح لكل سهم عادي؛
- السعر السوقي للسهم (قيمة السهم)؛
- نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم؛
- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية.

تساعد نسب السوق والتي تسمى أيضاً بنسب تحليل القيمة للمستثمرين على تقييم ما يمتلكونه من أسهم الشركات وما تدره تلك الأسهم من عوائد، حيث تربط نسب تحليل القيمة بين السعر السوقي لأسهم الشركة المتداولة بالبورصة وبعض المعلومات الواردة بالقوائم المالية مثل توزيعات الأرباح وربحية السهم العادي، وعادة ما تسمى معدلات القيمة أيضاً بمعدلات السوق لأنها تعكس قيمة أسهم الشركة مقارنة بالأوراق المالية الأخرى المتداولة في السوق، وذلك بالربط بين القيمة السوقية للسهم والقوائم المالية للشركة، حيث أن سعر السوق لا يعني الكثير بدون إيجاد العلاقة بينه وبين أرباح الشركة وتوزيعاتها. وفيمايلي نبين معنى لبعض نسب السوق وكيفية حسابها.

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص398.



### 1.6 نسبة الأرباح إلى سعر السهم:

تتضمن هذه النسبة قسمة ربح السهم على معدل سعر السهم في السوق والنتيجة عبارة عن نسبة مئوية، وتعني هذه النسبة تكلفة التمويل لمصدر الملكية (إصدار الأسهم العادية) حيث تقيس نسبة الأرباح إلى سعر السهم العائد الذي يستثمر في الأسواق المالية كتوظيف للأموال في أسهم المؤسسة، تدعى هذه النسبة كذلك بمعدل رسملة الملكية حيث تبين معدل الفائدة المطلوب في السوق المالية لرسملة (خصم) أرباح السهم وتحويلها إلى سعر السهم.<sup>1</sup>

$$\text{نسبة الأرباح إلى سعر السهم} = \frac{\text{أرباح السهم}}{\text{متوسط سعر السهم في السوق}}$$

### 2.6 نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية:

تعتبر هذه النسبة مؤشراً لتقييم المستثمرين للمؤسسة حيث يتوقع أن يدفع المستثمرون سعراً أعلى من القيمة الدفترية لأسهم المؤسسات ذات المردود المرتفع، حيث توضح هذه النسبة ما مدى رغبة حملة الأسهم في سداد علاوة إضافية لأسهم المؤسسة أكبر من القيمة الدفترية للسهم، ويعكس ذلك مدى الإقبال على أسهم مؤسسة ما دون أخرى، وتجدر الإشارة إلى أن القيمة الدفترية للسهم يتم حسابها من خلال قسمة صافي الأصول على عدد الأسهم العادية.

$$\text{نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

فإذا كانت قيمة النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تقوم بأداء جيد حسب تقييم المستثمرين في الأسواق المالية وينعكس ذلك في سعر مرتفع للسهم في السوق، وإذا كانت قيمة النسبة تساوي الواحد فإن هذا يعني تقييم الأسواق المالية لأداء المؤسسة على أنه عادي، وبالتالي فإن سعر السهم في السوق لا يتجاوز القيمة الدفترية للسهم، أما إذا كانت قيمة النسبة أقل من الواحد فإنها تدل على تقييم سيء لأداء إدارة المؤسسة من قبل الأسواق المالية، وبالتالي يكون سعر السهم في السوق أدنى من قيمته الدفترية.<sup>2</sup>

### 3.6 القيمة الدفترية للسهم:

تقيس هذه النسبة القيمة التاريخية لذلك الجزء من أصول المؤسسة الذي تم تمويله بأموال الملكية، وبعبارة أخرى تعبر القيمة الدفترية للسهم عن القيمة المحاسبية للسهم، أي نصيب ذلك السهم من قيمة رأس المال المدفوع

<sup>1</sup> خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص 81.

<sup>2</sup> عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، مرجع سابق، ص 101.

وعلاوة الإصدار الناتجة عن الإصدارات الجديدة لأسهم عادية بسعر يفوق القيمة الإسمية للسهم، والإحتياطات والأرباح المحتجزة المتراكمة على مر السنين والتي تم تنزيلها من الأرباح الصافية لسنوات سابقة.

$$\frac{\text{القيمة الدفترية للسهم}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}} = \text{حقوق المساهمين}$$

القيمة الدفترية للسهم تعتبر واحدة من عدة مفاهيم لقياس قيمة السهم، وهي مؤشر للحد الأدنى الذي يجب أن تكونه قيمة السهم، فإذا كانت المؤسسة تقوم بأداء جيد وتحقق أرباحا تنمو بإضطراب، فإن سعر السهم في السوق يكون عادة أعلى من القيمة الدفترية للسهم، وإذا كان أداء أرباح ونمو المؤسسة عاديا، فإن سعر السهم في السوق يكون في حدود القيمة الدفترية للسهم، أما إذا كان أداء المؤسسة سيئا، أي أنها تخسر فإن سعر السهم في السوق يكون عادة أدنى من القيمة الدفترية للسهم.<sup>1</sup>

#### 4.6 نسبة المدفوع من الأرباح:

تمثل هذه النسبة مؤشر على نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من جملة الأرباح المحققة والمتاحة للتوزيع لهم.

$$\frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية}}{\text{الأرباح المحققة بعد الضرائب وحملة الأسهم الممتازة}} = \text{نسبة المدفوع من الأرباح}$$

هذه النسبة تعكس وجهة نظر الإدارة في الإمكانيات الإستثمارية للمؤسسة، حيث أن إنخفاضها يعني:<sup>2</sup>

- وجود فرص إستثمارية جيدة لدى الشركة وترغب في الإحتفاظ بالأرباح لأجل التوسع فيها؛
- وجود بعض الضغوط خاصة من الدائنين على عدم التوسع في توزيع الأرباح؛
- رغبة الشركة بالإحتفاظ بسيولة عالية لديها.

أما إرتفاع التوزيع فقد يعني:

- وصول المؤسسة إلى مرحلة البلوغ وعدم وجود فرص إستثمارية لديها؛
- رغبة الإدارة في المحافظة على نمو نسب توزيع الأرباح بالرغم من تراجع الأرباح.

إذا تعد نسب السوق ذات أهمية لحملة الأسهم، للمستثمرين المحتملين في الأسهم، لمحلي الأوراق المالية، لبنوك الإستثمار وحتى للمقرضين، فحملة الأسهم والمستثمرين يهمهم معرفة تأثير أداء المؤسسة على

<sup>1</sup> عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، مرجع سابق، ص 99-100.

<sup>2</sup> مفاح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص 400.

الدخل الناتج عن استثمارهم في أسهم المؤسسة، كما يهتمهم قياس العائد على الاستثمار في الأسهم، أما محللو الأوراق المالية وبنوك الاستثمار فيهمهم تحليل أداء المؤسسة وتحديد تأثيره على قيمة أسهم المؤسسة بغية عمل توصيات الاستثمار المناسبة لعملائهم، وتحديد السعر المناسب لإصدارات الأسهم العادية الجديدة التي تضمنها بنوك الاستثمار، كذلك فإن نسب السوق مهمة للمقرضين الذين يرغبون بأن تكون القيمة السوقية لأسهم المؤسسة أكبر ما يمكن لأنهم يعتبرون حقوق الملكية هامش أمان لتغطية ديون المؤسسة، كما أن هذه النسب مهمة لإدارة المؤسسة لقياس تأثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم العادية في السوق، لأن الهدف في الإدارة المالية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم.<sup>1</sup>

### 7. محددات استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي:

على الرغم من قدرة النسب المالية في توفير معلومات مهمة عن قدرات المؤسسة وفي تقييم وضعها المالي، إلا أن هناك بعض المحددات تعيق استخدام النسب المالية لأغراض تقييم الأداء المالي، من أهم هذه المحددات:<sup>2</sup>

- إختلاف طرق تقييم المخزون بين المؤسسات لاسيما الصناعية منها، فالبعض يستخدم طريقة ما يرد أولاً يخرج أولاً (FIFO) في حين مؤسسات أخرى تستخدم طريقة ما يرد أخيراً يخرج أولاً (LIFO) ومثل هذا الإختلاف يجعل من الصعب مقارنة كفاءة إدارة المخزون والربحية بين المؤسسات؛
- إختلاف الطرق المعتمدة في تحديد قيمة الإهلاك السنوي الأمر الذي ينعكس على الربح التشغيلي من العمليات، ويجعل المؤسسات في موقف يصعب المقارنة مع المؤسسات الأخرى، سواء كان الإهلاك للأصول الملموسة أو غير الملموسة (مثل شهرة المحل وبراءات الإختراع)؛
- إن التضخم من العوامل المهمة التي تؤدي إلى نتائج غير حقيقية للنسب المالية، فعلى سبيل المثال الأصول الثابتة تقيم بالتكلفة الدفترية التاريخية وغيرها من الفقرات التي قد تشتري بأسعار مختلفة ويتطلب إدراجها في الميزانية بأسعارها، لذلك إذا لم تعالج آثار التضخم على البيانات المحاسبية، تفقد النسب المالية قيمتها كأداة تحليل؛
- إن النسب المالية تعطي صورة لأداء المؤسسة المالي عند نقطة زمنية محددة، وبالتالي فهي لا تأخذ بعين الإعتبار التغييرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية المعتمدة لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ وقراءة المستقبل.

<sup>1</sup> عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، مرجع سابق، ص 96.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، مرجع سابق ص 110-111.

يضاف إلى ما سبق:<sup>1</sup>

- لا يمكن إستخدام نسبة مالية واحدة للحكم على أداء المؤسسة، لأنها لا تعطي معلومات فعالة عن وضع المؤسسة، بل يجب إستخدام مجموعة من النسب للحكم على المؤسسة، ولكن إذا كان التحليل المالي متعلق بجزء أو بناحية معينة فقط من وضع المؤسسة المالي فإن إستخدام نسبة واحدة أو اثنتين قد يكون كافياً لإعطاء صورة عن الوضع المطلوب؛
- وعند إجراء تحليل النسب من الأفضل إستخدام قوائم مالية مدققة، لأن المعلومات الواردة في قوائم مالية غير مدققة قد لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

إذا النسب المالية أداة مفيدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، حيث يتم توزيع هذه النسب على خمس مجموعات رئيسية، كل منها تستخدم في تقييم وضع ما مرتبط بالهدف من عملية التقييم، فهناك نسب تستخدم لقياس القدرة على توليد الدخل في الأجل القصير، وأخرى لقياس القدرة على السداد في الأجل الطويل... ؛ إن إستخدام النسب المالية لأغراض قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات قد أصبح من الأمور الواسعة الإنتشار، إلى درجة يمكن معها القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن الأداء المالي للمؤسسات ومراكزها المالية بدون إستخدام النسب والمؤشرات المالية بصورة أو بأخرى.

وبالرغم من مزايا النسب المالية في تقييم الأداء المالي إلا أن هناك انتقادات ماثرة للقياس المعتمد عليها، منها أن القياس يكون بمؤشرات تاريخية حول الحدث في الماضي بدلا من تقديم رؤية حول الحدث المستقبلي، لذا تسعى المؤسسات إلى إستخدام أساليب أو طرق أخرى حديثة من شأنها تحقيق الغرض منها.

#### المبحث الرابع: بطاقة الأداء المتوازن:

تعددت تسميات بطاقة الأداء المتوازنة، فهناك من سماها بطاقة الأهداف المتوازنة ومنهم من سماها بطاقة العلامات المتوازنة...، حيث تعد هذه البطاقة إحدى الوسائل الإدارية المعاصرة ومن أهم المفاهيم الإدارية التي تستند إلى فلسفة واضحة في تحديد الإتجاه الإستراتيجي للمؤسسة وقياس مستوى التقدم في الأداء بإتجاه تحقيق الأهداف.

<sup>1</sup> عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، مرجع سابق، ص 68.

## 1. نشأة مفهوم بطاقة الأداء المتوازن:

يعود نشأة مفهوم بطاقة الأداء المتوازن إلى بداية التسعينات الميلادية عندما قام معهد نولن نورتن بإجراء دراسة بعنوان "قياس الأداء في منشأة المستقبل" بمشاركة 12 مؤسسة من مجالات مختلفة وكان المحرك الأساسي للدراسة إقتناع المشاركين بأن طرق قياس الأداء التقليدية المعتمدة على البيانات التاريخية لم تعد تفي بالغرض المطلوب لإتخاذ قرارات فعالة، هذه الدراسة إستغرقت عاما كاملا وكانت النتيجة وضع حجر الأساس لمفهوم بطاقة الأداء المتوازن، وقد تم تلخيص النتائج في كتاب The Balanced Scored<sup>1</sup>.

إن فكرة بطاقة التقييم المتوازن جاءت من خلال العديد من الخبرات الإستشارية في عدة مؤسسات لتحديد طبيعة العملية التخطيطية وعمليات رقابة الأداء للملاءمة لهذه المؤسسات، فالتطور الحاصل في عمل المؤسسات، وإزدياد حدة المنافسة تطلب من إدارات تلك المؤسسات الإهتمام الشمولي بالعمل وبذلك لا يمكن إعتداد مقاييس ومؤشرات مالية ومحاسبية فقط للتعبير عن هذه الشمولية، لهذا تطلب الأمر التغلب على هذه التحديات من خلال إنتقال المؤسسات في تفكيرها من العصر الصناعي إلى العصر المعرفي حيث الشمولية والتركيز على جوانب متعددة من الأداء تعطي المؤسسة قدرة أكبر على الإستمرار والمنافسة وإرضاء العملاء ومختلف أصحاب المصالح.

ونظرا كذلك للتطور الحاصل في مجال المعلومات والمعرفة والذي انعكس إيجابيا على قدرة الإدارة في تطوير مؤشرات واقعية وواضحة في جوانب كان يصعب قياسها وأهملت بشكل كبير، ورغم مقولة أن الذي لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته بوضوح صحيحة في إطارها العام فإن هذه المقولة تعني إهمال الجوانب التي لا يمكن قياسها، بل يفترض أن تطور الإدارة والباحثين مؤشرات قياس واضحة ودقيقة لهذه الجوانب المهمة.<sup>2</sup>

فبطاقة الأداء المتوازن هو نظام يدمج المقاييس الكمية والنوعية معا، ويربط ما بين تقييم الأداء وإستراتيجية المؤسسة، ويعكس صورة شاملة عن أداء المؤسسة، حيث يقيس الأداء من زوايا أربع بشكل متوازن: المنظور المالي، منظور العملاء، منظور العمليات الداخلية، منظور التعليم والنمو.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن "المدخل المعاصر لقياس الأداء الإستراتيجي"، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الأولى 2009، ص 8-9.

<sup>2</sup> وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق، ص 141.

<sup>3</sup> عبد الله صلاح سعود حردان، نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية للبنوك التجارية في الأردن في ضوء التجارب العالمية والواقع الإقتصادي الأردني، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2009، ص 20-21.

يسعى هذا المفهوم إلى تحقيق التوازن بين العناصر المالية وغير المالية لقياس الأداء، بالإضافة إلى التوازن بين التركيز على الأهداف الإستراتيجية القصيرة والطويلة المدى، كذلك الإهتمام بالبيئة الداخلية والخارجية، كما يتم بشكل مستمر تطوير المفهوم الأساسي مع زيادة عمليات التطبيق العملي والإستفادة من نتائجها.<sup>1</sup>

## 2. تعريف بطاقة الأداء المتوازن:

تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها نهج لقياس الأداء يستخدم مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية ذات الصلة بعوامل النجاح المهمة للمؤسسة، ويدمج المقاييس المالية وغير المالية للأداء، وان هذا المنهج يساعد على إبقاء الإدارة مدركة وواعية لكل عوامل النجاح المهمة للمؤسسة.<sup>2</sup>

كما عرفها كابلان واتكنسون عام 1998 على أنها أداة تتم بواسطتها ترجمة رسالة المؤسسة واستراتيجياتها إلى أهداف ومقاييس تقوم على أربعة أبعاد أساسية، هي الأداء المالي ورضا العملاء، وكفاءة الأداء التشغيلي ثم الفرص التي توفرها المؤسسة للعاملين فيها للتعلم والنمو، وبذلك يصبح التنافس فيما بين المؤسسات قائماً على أساس ما يتواجد فيها من روح المبادرة والقدرة على الإبداع والإبتكار أكثر مما هو على أساس ما لديها من أصول ثابتة وملموسة.<sup>3</sup>

## 3. محاور بطاقة الأداء المتوازن:

تحتوي بطاقة الأداء المتوازن على أربعة محاور كل منها يتضمن مقاييس تستخدم في تقييم الأداء، كل محور من هذه المحاور يهتم بوضع المعايير والمقاييس التي ينبغي قياسها للوصول إلى القياس العام للأداء، تتمثل هذه المحاور في:<sup>4</sup>

### 1.3 المحور المالي:

يعد المحور المالي أحد أهم محاور تقييم الأداء، ويمثل نتاج هذا المحور مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف، والوقوف على مستوى الأرباح المتحققة لإستراتيجية المؤسسات بالعمل على تخفيض مستويات التكاليف بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة، يرتكز هذا المحور أيضاً على حجم ومستوى الدخل التشغيلي والعائد

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، مرجع سابق، ص 146.

<sup>3</sup> أحمد يوسف دودين، بطاقة الأداء المتوازنة ومعوقات استخدامها، دار جليس الزمان، عمان، الطبعة الأولى 2010، ص 26.

<sup>4</sup> وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، مرجع سابق، ص 132-137.

على رأس المال المستثمر الناتج من تخفيض التكاليف ونمو حجم المبيعات لمنتجات حالية وجديدة، العائد على حقوق المالكين، العائد على إجمالي الأصول، القيمة الاقتصادية المضافة ونمو التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل.

وتتجلى أهمية هذا المحور في أن كل المقاييس أو المعايير المستخدمة في المحاور الأخرى ترتبط بتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف في المحور المالي، وأن هذا الربط بالأهداف المالية يدرك بصورة واضحة أن الأهداف البعيدة المدى للأعمال تتمثل في إيجاد عوائد مالية للمستثمرين، وكل الإستراتيجيات والمبادرات يفترض أنها تمكن المؤسسات من تحقيق أهدافها المالية.

### 2.3 محور العملاء:

يستلزم من المؤسسات في الوقت الحاضر وضع متطلبات وحاجات ورغبات العملاء في صميم إستراتيجياتها، لما يشكله هذا من أهمية كبيرة تنعكس لنجاح المؤسسة في منافستها مع المؤسسات المنافسة ويقائنها وإستمرارية نشاطها في السوق، ويعتمد ذلك على قدرتها بتقديم السلع والخدمات بجودة عالية وأسعار معتدلة، ومن خلال هذا المحور في هذه البطاقة يتمكن المدراء من ترجمة رسالتهم بخصوص العملاء إلى مقاييس محددة ذات علاقة بإهتماماتهم وإشباع حاجاتهم ورغباتهم.

ويمكن تحديد إهتمامات العملاء بجوانب تتمثل بالوقت، الجودة، الأداء والخدمة، التكلفة، ويحتوي هذا المحور على مقاييس منها رضا العملاء والإحتفاظ بالعملاء وإكتساب عملاء جدد وربحية العملاء وحصصة المؤسسة في السوق من القطاعات المستهدفة.

كما يمكن معرفة أداء المؤسسة لهذا المحور من خلال إستبيان العملاء أو رجال البيع أو من خلال الملاحظة والمشاهدة والرسائل والإتصالات الهاتفية والتغذية العكسية وحجم المبيعات المتحقق بإعتماد المقاييس المشار إليها سابقا ضمن هذا المحور.

### 3.3 محور العمليات الداخلية:

ويقصد به جميع الأنشطة والفعاليات الداخلية الحيوية التي تتميز بها المؤسسة عن غيرها، ومن خلال هذا المحور تجرى مقابلة حاجات العملاء وأهداف حملة الأسهم والمالكين، وعليه فإن المقاييس الداخلية لبطاقة التقييم المتوازن تنبثق من عمليات الأعمال التي لها أثر على رضا العملاء، وتقنياتها المطلوبة لضمان المواصلة

على خط قيادة السوق ويستلزم من المؤسسات أن تقرر ما هي العمليات والكفاءة التي ينبغي أن تتفوق بها ومن ثم تحديد مقاييس هذا التمييز أو التفوق.

### 4.3 محور التعلم والنمو:

يرتكز هذا المحور على الإهتمام بالقدرات الفكرية للعاملين ومستويات مهاراتهم ونظم المعلومات والإجراءات الإدارية للمؤسسة ومحاولة موائمتها للعصر، والعمل على رضا العاملين والمحافظة عليهم ورفع معنوياتهم وزيادة الإنتاجية.

ويمكن قياس رضا العاملين من خلال إجراء مسح بمساهماتهم بالقرارات والتميز بعمل جيد، وتوفير المعلومات للقيام بالعمل كما ينبغي والتشجيع الفاعل من أجل الإبداع والمبادرة، ويمكن قياس المحافظة على العاملين بإستمرارهم بالعمل بالمؤسسة ومدى الإهتمام بهم وحمايتهم وكذلك من نسبة دوران العمل، إذ كلما كانت النسبة مرتفعة فإن هذا مؤشر ينذر بالخطر والعكس صحيح، ونستطيع قياس إنتاجية العاملين بمقاييس إنتاجية العمل المعروفة.

مما سبق يتضح وجود إرتباطات وعلاقات مهمة ما بين معنويات العاملين وهو مقياس محور التعلم والنمو، ورضا العملاء وهو مقياس مهم في منظور العملاء، وكذلك رضا العملاء قد تم ربطه بسرعة دفع الفواتير، وهذا أدى إلى التقليل من الذم المدينة، وبذلك أدى إلى إرتفاع العائد على رأس المال المستخدم، ووجدت أيضا علاقة إرتباط ما بين معنويات العاملين وعدد الإقتراحات المقدمة من العاملين، حيث يتبين أن المحاور الثلاثة تصب في المحور المالي.

### 4. أهداف بطاقة الأداء المتوازن:

تسعى المؤسسات إلى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن، ذلك أن هذه البطاقة من شأنها المساهمة في تحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- تعتبر بطاقة الأداء المتوازن أداة للإدارة الإستراتيجية، حيث تتضمن تخطيط إستراتيجي ينتهي بتحقيق الأهداف، والغايات المحددة في ظل الرقابة والمحاسبة المستمرة، حيث تصبح هذه الإستراتيجية محور إهتمام كل موظف، وبالتالي يمكن إعتبار هذا النظام أداة لترجمة الإستراتيجيات إلى أعمال؛

<sup>1</sup> أحمد يوسف دودين، بطاقة الأداء المتوازنة ومعوقات استخدامها، مرجع سابق، ص 67-68 .



- يوفر نظام بطاقة الأداء المتوازن التوازن بين القياس والتقييم، حيث أن الأمور التي يصعب قياسها مالياً يمكن أن يكون لها تأثير كبير في إستمرار المؤسسة أو فشلها؛
  - يوفر أسلوب بطاقة الأداء المتوازن طريق منظم يربط رؤية المؤسسة المستقبلية بمواردها المادية والبشرية لتحقيق أفضل إستغلال لتلك الموارد؛
  - كذلك تساعد على تكامل البرامج المختلفة للمؤسسة مثل: الجودة، إعادة الهندسة، ومبادرات خدمة العملاء.<sup>1</sup>
  - يمكن المؤسسة من أن تقدم في تقرير واحد معلومات عن الأولويات التي يجب أن تهتم بها المؤسسة: توجيهات العميل، تحسين الجودة، التركيز على فرق العمل، تخفيض وقت تقديم الأصناف الجديدة في الأسواق، وتخفيض الوقت المطلوب لتنفيذ العمل، والتركيز على العمل الجماعي.<sup>2</sup>
- 5. صعوبات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن:**

- نظراً لأهمية هذه البطاقة من جهة وللأهداف التي تصبو إلى تحقيقها من جهة ثانية، هناك بعض المعوقات والصعوبات التي يمكن أن تواجه المؤسسات عند تطبيقها لبطاقة الأداء المتوازن، منها:<sup>3</sup>
- يحتاج إعداد نموذج بطاقة الأداء المتوازن إلى رؤية مشتركة إستراتيجية متفق عليها، لذلك قد لا تكون هناك رؤية معينة متفق عليها أو إذا اتفق عليها قد لا تكون واضحة لكل المستويات الإدارية؛
  - يمكن أن تكون تكاليف بطاقة الأداء المتوازن في قياس الأداء تفوق المنفعة التي يمكن الحصول عليها؛
  - صعوبة تحديد الوزن المرغوب للأهداف الأساسية التي تكون ذات أبعاد متعددة، لذا يجب على الإدارة أن تحدد الأهداف الثانوية التي تمثل موجهاً للأداء وفقاً للأهداف الأساسية؛
  - نقص الموظفين المؤهلين القادرين على التعامل مع نظام بطاقة الأداء المتوازن، والذي يؤدي بالنهاية إلى مقاومة تطبيق هذا النظام، وتكون لديهم إتجاهات سلبية إتجاه استخدام بطاقة الأداء المتوازن وخاصة أنهم لا يدركون أهداف واضحة لها؛
  - عملية وضع وتحديد المقاييس في بطاقة الأداء المتوازن معقدة جداً، وصعوبة تحديد العدد الأمثل من المقاييس المستخدمة التي تظهر الأداء بشكل متكامل؛

<sup>1</sup> الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع، 2010/2009، ص 224.

<sup>2</sup> عبد الرحيم محمد، مدخل قياس الأداء المتوازن المحاور والمميزات، بحث وأوراق عمل المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 221.

<sup>3</sup> أحمد يوسف دودين، بطاقة الأداء المتوازنة ومعوقات استخدامها، مرجع سابق، ص 69-70.

- عدم وجود مقاييس لبعض متغيرات الأداء، حيث أن وجود هذه المقاييس مهم لوضع الإستراتيجيات موضع التنفيذ، وبالتالي فإن عدم وجود مقاييس لقياس متغير ما يؤدي إلى عدم قدرة الإدارة على توجيه أداؤها.

بطاقة الأداء المتوازن تعد من الأدوات التي تستخدم في تقييم أداء المؤسسات، فهي بطاقة تمكن المؤسسات من توضيح رؤيتها وإستراتيجيتها وتترجمها إلى عمل، تحتوي هذه البطاقة على أربعة محاور كل منها يهتم بوضع المعايير والمقاييس التي ينبغي قياسها للوصول إلى القياس العام للأداء، والمحور المالي يعد أحد أهم هذه المحاور، حيث تتجلى أهميته في أن كل المقاييس أو المعايير المستخدمة في المحاور الأخرى ترتبط بتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف في المحور المالي، ونظرا للمزايا الإيجابية التي توفرها هذه البطاقة تسعى المؤسسات إلى تطبيقها والإستفادة من المؤشرات التي تتضمنها.

### المبحث الخامس: الطرق الحديثة لتقييم الأداء المالي

تعاني معايير قياس الأداء المالي، وفي مقدمتها النسب المالية من عدم القدرة على الكشف عما إذا كانت جهود الإدارة قد ساهمت بالفعل في تعظيم ثروة الملاك أم لا، فنسب الربحية على سبيل المثال لا تأخذ في الحسبان بشكل واضح ومباشر تكلفة الأموال التي إستخدمت في تحقيق تلك الأرباح، هذا فضلا عن أنها لا تأخذ في الحسبان ما تتعرض له تلك الربحية من مخاطر أي لا تأخذ في الحسبان معدل العائد الذي يطلبه الملاك، لذا تلجأ المؤسسات إلى تطبيق كل من طريقة القيمة الإقتصادية المضافة، وطريقة القيمة السوقية المضافة، والتي تأخذ بعين الإعتبار ما تتجاهله معايير قياس الأداء المالي التقليدية.

#### 1. طريقة القيمة الإقتصادية المضافة:

عكس الطرق التقليدية في تقييم الأداء المالي، يراعي مدخل القيمة الإقتصادية المضافة كل الإعتبارات التي تجاهلتها الطرق التقليدية في تقييم الأداء المالي، حيث أن هذه الطريقة تعترف بأن حقوق الملكية لها تكلفة شأنها في ذلك شأن الأموال المقترضة، وبناءا عليه فإن كفاءة الإدارة تتوقف على قدرتها على تحقيق عائد للملاك يفوق تكلفة كافة الأموال التي إعتمدت عليها المؤسسة لتحقيق هذا العائد، بما في ذلك أموال الملاك أنفسهم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء، مرجع سابق، ص 345.

### 1.1 مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة :

تستخدم بعض المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة، حيث تقوم القيمة الاقتصادية المضافة بالجمع بين مفاهيم الدخل المحاسبي والتمويل لقياس ما إذا كانت عمليات المؤسسة سوف تزيد من ثروة حملة الأسهم أم لا.<sup>1</sup>

هذا المعيار يرتبط بالعلامة التجارية لمؤسسة (Stern Stewart) في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بدأت المؤسسة بتنفيذ هذا المعيار كمدخل لقياس الأداء منذ منتصف عام 1980م بعد إجراء عدد كبير من التعديلات والتسويات التي تشترك في تأثيرها المباشر وغير المباشر على صافي الربح وكلفة الإستثمار، ومنذ ذلك الوقت بدأ هذا المعيار ينال إهتمام الباحثين في قياس تأثير معيار القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) على القيمة السوقية للمؤسسة، بجانب أن بعض المؤسسات الأمريكية أصبحت تعد نتائج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في تقاريرها السنوية مثل مؤسسة (Infos Technologies) عام 1994، ثم المؤسسة الهندية (HLL) عام 1996 ومؤسسة (BPL) عام 1997 ومؤسسة اليكان في كندا عام 2005.<sup>2</sup>

من وجهة نظر إقتصادية المؤسسة التي تخلق قيمة إقتصادية هي المؤسسة التي يكون العائد على رأس المال أكبر من تكلفة الفرصة البديلة، أي بمعنى أن المؤسسة التي تخلق ثروة هي التي لها عائد أكبر من تكلفة رأس المال (تكلفة الديون مضافا إليها تكلفة حق الملكية)، وفي إطار النظرية المحاسبية والفكر المالي المعاصر فإن مصطلح القيمة الاقتصادية المضافة تم طرحه في منتصف القرن العشرين تحت صيغ ومفاهيم مختلفة من ضمنها الدخل المتبقي (Residual Income) والذي يعرف على أنه الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصوما منه كلفة رأس المال المستثمر. فضلا على أنه:

- مدخل لتقييم أداء المؤسسات على أساس ما أضافته الإدارة من قيمة إقتصادية لحملة أسهمها، وأساس حسابها هو المفهوم النقدي، وليس مفهوم الإستحقاق الذي تقوم عليه المبادئ المحاسبية؛<sup>3</sup>
- مقياس صحيح وواقعي للربح الإقتصادي للمؤسسة في سنة معينة، وهذا يختلف بشكل كبير عن الربح المحاسبي للمؤسسة، فالقيمة الاقتصادية المضافة تقيس الدخل المتبقي بعد دفع جميع تكاليف رأس المال بما في ذلك رأس المال المساهم به، بينما يتم تحديد الربح المحاسبي دون طرح تكاليف رأس المال المساهم به.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سابق، ص 1014.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، مرجع سابق، ص 136.

<sup>3</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء، مرجع سابق، ص 480.

<sup>4</sup> عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، مرجع سابق، ص 277.

## 2.1 حساب القيمة الاقتصادية المضافة:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الدخل + مصروف الفوائد - الأعباء الرأسمالية.<sup>1</sup>

بالنسبة للقيم التي تستخدم في حساب القيمة الاقتصادية المضافة تؤخذ من القوائم المالية ما عدا تكلفة رأس المال، هذه الأخيرة تشمل المتوسط المرجح للعوائد المطلوبة من المساهمين والمقرضين، بالنسبة لهذه التكلفة فهي تختلف باختلاف مستوى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك نفترض دائما أن الإهلاك الاقتصادي لأصول المؤسسة مساوي تماما للإهلاك المحاسبي المستخدم للغايات المحاسبية والضريبية، وعند حساب القيمة الاقتصادية المضافة نجدها تأخذ إحدى القيم التالية:<sup>2</sup>

- قيمة موجبة:

تشير القيمة الموجبة للقيمة الاقتصادية المضافة إلى الزيادة في ثروة المساهمين وبظل حين إذن إسم المؤسسة جذابا؛

- قيمة سالبة:

فإن المساهمين سوف يكونون غير سعداء بتقدم المؤسسة وبيع أسهمها، مما ينتج عنه نقص في أسعار الأسهم، وتقوم المؤسسات المختلفة بحساب القيمة الاقتصادية المضافة من أجل الوفاء بإحتياجاتها.

توفر القيمة الاقتصادية المضافة مقياس جيد عن مقدار الإضافة التي حققتها المؤسسة لأصحاب الأسهم، وعلى هذا الأساس فإذا ركز المديرين على القيمة الاقتصادية المضافة فإن ذلك يعني أنهم في الطريق الصحيح نحو تعظيم ثروة الملاك، ويلاحظ أيضا أن القيمة الاقتصادية المضافة يمكن إستخدامها أيضا للأقسام الرئيسية داخل المؤسسة وفي هذه الحالة يتم وضع نظام حوافز للمديرين على أساس مدى ما يحققونه من قيمة اقتصادية مضافة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، مرجع سابق، ص 1014.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 1015.

<sup>3</sup> محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 103.

ويرى Stern and Stewart أنه إذا ما طبقت المؤسسة نظام القيمة الاقتصادية المضافة فإنه يمكن صياغة نماذج القراءات والرقابة عليها، وتوصيلها وتقييمها على أساس واحد متنسق ألا وهو الثروة الإضافية التي يمكن أن يخلقها أو يبدها تصرف أو إجراء ما، حيث يمثل مقياس القيمة الاقتصادية المضافة ما يلي<sup>1</sup>:

- مقياس للأداء يرتبط بصورة مباشرة بخلق الثروة لحملة الأسهم؛
- يوضح التحسين المستمر والحقيقي لثروة حملة الأسهم؛
- يمكن من توجيه كافة القرارات ابتداء من قرارات الموازنة التشغيلية إلى الموازنة الإستثمارية إلى التخطيط الإستراتيجي.

### 3.1 أهمية القيمة الاقتصادية المضافة:

بالنظر إلى أهمية القيمة الاقتصادية المضافة تعد اليوم من الموضوعات الساخنة في الفكر المالي المعاصر لأغراض تقييم الأداء الداخلي والخارجي، لهذا فإن أهمية هذا المعيار تكمن في الآتي<sup>2</sup>:

- يوضح المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين؛
- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل؛
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب إهتمامات المدراء وحملة الأسهم العادية؛
- أداة للمفاضلة بين الفرص الإستثمارية المتوقعة؛

### 2. طريقة القيمة السوقية المضافة :MVA Market Value Added

شهدت القيمة الاقتصادية المضافة كمفهوم وتطبيق صدى واسع بين المستثمرين ومحلي الأوراق المالية كونها سوقت مع معيار القيمة السوقية المضافة من قبل مؤسسة Stern Stewart الذي وصفته المؤسسة معياراً لتقييم القيمة السوقية للأسهم، هذا بالإضافة إلى أن النظرية المالية اقترحت على أن القيمة السوقية للمؤسسة تعتمد بشكل مباشر على القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية، ومن هنا جاءت أهمية القيمة السوقية المضافة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص 198.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، مرجع سابق، ص 140 - 141.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 143-144.

## 1.2 مفهوم القيمة السوقية المضافة:

إن هدف أي مؤسسة (مؤسسة مساهمة) هو تعظيم ثروة أصحاب الأسهم، ولا شك أن هذا الهدف يعود بالفائدة على حملة الأسهم في نفس الوقت الذي يتحقق فيه الفائدة أيضا للاقتصاد الوطني وذلك عن طريق التأكد من أن الموارد قد تم تخصيصها بصورة فعالة، ويتم تعظيم ثروة الملاك عن طريق تعظيم الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية (والتي يتم تقديمها بواسطة الملاك في البداية وتسجيلها في دفاتر المؤسسة) ويطلق على هذا الفرق القيمة السوقية المضافة.<sup>1</sup>

يقصد بالقيمة السوقية المضافة (MVA) الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين، ووفقا للمؤسسة المسوقة فإن القيمة السوقية المضافة تمثل إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، ولذلك فإن هذا المعيار مقياس للمؤسسات الناجحة التي تحقق قيمة سوقية مضافة موجبة كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.<sup>2</sup>

## 2.2 العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة :

تتأثر القيمة السوقية المضافة بالعوامل الآتية:<sup>3</sup>

- معدلات النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لا بد أن تكون معدلات النمو هذه تفوق كلفة رأس المال المستثمر؛
- إنتاجية الدينار المستثمر، وكلما زادت هذه الإنتاجية في ظل ثبات رأس المال المستثمر أو إنخفاض كلما زادت القيمة السوقية المضافة، لا سيما في ظل إنخفاض أو ثبات كلفة رأس المال؛
- الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين .

## 3.2 طرق حساب القيمة السوقية المضافة: توجد عدة طرق يمكن إستخدامها في حساب هذه القيمة، منها:<sup>4</sup>

- الطريقة الأولى: القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق الملكية - حقوق الملكية التي وفرها المساهمون.
- الطريقة الثانية: القيمة السوقية المضافة = عدد الأسهم المصدرة × سعر الأسهم - إجمالي حقوق الملكية.

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 94.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، مرجع سابق، ص 145.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 145 - 146.

<sup>4</sup> محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص 95.

- الطريقة الثالثة: وفقا لهذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة والمتوقعة مستقبلا، بمعنى آخر وبموجب هذه الطريقة فإنه يتم خصم التدفق النقدي المتحقق من القيمة الاقتصادية المضافة بمعدل خصم مساويا إلى المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال وذلك كما يلي:<sup>1</sup>

$$MVA = EVA1/(1-WACC)^1 + EVA2/(1-WACC)^2 + EVA3/(1-WACC)^3 \dots$$

(1-WACC): معدل خصم يستخرج من الجداول المالية.

EVA قيمة التدفق النقدي السنوي.

عند حساب القيمة السوقية المضافة يمكننا أن نحصل على نتيجة موجبة، وتعني أن المؤسسة تخلق قيمة وتساعد على زيادة ثروة المساهمين، وبالتالي زيادة قيمة رأس المال المستثمر، أو نتيجة سالبة وتعني فشل المؤسسة في زيادة ثروة المساهمين وبالتالي سوف تتخفف قيمة رأس المال المستثمر.

مما سبق نقول أن القيمة السوقية للمؤسسة تعتمد بشكل أساسي على القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة، وأن المستثمرين يدفعون السعر لأسهم المؤسسة وفقا للعلاوة أو الخصم الذي تحققه القيمة الاقتصادية المضافة على القيمة الدفترية لحق الملكية.

### 3. ملاحظات حول القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة:

ما يلاحظ بعد استعراضنا لكل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة مايلي:

- تحسب القيمة الاقتصادية المضافة لفترة واحدة، بينما تحسب القيمة السوقية المضافة لسلسلة من الفترات أو قد تحسب إلى ما لا نهاية، وعليه فالقيمة الاقتصادية المضافة هي الفائض من القيمة الناتج عن مركز مسؤولية أو مؤسسة لفترة واحدة، بينما القيمة السوقية المضافة هي تراكم القيم الناتجة عن المؤسسة لفترة طويلة، كما تستعمل القيمة الاقتصادية المضافة لغرض قياس الأداء الداخلي للمؤسسة، في حين تقيس القيمة السوقية المضافة الأداء من وجهة نظر خارجية؛<sup>2</sup>
- القيمة السوقية المضافة تقيس أثر الممارسات والتصرفات الإدارية منذ نشأة المؤسسة، في حين نجد أن القيمة الاقتصادية المضافة تركز على الفعالية الإدارية في سنة واحدة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، مرجع سابق، ص 146-148.

<sup>2</sup> هوارى سويبي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع، 2010/2009، ص 62.

<sup>3</sup> محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص 102.

خلاصة الفصل الثالث

الأداء المالي من أهم محاور الأداء إستخداما وقدماء في قياس وتقييم الأداء في المؤسسة، حيث يرتكز هذا المحور على مجموعة من المقاييس تستخدم في الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، والوقوف على مستوى الأرباح المحققة، ومن المقاييس التي يتضمنها هذا الأداء المالي نجد حجم ومستوى الدخل التشغيلي، العائد على حقوق المالكين، العائد على إجمالي الأصول، القيمة الإقتصادية المضافة...؛

تولي المؤسسات إهتمام كبير لهذا الأداء، ذلك أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تساعد مستخدمي القوائم المالية في تحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة، والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

بالإضافة إلى أن الأداء المالي المتفوق يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لإقتناص فرص الإستثمار المختلفة، ويساعد على تلبية احتياجات مختلف أصحاب المصالح والحقوق، كما أن المؤسسات التي تتفوق على غيرها من المؤسسات الأخرى في ميدان الأداء المالي يضمن لها هذا الأداء مركزا تنافسيا، ويفتح أمامها المجال نحو تعزيز وتطوير مركزها التنافسي.

ونظرا لأهمية الأداء المالي تعمل المؤسسات على تقييمه بهدف:

- متابعة مدى تنفيذ المؤسسة لأهدافها المالية المحددة ؛
  - الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي ؛
  - تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة؛
  - التأكد من إستخدام وإستغلال الموارد المالية المتاحة والمتوفرة تحت تصرف المؤسسة أفضل إستخدام.
- ولتقييم أداءها المالي تعتمد المؤسسة في ذلك على مجموعة من النسب أو الطرق التي يوفرها التحليل المالي وعلى القوائم المالية وما تحتويها من بيانات ومعلومات، وفي ظل تطبيق المؤسسات الجزائرية لمعايير التقارير المالية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي نجد أن لهذه المعايير تأثير على القوائم المالية، وكذا على العناصر التي تتكون منها، ولكن هل لهذه التغيرات تأثير على تقييم الأداء المالي أم لا؟ وهذا ما سنحاول توضيحه في الفصل الموالي.



## الفصل الرابع:

# مساهمة المعيار المحاسبي الدولي 1 في تقييم الأداء المالي

## تمهيد:

يقوم المحلل المالي بتقييم الأداء المالي للمؤسسة معتمداً في ذلك على أدوات تقييم الأداء المالي وعلى القوائم المالية، وما تحتويه هذه الأخيرة من عناصر وبيانات محاسبية ومبالغ ذات أهمية وقيمة بالنسبة لعملية التقييم، إن القيام بعملية التقييم ليس هدفاً في حد ذاته وإنما هو أداة ضرورية لعلاج الأخطاء ووضع خطة لتطوير وتحسين الأداء المالي للمؤسسة مستقبلاً.

ومع تطبيق المؤسسات الجزائرية لمعايير التقارير المالية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد نلاحظ أن القوائم المالية المعدة وفقاً لهذا النظام تتضمن معلومات تختلف عن تلك التي كانت تعد في ظل المخطط المحاسبي الوطني، وبما أن عملية التقييم تستند بالدرجة الأولى على القوائم المالية فإن لهذه القوائم تأثيراً على عملية التقييم.

حيث ما يلاحظ على معايير التقارير المالية الدولية أنها تساهم بالدرجة الأولى في تسهيل عملية التقييم من خلال عرضها لقوائم مالية شفافة جاهزة للتقييم المالي، إضافة إلى أن هذه القوائم أصبحت تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة من خلال مبادئها المحاسبية وخاصة المبدأ المحاسبي الجديد أسبقية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني، والذي يسمح بإدراج عناصر جديدة ضمن القوائم المالية، كما تساهم معايير التقارير المالية الدولية في تحقيق ما يسمى بجودة المعلومة المحاسبية، التي أصبحت مطلب وإهتمام كل من له علاقة بالقوائم المالية، نظراً لأهمية ما تحتويه هذه القوائم في صنع القرارات وفي عملية تقييم الأداء المالي.

ضمن هذا الفصل سيتم توضيح أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية على عملية التقييم المالي، وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي الجزائري المستمد من هذه المعايير، حيث سيتم عرض أثر النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية، من حيث مكوناتها وعناصرها، إضافة إلى مساهمة المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، كما يتضمن هذا الفصل دراسة ميدانية تم إجرائها في ثلاثة شركات نوضح من خلالها أثر تطبيق هذه الشركات للنظام المحاسبي المالي على نتائج النسب المالية.

## المبحث الأول: مساهمة المعيار المحاسبي الدولي 1 في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

تساهم معايير التقارير المالية الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية وما يتضمنه من إعتبرات- والتي تم التطرق لها في الفصل الثاني- في تحقيق ما يسمى بجودة المعلومة المحاسبية، حيث أصبحت هذه الجودة محل إهتمام ومطلب كل من له علاقة بالقوائم المالية نظرا لأهمية القوائم المالية في صنع القرارات وفي عملية التقييم المالي. ضمن هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم الجودة المحاسبية وبيان الخصائص الواجب توافرها حتى يتم تحقيقها، كما سيتم كذلك بيان كيف تساهم الإعتبرات التي يتضمنها المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في تحقيق هذه الجودة.

### 1. مفهوم جودة المعلومة المحاسبية:

نظرا لدور ولأهمية المعلومة المحاسبية في صنع القرارات ونظرا لأن هناك مجال للمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي، يعمل المحاسب على إختيار وتطبيق الطرق والأساليب المحاسبية التي من شأنها المساهمة في إنتاج معلومة محاسبية ذات جودة. وفي هذا الإطار يقصد بجودة المعلومة المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة.<sup>1</sup>

ففي ظل التغيرات التي تحدث في بيئة المؤسسات أصبح للمعلومة المحاسبية أهمية كبيرة ودور أكبر في صنع القرارات، وحتى تحقق المعلومة المحاسبية الغاية المطلوبة منها يجب أن تتصف هذه المعلومة بمجموعة من الخصائص الضرورية المطلوبة من قبل المستفيدين في الحالة التي تستخدم فيها والتي تجعل منها ملائمة لحاجات مختلف المستفيدين، تعرف هذه الخصائص على أنها خصائص نوعية، تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين في إتخاذ القرارات الإقتصادية، والخصائص النوعية هي خاصية الملاءمة، والموثوقية أو إمكانية الإعتماد عليها.

### 2. أهمية تحديد خصائص جودة المعلومة المحاسبية:

تكمن أهمية تحديد خصائص جودة المعلومة المحاسبية في أهمية المعلومة المحاسبية في حياة المؤسسات وفي نجاح المدراء صانعي القرارات إلى جانب:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 194-195.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 195.

- أن تحديد هذه الخصائص تعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي؛
- كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة؛
- والهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو إستخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

### 3. الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية:

إذا وحتى تحقق المعلومة المحاسبية الغاية المطلوبة منها، يجب أن تتصف هذه المعلومة بمجموعة من الخصائص الضرورية المطلوبة من قبل المستخدمين في الحالة التي تستخدم فيها والتي تجعل منها ملائمة لحاجات مختلف المستخدمين.<sup>1</sup> وتتحقق المنفعة المرجوة من المعلومة المحاسبية شرط توافر خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملائمة والثقة أو إمكانية الإعتماد على المعلومات، وإذا فقدت المعلومات المحاسبية أيًا من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين.<sup>2</sup> وفيما يلي نتطرق لمفهوم هاتين الخاصيتين ومكونات أو مقومات كل منها.

#### 1.3 خاصية الملائمة:

حتى تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

وهناك وجهان للملائمة فحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة إسترجاعية أو توكيدية، والملاحظ أن الدورين التنبؤي والتوكيدي للمعلومات متداخلان، فعلى سبيل المثال: المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها تفيد المستخدمين في التنبؤ بقدرة المؤسسة في إستغلال الفرص وقدرتها

<sup>1</sup> محمد آل فرج الطائي، رأفت سلامة محمود سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل، عمان، 2012، ص 147.

<sup>2</sup> رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل، عمان، 2006، ص 199.

على مقاومة الأوضاع المعاكسة، وتؤدي نفس المعلومات دورا توكيديا بما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول -مثلا- الطريقة التي يتوجب هيكلة المؤسسة بموجبها ونتائج العمليات التي خطط لها.

وغالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها عندما تصبح مستحقة، وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة حتى تعزز القدرة على عمل تنبؤات من التقرير المالي، من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال: تتعزز القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح على حده لكل من البنود العادية وغير العادية وغير المتكررة، وهذا ما توفره قائمة الدخل وفقا للنظام المحاسبي المالي.

إذا المعلومة الملاءمة هي تلك المعلومة القادرة على إحداث تغيير في إتجاه القرار، أما إذا لم تكن المعلومة مؤثرة في القرار فهي ليست ملاءمة بالنسبة لهذا القرار، والمعلومة الملاءمة هي تلك المعلومة التي يؤدي غيابها عادة إلى إتخاذ قرارات خاطئة، فالملاءمة يشترط فيها قدرة المعلومات على إحداث تغيير في إتجاه قرار مستخدم معين.

### 2.3 مقومات خاصية الملاءمة:

وكما تم التطرق له أعلاه، وحتى تكون المعلومات ملاءمة يلزم توافر ثلاثة مقومات أو خصائص فرعية تمثل مكونات الملاءمة، فأولا يجب أن يتم إعداد المعلومات بحيث تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب وهذا ما يعرف بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن، ذلك أن المعلومات المتأخرة تكون عادة عديمة المنفعة، كذلك ولكي تكون المعلومات ملاءمة يجب أن يكون لها القدرة على التقييم الإرتدادي للتنبؤات والقرارات السابقة، أو أن تتسم بالقدرة التنبؤية والقدرة على التقييم الإرتدادي في آن معا، وفيمايلي نتطرق إلى هذه المكونات.

#### 1.2.3. التوقيت الملائم:

يقصد بالتوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية إتخاذ القرارات، فالمعلومات غير المتوفرة في حينها أو عند الحاجة إليها لن يكون لها تأثير على القرار.

## 2.2.3. القدرة على التنبؤ بالمستقبل:

لكي يكون للمعلومات تأثير على عملية إتخاذ القرار يجب أن تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل أو أن تؤدي هذه المعلومات إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية. إن خاصية القدرة على التنبؤ ليس معناها أن تكون الأرقام المحاسبية في ذاتها تنبؤات عن نتائج الأحداث في المستقبل وإنما كل ما يقصد بها أنه في الإمكان الإعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤات اللازمة من قبل متخذ القرار.

## 3.2.3. القدرة على التقييم الإرتدادي للتنبؤات السابقة:

خاصية التقييم الإرتدادي أو كما تسمى أيضا بالتغذية الإسترجاعية، لا تقل أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ، ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.<sup>1</sup>

## 3.3 خاصية الموثوقية:

وهي خاصية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها، وحتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

ويمكن أن تكون المعلومات ملاءمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها، لدرجة أن الإعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً، فعلى سبيل المثال: إذا كانت مشروعية الأضرار المطالب بها ومبلغها بموجب إجراء قانوني موضع نزاع، فإن إعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية من الممكن أن يعد غير مناسب، إلا أنه من الممكن أن يكون مناسباً الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة.

<sup>1</sup> عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 200.

## 4.3 مقومات خاصية الموثوقية:

بالنسبة لخاصية الموثوقية، فهذه الأخيرة تتكون من ثلاثة مقومات أو خصائص فرعية تتمثل في:

## 1.4.3. الصدق في التعبير:

يقصد بالصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل العمليات المالية بصدق والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول، فعلى سبيل المثال، يجب أن تمثل قائمة المركز المالي بكل صدق كافة العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحقوق ملكية للمؤسسة بتاريخ إعداد القوائم المالية وفقاً لمقاييس الإعراف.

## 2.4.3. القابلية للتحقق:

تعني هذه الخاصية أن القياس المحاسبي موضوعي، لأنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس، إن مصطلح قابلية التحقق هو المصطلح الحالي البديل لشرط الموضوعية الذي يجب أن يتوافر في أي قياس علمي، أي أن القياس العلمي يجب أن يكون خالياً من التحيز الشخصي.<sup>1</sup>

## 3.4.3. الحياد:

إن مصطلح الحياد قريب جداً من مصطلح الخلو من التحيز، ولكنه ليس متطابقاً معه، فالحياد يعني أن القائم بالقياس ليس متحيزاً لنتيجة يحددها مسبقاً، وهي تعني تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج محددة مسبقاً أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

فالتقرير المالي لا يعتبر محايداً إذا كان إختياراً أو عرض المعلومات يؤثر على عملية إتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً، ويقصد بذلك أن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية هو خدمة كافة الأطراف دون أي تحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمة جهة معينة دون أخرى، وهذا لا يعني أن يكون

<sup>1</sup> رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص 207-208.

تأثير هذه المعلومات على الأفراد وسلوكهم بشكل متساوي، ويعني الحياد أو عدم التحيز كذلك أنه يجب عدم إختيار معلومات بشكل ينتج عنه تفضيل أو محاباة جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى، أي أن هذه الصفة تهتم بما إذا كانت بيانات القوائم المالية متحيزة أم لا ذلك أن القوائم المالية تعرض بشكل يخدم أغراضاً عامة وليس لطرف محدد بذاته.

إذا هذه هي الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلومة المحاسبية الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين أكثر أو أقل فائدة في مجال إتخاذ القرارات، إلا أنه نجد أن مستوى جودة المعلومة المحاسبية لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية لهذه المعلومة وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات.

وبهدف الإستغلال الأمثل للقوائم المالية وما تحتويه من معلومات، تسعى المؤسسات إلى تبني معايير التقارير المالية الدولية نظرا لأهمية هذه المعايير ونظرا لمساهمتها في تحقيق ما يسمى بجودة المعلومة المحاسبية، ومن بين وأهم المعايير التي تسعى المؤسسات إلى تطبيقها نجد المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، وما يتضمنه من إعتبرات.

#### 4. المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية.

وكما ذكرنا سابقا إهتمت لجنة معايير المحاسبة الدولية بالقوائم المالية، حيث أفردت معيارا خاصا بهذا الموضوع وهو المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، والذي يهدف إلى وصف أساس عرض القوائم المالية لضمان إمكانية مقارنة الوضع المالي للمؤسسة للسنوات الماضية، أو مقارنتها مع المؤسسات الأخرى.<sup>1</sup>

كما يقدم هذا المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية والإرشادات حول هيكلها والمتطلبات الدنيا لمحتواها، ويحدد أيضا مكونات القوائم المالية التي تعتبر في مجملها مجموعة كاملة من القوائم المالية.

تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات لأصحاب المصلحة حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية من خلال تقديم معلومات حول الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الخاصة بها. تتمثل القوائم المالية الواجب عرضها وفق المعيار المحاسبي الدولي 1 في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة تبين التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

<sup>1</sup> Stéphan Brun, *l'essentiel des Normes comptables internationales IAS/IFRS*, Op. Cit, P 50.



## 5. الإعتبارات العامة لإعداد وعرض القوائم المالية:

تضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية، وكما تم التطرق له في الفصل الثاني مجموعة من الإعتبارات الواجب مراعاتها وأخذها بعين الإعتبار عند إعداد وعرض القوائم المالية، تتمثل هذه الإعتبارات في:

1.5 العرض العادل والإمتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:<sup>1</sup>

يشير العرض العادل إلى أن القوائم المالية تعرض بصورة عادلة كل من المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، ويقتضي العرض العادل التمثيل الصادق لآثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى وفقاً لتعريفات ومعايير الإعراف بالأصول والإلتزامات والدخل والمصاريف الواردة في إطار مجلس معايير المحاسب الدولية، ويتوقع أن يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع الإفصاح الإضافي عند الحاجة، إلى بيانات مالية تحقق العرض العادل.

بموجب المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، ينبغي على المؤسسات إعداد بيان إمتثال صريح للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ملاحظاتها إذا كانت بياناتها المالية تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وفي ظروف نادرة جداً، إذا اعتقدت الإدارة أن الإمتثال لمتطلب معين في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيكون مضللاً جداً بحيث يتعارض مع أهداف القوائم المالية كما هي محددة في إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية، عند إذن يسمح للمؤسسة بالتخلي عن المتطلب (الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) شريطة أن لا يمنع الإطار التنظيمي ذو الصلة مثل هذا التخلي، ويشار إلى هذا بالتجاوز العادل والصحيح في بعض الإختصاصات.

وفي بعض الظروف يكون لزاماً على المؤسسة التي تحيد عن تبني متطلب ما في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تفصح عما يلي:

- بأن الإدارة خلصت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية؛
- بأنها إمتثلت لكافة المعايير والتفسيرات المعمول بها إلا أنها تخلت عن تبني متطلب معين لتحقيق عرض عادل؛

<sup>1</sup> عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص 13-14.

- عنوان المعيار أو التفسير الذي تخلت المؤسسة عن الإلتزام به وطبيعة التخلي، بما في ذلك المعاملة التي يقتضيها المعيار أو التفسير، والسبب وراء كون تلك المعاملة مضللة في الظروف بحيث تتعارض مع هدف القوائم المالية كما هي محددة في الإطار والمعاملة التي تم تبنيها؛
  - الأثر المالي لهذا التخلي على كل بند في القوائم المالية لكل فترة معروضة؛
- إن إعداد القوائم المالية بما ينسجم ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية إضافة إلى توفير الإفصاح الضروري سيحقق التمثيل العادل للقوائم المالية.

### 2.5 الإستمرارية:

يجب تقديم القوائم المالية على أساس فرض الإستمرار ما لم تكن الإدارة متجهة نحو التصفية أو تنوي إيقاف عملياتها، وإذا لم تقدم المؤسسة قوائمها المالية على أساس فرض الإستمرار، فإن هذه الحقيقة والمنطق وراء عدم استخدام فرض الإستمرار يجب الإفصاح عنه، كذلك يجب الإفصاح عن عدم التأكد المتعلق بالأحداث أو الظروف التي تؤدي إلى الشك الجوهرى في قدرة المؤسسة على الإستمرار.<sup>1</sup>

### 3.5 أساس الإستحقاق المحاسبي:

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 1 يجب إعداد القوائم المالية حسب أساس الإستحقاق بإستثناء قائمة التدفقات النقدية، ووفقا لأساس الإستحقاق المحاسبي يتم الإعتراف بالأصول والإلتزامات عندما تكون مستحقة الدفع أو القبض وليس عند دفعها أو قبضها فعليا، وبعبارة أخرى يتطلب هذا الأساس الإعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم وكذلك الإعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، أي دون الأخذ بعين الإعتبار واقعة الدفع أو القبض النقدي.

### 4.5 إتساق العرض:

معنى ذلك أنه يجب على المؤسسة أن تحافظ على عرض وتصنيف البنود في فترات متتابعة إلا إذا كان هناك بديل أكثر ملاءمة أو إذا إقتضى معيار معين ذلك، إلا أنه يمكن الخروج عن الإتساق في أحد الحالتين التاليتين:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> هيني فان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية، مرجع سابق، ص 27.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 26.

- عند حدوث تغيير في أحد معايير المحاسبة الدولية، مما يتطلب ضرورة التغيير في عرض أو تصنيف بند معين؛

- عند حدوث تغيير في الظروف الخاصة بالمؤسسة، مما يتطلب ضرورة تغيير في تصنيف أو عرض البند المعني، كما قد يحدث التغيير في العرض أو التصنيف إذا كان هذا التغيير سيؤدي إلى عرض وتقديم بيانات أكثر موثوقية وملاءمة لمستخدمي القوائم المالية.

كما يشير الإتساق كذلك إلى الثبات في استخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، وقد يكون الإتساق متعلق بالمعالجات المحاسبية كمعالجة الإهلاك بأحد الأساليب التي أقرتها معايير التقارير المالية الدولية، أو تقييم المخزون بأحد طرق التقييم التي تضمنها المعيار 2 المتعلق بالمخزون، أما فيما يتعلق بالقوائم المالية فالإتساق يرتبط بالعرض والتصنيف لبند القوائم المالية من فترة لأخرى كشكل الميزانية، وأسلوب إعدادها، وكذلك شكل وإعداد قائمة الدخل.

للإتساق أهمية تكمن في قابلية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمقارنة، ولذلك فإذا تم تغيير في طريقة العرض والتصنيف فيجب إعادة عرض المعلومات المقارنة على الأسس الجديدة.

### 5.5 الأهمية النسبية ومستوى التجميع:

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية.<sup>1</sup> وتعني الأهمية النسبية كذلك إعتبار بند معين هام نسبة إلى بنود أخرى، ويترتب على ذلك إختلاف في المعاملة المحاسبية أو طريقة العرض، مثل إعتبار بعض تكاليف الأصول منخفضة القيمة مصاريف إيرادية استناداً إلى أهميتها نسبة إلى إجمالي الأصول.

أما في ما يتعلق بالأهمية النسبية للعرض فذلك يعني أن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية، ويمكن تجميع البنود غير المماثلة فقط عندما تكون منفردة لا تتمتع بالأهمية النسبية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أحمد حلمي جمعة، الريادية في المحاسبة والتدقيق، دار صفاء، عمان، 2011، ص 91.

<sup>2</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، مرجع سابق، ص 101.

## 5.6 المقاصة:

وفق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، فإنه لا يمكن إجراء المقاصة بين الأصول والخصوم من جهة، وبين الإيرادات والمصاريف من جهة ثانية، إلا إذا كانت عملية المقاصة مسموح بها من طرف معيار أو تفسير محاسبي آخر.<sup>1</sup> ومع ذلك فإن المكاسب أو الخسائر غير الجوهرية والمصروفات المرتبطة بها والتي تنشأ من معاملات وأحداث متشابهة يمكن أن يتم إجراء مقاصة بينهما.

## 5.7 المعلومات المقارنة:

ينبغي إعداد التقارير بالمعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة إلى جانب إفصاح الفترة الحالية، إلا إذا طلب غير ذلك، وفي حال وجود تغيير في عرض أو تصنيف البنود في القوائم المالية، ينبغي إعادة تصنيف المعلومات المقارنة بصورة مناسبة، إلا إذا كان من غير العملي القيام بذلك.<sup>2</sup>

## 5.8 تكرار إعداد التقارير:

يجب على المؤسسة عرض مجموعة كاملة من القوائم المالية (بما فيها المعلومات المقارنة) سنويا على الأقل، وعندما تغير المؤسسة نهاية فترة إعداد التقارير المالية لها وتعرض القوائم المالية لفترة تزيد أو تقل عن سنة فإنه على المؤسسة الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية، والسبب وراء استخدام فترة أطول أو أقل من سنة، وحقيقة أن المبالغ المعروضة في القوائم المالية ليست مقارنة بشكل كامل، ولأسباب علمية، قد تفضل بعض المؤسسات إعداد قوائمها المالية لفترة 52 أسبوع، ونظرا لعدم وجود فروقات ذات أهمية نسبية في هذه الحالة مقارنة مع حالة إعداد القوائم لسنة كاملة، فقد سمح المعيار بذلك.<sup>3</sup>

إذا هذه هي الإعتبارات التي تضمنها المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية والواجب مراعاتها عند إعداد وعرض القوائم المالية، ذلك أن الإلتزام بها يساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

## 6. دور المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

كما ذكرنا سابقا، تسعى المؤسسات إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية نظرا لمزاياها ولدورها في تحسين العمل المحاسبي. إن الإعتماد على المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية يساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ذلك أن هذا المعيار تضمن إعتبارات تساهم في تحقيق الهدف والدور المنتظر من

<sup>1</sup> Robert Obert, *Pratique des normes IFRS*, Op, Cit, P60 .

<sup>2</sup> عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص 15.

<sup>3</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 28.

المعلومة المحاسبية وخاصة في مجال صنع القرارات. فبالنسبة للخاصية الرئيسية الأولى الملاءمة يمكن تحقيقها من خلال:

- المعيار المحاسبي الدولي يمكن من قراءة وفهم القوائم المالية، حيث سابقا كان من ضمن نقائص أو سلبيات القوائم المالية هو عدم ملاءمتها لإتخاذ القرارات من طرف مستخدميها وخاصة الأجانب، نظرا لأن هذه القوائم يتم إعدادها وفقا لمبادئ وقواعد محاسبية محلية تختلف من دولة لأخرى، هذا الاختلاف يؤدي إلى صعوبة قراءة القوائم المالية، ومن ثم نقول على أن هذه القوائم وما تحتويها غير ملاءمة بالنسبة لمستخدميها، لكن المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية وما يتضمنه من إعتبرات يمكن من تحقيق خاصية الملاءمة، حيث أن الإعتبرات التالية:

✓ العرض العادل والإمتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؛

✓ الإتساق في العرض؛

✓ الأهمية النسبية؛

✓ عدم التقاص؛

✓ المعلومة المقارنة.

كل هذه الإعتبرات تجعل القوائم المالية ملاءمة وبالتالي تمكن مستخدميها من القدرة على التنبؤ وكذا القدرة على التقييم الإرتدادي والقيم بالمقارنة. أما بالنسبة لخاصية الموثوقية فيمكن تحقيقها من خلال الإلتزام بالإعتبرات التالية:

- ومن خلال الإتساق في العرض ومن خلال الأهمية النسبية يمكن تحقيق خاصيتي إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات والحيادية، وذلك بعدم حذف أو تجاهل أو إغفال كل عبارة أو عنصر من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في قرار مستخدم القوائم المالية وما تحتويها من معلومات محاسبية.
- العرض العادل والإمتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، هذا الإعتبر من شأنه أن يساهم في تحقيق خاصية صدق التمثيل والحيادية والتي تعد أحد الخصائص الفرعية لخاصية الموثوقية؛
- ومن خلال إعتبر المقاصة يمكن تحقيق خاصية الموثوقية وذلك بعدم إجراء المقاصة بين العناصر المتناظرة، وإدراج جميع العناصر مهما كانت قيمتها أو أهميتها بالنسبة للمؤسسة.

إذا تطبيق المؤسسات للمعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية يمكن من تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، نظرا لأن هذا المعيار تضمن إعتبرات تساهم مباشرة في تحقيق الخصائص الرئيسية لجودة المعلومة المحاسبية.

## المبحث الثاني: دور المعيار المحاسبي الدولي 1 في تقييم الأداء المالي:

يقوم المحلل المالي بتقييم الأداء المالي للمؤسسة معتمداً في ذلك على أدوات تقييم الأداء المالي وعلى مخرجات النظام المحاسبي والمتمثلة بشكل رئيسي في القوائم المالية وما تحتويه هذه الأخيرة من عناصر وبيانات محاسبية. إن تطبيق المؤسسات لمعايير التقارير المالية الدولية في إعداد وعرض قوائمها المالية له تأثير على عملية التقييم المالي، هذا التأثير يكون على عناصر القوائم المالية وعلى قيمها، ومن ثم التأثير على النسب المالية. وفيما يلي نتناول تأثير المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية على تقييم الأداء المالي وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي.

## 1. أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على المبادئ المحاسبية:

ما يميز القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني هو أن هذه القوائم أصبحت تعكس الواقع المالي للمؤسسة، وهذا ناتج عن تطبيق المبادئ المحاسبية التي تضمنتها معايير التقارير المالية الدولية، والتي نص عليها النظام المحاسبي المالي المعد وفقاً لهذه المعايير، تتمثل هذه المبادئ في:<sup>1</sup>

- محاسبة التعهد؛
- إستمرارية الإستغلال؛
- قابلية الفهم؛
- الدلالة؛
- المصادقية؛
- قابلية المقارنة؛
- التكلفة التاريخية؛
- أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني.

ما يلاحظ على هذه المبادئ أنها تتضمن مبدأ محاسبي جديد وهو مبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني، والذي يسمى كذلك بمبدأ تغليب الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني، وفقاً لهذا المبدأ ينبغي التعامل مع الأحداث الإقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 15 ذو القعدة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، ص4.

إن تطبيق المؤسسات لهذا المبدأ يسمح لها بإظهار عناصر وحسابات جديدة ضمن القوائم المالية لم يكن يؤخذ بها في ظل المخطط المحاسبي الوطني، من هذه العناصر:<sup>1</sup>

- إضافة الخسائر في القيمة للإهلاكات؛
- إدخال مفهوم مؤشر فقدان القيمة؛
- أصبح بالإمكان إظهار القرض الإيجاري المالي ضمن الميزانية؛
- الإهلاك ينطلق من تاريخ استغلال الأصل وليس من تاريخ الفوترة؛
- تقييم المخزونات يكون بالقيمة العادية أو بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة التاريخية.

إن إدراج هذه العناصر ضمن القوائم المالية من شأنها أن تؤثر في مجاميع القوائم المالية، فمجموع الأصول غير المتداولة يتغير بعدما أصبح بالإمكان إدراج التثبيتات المستلمة في إطار إمتياز ضمن عناصر القوائم المالية، ونفس الشيء بالنسبة للأصول الممولة في إطار القروض الإيجارية، وحتى قيمة صافي الأصول هي الأخرى تتغير، حيث أصبحت قيمة خسائر التثبيتات تدمج ضمن الإهلاكات، وبالتالي فإن إدراج هذه العناصر تأثر مباشرة في عملية التقييم المالي من خلال النسب المالية التي تدخل في حسابها، مثل معدل دوران الأصول الثابتة، معدل دوران إجمالي الأصول، نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة.

إضافة لذلك وبالنسبة للمخزون من قبل كانت المؤسسات تعتمد وبالدرجة الأولى على التكلفة التاريخية في تقييم المخزونات، لكن بعد تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني، أصبح بالإمكان تقييم المخزون بطرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية، مثل طريقة القيمة العادلة، إن استخدام طرق أخرى في تقييم المخزون من شأنه أن يؤثر في قيمة النسب المالية التي تعتمد على المخزونات، مثل معدل دوران المخزون السلعي، معدل دوران رأس المال، ومعدل دوران إجمالي الأصول.

إضافة إلى ما سبق فإن إعداد المحاسب للقوائم المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية ستسهل للمحلل المالي القيام مباشرة بعملية التحليل المالي، دون القيام بالتسويات والتعديلات التي كان يقوم بها من قبل في ظل المخطط المحاسبي الوطني، حيث أن هذه التعديلات أصبحت مدمجة مباشرة وتلقائيا في القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي، وفيمايلي نقدم بعض تأثيرات معايير التقارير المالية الدولية على القوائم المالية.

<sup>1</sup> تودرت ألكي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص120.

## 2. أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على القوائم المالية:

بالنسبة للقوائم المالية فبعدما كان يعتمد المحلل المالي على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل فقط في عملية التقييم باعتبارهما قائمتين أساسيتين، أصبح يعتمد على قوائم مالية أخرى فرضتهم معايير التقارير المالية الدولية تتمثل في قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى الملاحق، هذه القوائم تقدم لكل من له علاقة بالمؤسسة للقيام بعملية التقييم المالي، إن إعداد هذه القوائم يساهم في إنتاج معلومات وبيانات كافية للقيام بإستخراج نسب مالية تساعد في عملية التقييم المالي. عدد القوائم المالية وعناصرها عرفت هي الأخرى تغيرات تتمثل في:

## 1.2 قائمة المركز المالي:

بالنسبة لقائمة المركز المالي تضم هذه القائمة مجموعة من العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، يتم تصنيف هذه العناصر إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة، ونفس الشيء بالنسبة لعناصر الخصوم، إن القيام بهذا التصنيف ينتج عنه مجاميع جزئية وبيانات إضافية تساهم في إنتاج قيم محاسبية تستخدم في التقييم المالي.

إضافة إلى ذلك فإن قائمة المركز المالي عرفت تغيرات من حيث العناصر التي تتكون منها، خاصة ما يتعلق بالالتبقيات، كما يلاحظ على هذه القائمة أنها أصبحت تضم أرصدة حسابات السنة الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة السابقة، مما يسهل للمحلل المالي القيام بعملية المقارنة مباشرة دون الرجوع إلى القوائم الماضية، أما فيما يخص تقييم عناصر قائمة المركز المالي فإن هذه العناصر يمكن تقييمها وفقا لعدة طرق منها طريقة القيمة العادلة، خلافا للمخطط المحاسبي الوطني أين كان يعتمد على طريقة التكلفة التاريخية فقط.

## 2.2 قائمة الدخل:

بالنسبة لقائمة الدخل فهذه الأخيرة تضم مجموعة من العناصر تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، تتضمن هذه القائمة كل حسابات الإيرادات والتكاليف الخاصة بالدورة الحالية. بالنسبة لهذه القائمة وبعدما كانت تعد وفقا لطريقة واحدة وهي قائمة الدخل حسب الطبيعة، أصبح بالإمكان إعدادها وفقا لطريقة ثانية وهي قائمة الدخل حسب الوظيفة، إن إعداد قائمة الدخل حسب الوظيفة يساعد في معرفة تكاليف كل وظيفة وفي تتبع تغيرها من دورة لأخرى، والتي من شأنها كذلك المساهمة في عملية التقييم المالي.



إعداد قائمة الدخل حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة تسمح بحساب واستخراج مجموعة من النتائج الجزئية المتمثلة في القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للإستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، النتيجة الإستثنائية، النتيجة الصافية للدورة، حساب هذه النتائج وتحديدها يساعد في عملية التقييم المالي.

ما نلاحظ على النتائج الجزئية أنها لم تعد تتضمن الهامش الإجمالي والذي كان يحسب من قبل، والسبب في ذلك أن هذا الهامش أدرج مباشرة ضمن القيمة المضافة، أما بالنسبة للنتيجة الإستثنائية ووفق النظام المحاسبي المالي فإن هذه النتيجة تتضمن كل الإيرادات والأعباء الإستثنائية، كما تتضمن كذلك إيرادات وأعباء خارج الإستغلال، إضافة لذلك فإن النتيجة الإستثنائية التي نحصل عليها غير خاضعة للضريبة على الأرباح، خلاف ما كان يعمل به في ظل المخطط المحاسبي الوطني حيث كانت خاضعة للضريبة على أرباح الشركات، هذا التغيير يؤثر مباشرة على النسب المالية التي تعتمد على النتيجة الصافية (صافي الدخل) ، والتي من بينها العائد على المبيعات، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

أي بالمقارنة بين صافي الدخل وفق المخطط المحاسبي الوطني وصافي الدخل وفق النظام المحاسبي المالي نجد أن القيم غير متساويتين، والسبب المباشر في ذلك أن النتيجة الإستثنائية غير خاضعة للضريبة على أرباح الشركات مثلما كان معمول به في ظل المخطط المحاسبي الوطني.

### 3.2 قائمة التدفقات النقدية:

بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية وفقا للنظام المحاسبي المالي تعد قائمة أساسية يجب إعدادها من طرف المحاسب في نهاية الدورة المحاسبية، يتم إعداد هذه القائمة وفقا لطريقتين ( المباشرة وغير المباشرة)، إن إعداد هذه القائمة تساهم في تقييم الأداء المالي، من خلال إستخراج مجموعة من النسب المالية والتي تساهم قائمة التدفقات النقدية من حسابها.

إضافة لذلك فإن إعداد هذه القائمة يسمح بتوضيح مختلف مصادر التدفقات النقدية الحاصلة في المؤسسة وكذا مجالات إستخدامها، كما توضح هذه القائمة مختلف أنشطة المؤسسة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية، وكذا التدفقات النقدية المرتبطة بها، إضافة إلى أن هذه القائمة توفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، مما تساهم في تقييم القدرة النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الإستثمارات ومدى القدرة على توزيع الأرباح وكذا تسديد الديون.

بالنسبة لمستخدمو قائمة التدفقات النقدية يهتمون بالدرجة الأولى بالتدفقات المرتبطة بالأنشطة التشغيلية للمؤسسة، ذلك المؤسسات التي تريد البقاء في دنيا الأعمال عليها أن تولد صافي تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها التشغيلية وخاصة في الأجل القصير، ذلك أنه في حالة العكس فإنها لن تكون قادرة على زيادة النقدية من مصادر أخرى، إضافة إلى أن إعداد قائمة التدفقات يوفر مجموعة من النسب المالية المرتبطة مباشرة بالنقدية، والتي من شأنها أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم قدرة المؤسسة على التحكم وعلى التسيير الجيد للنقدية وما يعادلها.

وفيما يلي بعض النسب المالية التي يمكن حسابها من قائمة التدفقات النقدية والتي تخدم أغراض فئات كثيرة من مستخدمي القوائم المالية، ولا سيما أغراض المحلل المالي، ومن ضمن هذه النسب:<sup>1</sup>

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** والتي تحسب بقسمة مجمل التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية على الإحتياجات النقدية الأساسية، علما أن الإحتياجات النقدية تتمثل في:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية؛
  - مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام؛
  - النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية؛
  - المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.
- **مؤشر النقدية التشغيلية:** يحسب هذا المؤشر بقسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على صافي الدخل، يفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الإستحقاق، وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الإستحقاق والعكس بالعكس.

- **العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي:** ويتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على مجموع الموجودات، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

- **العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي:** ويتم حساب هذه النسبة بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على صافي المبيعات، وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الإئتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.

<sup>1</sup> محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، مرجع سابق، ص 268.

ومن أبرز ما يستفاد به من قائمة التدفقات النقدية هو توضيحها لمعلومات مفيدة عن عمليات التمويل والإستثمار، وبيان أسباب الإقتراض ومجالات إستخدام الأموال المقترضة وكيفية تمويل التوسعات في المعدات والمباني، وكيفية تمويل الزيادة في رأس المال العامل ومدى قدرة المؤسسة على إستمرار توزيع الأرباح.<sup>1</sup>

#### 4.2 جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يعد جدول تغيرات الأموال الخاصة قائمة أساسية يجب على المحاسب أن يقوم بإعدادها بعدما كانت تعتبر من القوائم الملحقة ضمن المخطط المحاسبي الوطني. إن إعداد هذه القائمة يمكن من معرفة:

- حركة رأس مال المؤسسة خلال الدورة المحاسبية؛
- الأعباء والنواتج المسجلة مباشرة في رأس المال؛
- التغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها تأثير مباشر على رأس مال المؤسسة.

إعداد جدول تغيرات الأموال الخاصة تساعد في معرفة هذه التغيرات من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في استخراج وحساب مجموعة من النسب المالية خاصة تلك المرتبطة بأرباح وعوائد الأسهم، القيمة الإسمية للسهم وغيرها من القيم الأخرى والتي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

#### 5.2 الملاحق:

تتضمن الملاحق مجموعة من البيانات والمعطيات التي تساعد على قراءة وفهم القوائم المالية، من بين ما تتضمنه الملاحق:

- طرق تقييم عناصر القوائم المالية؛
- طرق حساب الإهلاك؛
- السياسات المحاسبية المستعملة في إعداد وعرض القوائم المالية؛
- المعلومات المطلوبة من طرف معايير التقارير المالية الدولية وغير الظاهرة ضمن القوائم المالية؛
- الأحداث اللاحقة للميزانية والمتمثلة في الأحداث التي تظهر بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ التصريح بصور القوائم المالية، والتي لم يتطرق لها المخطط المحاسبي الوطني.

<sup>1</sup> محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، مرجع سابق، ص 269.

بالنسبة للملاحق تتضمن بيانات منها عدد الأسهم طبيعة هذه الأسهم هل هي أسهم عادية أو ممتازة، القيمة الإسمية والقيمة الدفترية للسهم، والتي من شأنها أن تساهم هي الأخرى في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إضافة إلى طبيعة الأحداث التي وقعت بعد إعداد الميزانية وكيفية تأثيرها على القوائم المالية.

إذا بعد تطبيق المؤسسات للنظام المحاسبي المالي أصبح بالإمكان إجراء المقارنة بين القوائم المالية مباشرة، كما أصبح بالإمكان القيام بالتحليل المالي مباشرة وذلك بالإعتماد على القوائم المالية الختامية، حيث من قبل كان من الضروري إجراء بعض التعديلات اللازمة عليها لتحويلها إلى معلومات مالية، أو بمفهوم آخر الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، وذلك لإعتماد هذه القوائم بالدرجة الأولى على التكلفة التاريخية والتي لا تساير مشكلة التضخم، لكن مع تبني معايير التقارير المالية الدولية أصبحت القوائم المالية مقبولة ويمكن إستخدامها من طرف المحلل المالي دون إجراءات التعديلات التي كان معمولاً بها سابقاً.<sup>1</sup>

### 3. أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على عناصر القوائم المالية:

إضافة لما سبق فإن تطبيق المؤسسات للنظام المحاسبي المالي كان له أثر على العناصر التي تتشكل منها القوائم المالية، حيث أنه تم حذف عناصر من قائمة المركز المالي بشكل نهائي مثل المصاريف الإعدادية، وإضافة عناصر جديدة لها مثل التمويل الإيجاري والتثبيات في شكل امتياز...، إضافة إلى أن هناك عناصر كانت تسجل ضمن مجموعة الديون أصبحت تسجل مع حسابات الأموال الخاصة، كذلك أصبحت الديون القصيرة الأجل والحقوق القصيرة الأجل تصنف مع بعضها البعض.

إن عملية الحذف والإضافة وإعادة التصنيف تؤثر مباشرة على مجاميع القوائم المالية وذلك من خلال المجاميع الجزئية التي تتكون منها، وبالتالي التأثير على النسب المالية التي تدخل في حسابها. وفيما يلي نقدم بعض التغيرات التي حدثت على المجموعات التي تتكون منها القوائم المالية:

#### 1.3 حسابات الصنف الأول الأموال الخاصة:

وفقاً للنظام المحاسبي المالي تتضمن الأموال الخاصة الحسابات الرئيسية التالية:

- حساب رأس المال والإحتياطات؛
- حساب محول من جديد؛

<sup>1</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص 180-181.

- حساب نتيجة الدورة؛
- حساب الأعباء والإيرادات المؤجلة؛
- حساب مؤونات الأعباء-خصوم غير متداولة؛
- حساب الديون؛
- حساب الديون المتعلقة بالمساهمات؛
- حساب ما بين الوحدات والفروع.

هذه المجموعة عرفت تغيرات تتمثل في إضافة عناصر تعتبر جديدة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، من ضمن هذه العناصر:

- الديون المالية والديون لأكثر من سنة؛
- الإقتراضات والديون المماثلة؛
- المنتوجات والأعباء خارج دورة الاستغلال؛
- الديون المرتبطة بالمساهمات.

ما يلاحظ هو أن البعض من هذه العناصر كانت تدمج ضمن ديون الإستثمار وفق المخطط المحاسبي الوطني، أما وفق النظام المحاسبي المالي نلاحظ أن الصنف الأول أصبح يضم الأموال الخاصة بالإضافة إلى القروض، والملاحظ كذلك أنه تم الإعتماد على مبدأ الإستحقاقية في التصنيف وهذا ما كان معمول به في التحليل المالي، مما سيعفي المحلل المالي من القيام بالتعديلات والتسويات التي كان يقوم بها من قبل.

إذا بالنسبة لهذه التغيرات فهي تأثر مباشرة في نسب تقييم الأداء المالي، مثل نسبة الديون إلى حقوق المساهمين، نسبة إجمالي الديون على الموجودات، نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة، نسبة هيكل رأس المال..؛ وغيرها من النسب الأخرى والتي يدخل في حسابها حسابات الصنف الأول.

### 2.3 حسابات الصنف الثاني: التثبيات:

حسابات هذه المجموعة عرفت هي الأخرى تغييرات تتمثل في إضافة عناصر وحذف أخرى، حيث وفق النظام المحاسبي المالي دائما تتضمن هذه المجموعة كل من:

- حساب القيم المعنوية وفرق الإقتناء؛
- حساب القيم الثابتة المادية؛
- حساب القيم الثابتة المتنازل عنها؛
- حساب القيم الثابتة الجارية؛
- حساب الحقوق المتعلقة بالمساهمات؛
- حساب القيم الثابتة المالية الأخرى؛
- حساب إهلاك القيم الثابتة؛
- حساب تدني قيمة القيم الثابتة.

التغييرات التي عرفتها عناصر التثبيات مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني تتمثل في:

- حذف المصاريف الإعدادية من قائمة المركز المالي بشكل نهائي، ذلك أن هذه المصاريف أصبحت تسجل ضمن مصاريف الدورة المحاسبية؛
- حذف أو عدم إدراج ضمن قائمة المركز المالي عناصر التثبيات التي تملكها المؤسسة والمؤجرة للغير أو غير المستعملة في النشاط؛
- ضرورة تسجيل القروض الإيجارية ضمن التثبيات؛
- تسجيل التثبيات في شكل إمتياز ضمن مجموعة التثبيات؛
- بالنسبة لمصاريف البحث والتنمية والتطوير أصبح بالإمكان تثبيتها خاصة إذا تبين أن هذه المصاريف تتعلق بمجموعة من الدورات؛
- القيمة المحاسبية الصافية للتثبيات تحدد على أساس القيمة العادلة أو على أساس القيمة القابلة للتحقيق؛
- ضمن هذه المجموعة كذلك يتم تسجيل الحقوق المالية لأكثر من سنة.

إن حذف عناصر من مجموعة التثبيات مثل المصاريف الإعدادية والتثبيات التي تمتلكها الشركة والتي لا تستخدمها في نشاطها أو تلك المؤجرة للغير..، وإضافة عناصر أخرى مثل التمويل الإيجاري والتثبيات المستلمة في إطار امتياز تؤثر مباشرة في مجموع التثبيات وفي مجموع الأصول غير الجارية، وكذا في مجموع الأصول، وبالتالي التأثير في النسب المالية التي تعتمد عليها كل من التثبيات والأصول في حسابها، والتي من بينها العائد على مجموع الأصول، العائد على التثبيات وغيرها من النسب المالية الأخرى.

أما بالنسبة لتقييم التثبيات فقد أصبح أكثر واقعية مقارنة بما كان يعمل به سابقا، مما سيسهل عملية التقييم المالي، حيث أصبح إجباري على المؤسسات دوريا إعادة تقييم تثبياتها وذلك طبقا للمعيار المحاسبي الدولي 16 الممتلكات والمنشآت والمعدات، إضافة إلى أن هناك تحسن في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول، حيث أنه في إطار المعيار المحاسبي الدولي 36 إنخفاض قيمة الأصول، فإن تحديد قيمة الأصول تتم على الأقل مرة سنويا مما يقلل من خطر التقييم الزائد.<sup>1</sup>

كما نلاحظ أن الحقوق الخاصة بالقيم الثابتة تصنف ضمن الأصول غير المتداولة مثل الميزانية المالية في التحليل المالي، في حين أن هذه الحقوق كانت تسجل ضمن الحقوق من خلال المخطط المحاسبي الوطني.<sup>2</sup>

### 3.3 حسابات الصنف الثالث: المخزونات:

وفقا للنظام المحاسبي المالي تتضمن مجموعة المخزونات الحسابات الرئيسية التالية:

- حساب البضائع؛
- حساب المواد الأولية واللوازم؛
- حساب التموينات الأخرى؛
- حساب سلع قيد الإنتاج؛
- حساب خدمات قيد الإنتاج؛
- حساب مخزونات المنتجات؛
- حساب المخزونات المتأتية من التثبيات؛
- حساب المخزونات في الخارج؛
- المشتريات المخزنة؛
- حساب خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ

مجموعة المخزونات لم تعرف تغيرات في العناصر التي تتشكل منها، لكن التغييرات التي حدثت في هذه المجموعة تتمثل في حذف طريقة ما ورد آخرا خرج أولا من عملية تقييم المخزونات، إن حذف هذه الطريقة يؤثر

<sup>1</sup> مفيدة يحياوي، عبد الرزاق عريف، أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، جانفي 2010.

<sup>2</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص 28.

على قيم عناصر المخزونات التي كانت تعتمد عليها في عملية التقييم، وبالتالي التأثير على النسب المالية التي تدخل في تركيبها، إضافة لما سبق أصبح بالإمكان استخدام طرق أخرى في تقييم المخزونات مثل طريقة التكلفة العادلة.

### 4.3 حسابات الصنف الرابع: حسابات الغير:

بالنسبة لهذه المجموعة وعكس المخطط المحاسبي الوطني، تسجل ضمنها الديون والحقوق القصيرة الأجل ( أقل من 12 شهرا)، بعدما كانت تسجل الحقوق في مجموعة مستقلة ونفس الشيء بالنسبة للديون، تتضمن هذه المجموعة الحسابات الرئيسية التالية:

- حساب الموردون والحسابات الملحقة؛
- حساب الزبائن والحسابات الملحقة؛
- حساب المستخدمون والحسابات الملحقة؛
- حساب الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة؛
- حساب الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة؛
- حساب الشركاء؛
- حسابات مختلفة مدينون، حسابات مختلفة دائنون؛
- الحسابات الوسيطة- مبالغ في إنتظار التحميل؛
- حساب أعباء وإيرادات مسجلة مقدما؛
- حساب نقص قيمة في حسابات الغير.

ما يميز هذه المجموعة ومن خلال النظام المحاسبي المالي يمكن أن تكون أرصدها مدينة أو دائنة وهذا حسب طبيعة الحساب، بمعنى يمكن تسجيلها ضمن الأصول أو الخصوم وذلك حسب رصيد الحساب المعني.

### 5.3 حسابات الصنف الخامس: الحسابات المالية:

تضم هذه المجموعة الحسابات الرئيسية التالية والتي يمكن أن تكون هي الأخرى ذات أرصدة مدينة أو أرصدة دائنة، تتمثل الحسابات المالية في:

- حساب القيم المنقولة للتوظيف؛
- حسابات البنوك والمؤسسات المالية المماثلة؛



- حساب أدوات الخزينة- الأدوات المالية؛
- حساب الصندوق؛
- حساب سلف مستديمة واعتمادات؛
- حساب تحويلات داخلية؛
- حساب نقص القيمة في الأصول المالية.

بالنسبة للديون نلاحظ أنها تتضمن حساب جديد من شأنه أن يؤثر في النسب المالية التي تأخذ بعين الإعتبار قيمة الديون، يتمثل هذا الحساب في الديون المرتبطة بالقروض الإيجارية المسجلة ضمن تثبيات المؤسسة.

### 6.3 حسابات الصنف السادس الأعباء:

وفق النظام المحاسبي المالي فإن الحسابات الرئيسة للصنف السادس الأعباء تتمثل في:

- حساب المشتريات المستهلكة؛
- حساب الخدمات الخارجية؛
- حساب الخدمات الخارجية الأخرى؛
- حساب مصاريف المستخدمين؛
- حساب ضرائب ورسوم؛
- حساب مصاريف أخرى وظيفية؛
- حساب المصاريف المالية؛
- حساب العناصر الإستثنائية-الأعباء؛
- حساب مخصصات الإهلاك والمؤونات ونقص القيمة؛
- حساب الضرائب على الأرباح.

بالنسبة لهذه المجموعة لم تتضمن تغييرات في مكونات حساباتها ما عدا إعادة دمج بعض الحسابات الفرعية في حسابات رئيسية، فمثلا المواد المستهلكة والبضاعة المستهلكة كلها تسجل في حساب رئيسي واحد وهو حساب المشتريات المستهلكة بعدما كانت كل منها تسجل في حساب رئيسي خاص بها، إضافة إلى مبلغ الخسارة المسجلة في التثبيات، أصبحت تسجل مباشرة مع مبلغ الإهلاكات، وأصبحت من التكاليف المرتبطة بالدورة، بعدما كانت تسجل ضمن التكاليف الإستثنائية.

## 7.3 حسابات الصنف السابع الإيرادات:

تضم حسابات الإيرادات وفق النظام المحاسبي المالي الحسابات الرئيسية التالية:

- حساب مبيعات البضاعة والمنتجات والخدمات؛
- حساب الإنتاج المخزن؛
- حساب إنتاج القيم الثابتة؛
- حساب إعانات الإستغلال؛
- حساب إيرادات أو نواتج أخرى وظيفية؛
- حساب إيرادات مالية؛
- حساب عناصر غير عادية- إيرادات؛
- حساب إسترجاع خسائر القيم والمؤونات.

حسابات الإيرادات هي الأخرى لم تتضمن حسابات جديدة، ما عدا إعادة إدماج بعض العناصر الفرعية في حساب رئيسي واحد، فمثلا مبيعات البضائع أو مبيعات المنتجات أو تقديم خدمات أصبحت ضمن حساب مبيعات البضاعة والمنتجات والخدمات.

إلا أنه أصبح بإمكان المحاسب إعداد قائمتين للدخل، قائمة حسب الطبيعة وقائمة حسب الوظيفة، أي أن التكاليف بالإمكان إعادة تصنيفها إلى تكاليف حسب الوظيفة، والتي ينشأ عنها مجموعة من القيم تساهم في دراسة وفي معرفة العلاقة بين عناصر قائمة الدخل، ومن ثم المساهمة في عملية التقييم المالي.

وفق النظام المحاسبي المالي تدمج العناصر خارج الإستغلال - الأعباء والإيرادات- ضمن النتيجة العملياتية وذلك بإستعمال حسابات الأعباء العملياتية الأخرى وحساب المنتجات العملياتية الأخرى، وهذا ما قد يتطلب من المحلل المالي الذي سيستعين بمعلومات إضافية من الملاحق والجداول الأخرى عند قيامه بتقييم أداء المؤسسة من خلال النشاط الرئيسي لها، كما أن العناصر غير العادية للأعباء والإيرادات لا تدخل في النتيجة العملياتية ومستثناة من الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات، ذلك أن معايير التقارير المالية الدولية لا تعترف بالنتيجة الإستثنائية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مفيدة يحيوي، عبد الرزاق عريف، أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، مرجع سابق، ص 7.

بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني نجد أن الإيرادات والأعباء خارج الإستغلال والإستثنائية كانت تسجل ضمن النتيجة الإستثنائية للدورة، وخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أما وفق النظام المحاسبي المالي فإن هذه العناصر غير خاضعة للضريبة على أرباح الشركات، إضافة لذلك وخلافا للمخطط المحاسبي الوطني، يتم التفرقة بين النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، ذلك أن النتيجة العملياتية تختلف عن نتيجة الإستغلال في المخطط المحاسبي الوطني، لأنها تتضمن الإيرادات المالية والمصاريف المالية.

إذا النسب المالية التي تعتمد على النتيجة الصافية (صافي الدخل) في حسابها ستتغير قيمتها نتيجة لتغير العناصر التي تتكون منها النتيجة الصافية (صافي الدخل) للمؤسسة.

#### 4. أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على قياس وتقييم عناصر القوائم المالية:

الطريقة الشائعة التي تستخدم في تقييم عناصر القوائم المالية في ظل المخطط المحاسبي الوطني هي طريقة التكلفة التاريخية، والمتمثلة في تكلفة الشراء، تكلفة الحيازة، تكلفة الإنتاج، تكلفة الانجاز..؛ أما وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية فقد تضمنت هذه المعايير الطرق التالية والتي يمكن أن تستخدم في قياس وتقييم العناصر التي تتشكل منها القوائم المالية، تتمثل هذه الطرق في طريقة التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، القيمة المحققة والقيمة الحالية.

إن اعتماد المؤسسات على إحدى الطرق السابقة في تقييم عناصر قوائمها المالية يؤثر وبشكل مباشر على عناصر القوائم المالية وعلى مجاميع هذه القوائم، هذا التأثير هو الآخر من شأنه أن يؤثر على النسب المالية التي يتم حسابها عند القيام بتقييم الأداء المالي، وفيما يلي نقدم كيفية تقييم بعض عناصر القوائم المالية.

#### 1.4 تقييم التثبيات الملموسة:

خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي 16 الممتلكات والمصانع والمعدات، حيث يبين هذا المعيار كيفية المحاسبة عن التثبيات الملموسة عند الإقتناء، وعند وجود إضافات عليها وفي حالة مبادلتها أو الإستغناء عنها بالمبادلة أو البيع أو كيفية إهلاكها وغيرها من العمليات المتعلقة بالأصول.<sup>1</sup>

وفق المعيار المحاسبي الدولي 16 وبعد الإقرار بالتثبيات الملموسة يتم تسجيل هذه الأخيرة في الدفاتر المحاسبية على أساس تكلفتها والتي تتكون من ثمن الشراء، ورسوم الجمارك والضرائب غير المسترجعة، وغيرها من مصاريف الشراء الأخرى.

<sup>1</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 244.

أما إذا تم تملك أصل غير متداول عن طريق مبادلاته بأصل فإن تكلفة الأصل المستلم تسجل بالقيمة العادلة للأصل المستلم.

ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي 16 كذلك يجب إضافة أي نفقة لاحقة تتعلق بأي بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات تم الإعتراف بها، للقيمة المدرجة لهذا البند وذلك متى كان محتملا أن ينشأ عن تلك المنفعة منافع إقتصادية للمؤسسة في المستقبل تزيد عن تلك المنافع المقدرة وفقا لمعايير الأداء الأصلي لذلك البند، إضافة لما سبق فإن المعيار المحاسبي الدولي 16 يسمح بإستخدام أحد النموذجين التاليين للقياس اللاحق للممتلكات والمصانع والمعدات، وهما:

- **نموذج التكلفة:** بموجب هذا النموذج يتم تسجيل الأصل المعني بالتكلفة مطروحا منها الإهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض المتراكمة، ويطلق على القيمة الناتجة عن ذلك بالقيمة الدفترية للأصل.
  - **نموذج إعادة التقييم:** بموجب هذا النموذج يتم تسجيل الأصل المعني بقيمة إعادة التقييم، والتي تمثل القيمة العادلة للأصل المعني بتاريخ إعادة التقييم مطروحا منها الإهلاك المتراكم خلال الفترات التالية لإعادة التقييم. ما يشترط في هذا النموذج أن يكون بالإمكان قياس القيمة العادلة للعنصر بشكل موثوق، وفي هذا الإطار تمثل القيمة العادلة لبنود الممتلكات والمصانع والمعدات القيمة السوقية لها بتاريخ إعادة التقييم والتي تكون مبنية على أدلة معتمدة على السوق.
- كما يسمح المعيار المحاسبي الدولي 16 بإعادة تقييم المؤسسات لأصولها الثابتة، وإذا نجم عن إعادة التقييم إرتفاع في قيمة الأصل، فإن مبلغ الزيادة يظهر ضمن حقوق الملكية تحت مسمى فائض إعادة التقييم، وإذا نتج عن إعادة التقييم وجود إنخفاض في قيمة الأصل فإن مبلغ الانخفاض يعترف به كمصروف.
- إذا في حالة إعادة تقييم التثبيتات ونتج عنه فرق فإن هذا الفرق يؤثر على قيمة الأموال الخاصة في حالة الفرق الموجب، وعلى مجموع المصاريف في حالة الفرق السالب، وبالتالي فإن عملية إعادة التقييم تؤثر هي الأخرى على النسب المالية.

**الإهلاك:** يتم إهلاك الممتلكات والمصانع والمعدات بشكل منتظم، بالنسبة لعملية الإهلاك تبدأ عندما يصبح الأصل جاهزا للإستعمال، بالطريقة التي تتوافق والمنافع التي يتم الحصول عليها من الأصل ويستمر إهلاك الأصل حتى يتم الإستغناء عنه نهائيا. ويتم حساب الإهلاك على المبلغ القابل للإهلاك (التكلفة- قيمة الخردة المقدرة) على أساس منتظم خلال عمره الإنتاجي المتوقع، كما يتوجب مراجعة العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية للأصل بشكل دوري، وفي حالة تغيير في ذلك يتوجب معالجته حسب المعيار المحاسبي الدولي 8

السياسات المحاسبية التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، والذي ينص على وجوب تعديل مصروف الإهلاك للفترة الحالية والفترة اللاحقة مع عدم إجراء أي تعديل على إهلاك الفترات السابقة.

كما نشير إلى أنه يتم احتساب الإهلاك على الأصل حتى لو كان هناك توقف أو انخفاض أو تراجع في استخدام الأصل حيث أن المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصول لا تهلك فقط من خلال الاستخدام ولكن أيضا من خلال التقادم.

إذا ما يلاحظ من خلال ما سبق:

- بالنسبة للتثبيات الملموسة وبعد تشغيلها تقيم حسب تكلفتها المهلكة؛
- استخدام مفهوم القيمة العادلة في تقييم التثبيات الملموسة، والتي تعد جديدة حيث تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية مثل التضخم، الشيء الذي لم يكن مراعى في ظل المخطط المحاسبي الوطني، والتي من خلالها يمكن إظهار التثبيات بالقيمة الحقيقية؛
- إن عملية الإهلاك تبدأ عندما يصبح التثبيات جاهز للإستعمال خلاف ما كان معمول به، حيث كان يحسب الإهلاك ابتداء من تاريخ الحصول عليه؛

#### 2.4 الإستثمارات العقارية:

الإستثمارات العقارية هي التثبيات التي تحتفظ بهم المؤسسة لتحقيق إيراد إما من خلال عملية تأجير العقار للغير أو من الأرباح الرأسمالية أو من كلاهما.<sup>1</sup> فالمعيار المحاسبي الدولي 40 يحدد كيفية قياس الإستثمارات العقارية، حيث تقيم هذه الأخيرة بالتكلفة والتي تشمل كافة التكاليف المتعلقة بإقتناء الإستثمارات العقارية والتي تتضمن سعر الشراء وأية مصاريف مباشرة مرتبطة بالأصل مثل الأتعاب المهنية والرسوم القانونية لتسجيل شراء العقار، وخلال الفترات التالية للتملك وعند إعداد القوائم المالية للمؤسسة يتم قياس الإستثمارات العقارية بأحد النموذجين التاليين: نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة.

عند استخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الإستثمارات العقارية يتم في الفترات التالية للقياس الأولي للإستثمارات العقارية الإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للعقار في بيان دخل الفترة التي حدث فيها التغير، وتعتبر هذه المرة الأولى التي تسمح معايير المحاسبة الدولية بالإعتراف بالتغير في قيمة الأصول غير المالية كأرباح تظهر في قائمة الدخل.

<sup>1</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 697.

## 3.4 الأصول غير الملموسة:

بالنسبة للأصول غير الملموسة خصصت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي 38 بذات التسمية، حيث يتم امتلاك أو اقتناء الأصول غير الملموسة بالعديد من الطرق، فقد يتم ذلك من خلال الشراء المنفصل أو الإقتناء كجزء من إندماج الأعمال، أو من خلال منحة حكومية أو التطوير الذاتي من قبل نفس المؤسسة مثل الشهرة أو من خلال مبادلة أصول ببعضها البعض، تقاس تكلفة الأصول غير الملموسة كمايلي:

- تقاس الأصول غير الملموسة والتي يتم شرائها مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء مضافا إليها التكاليف المتعلقة بشكل مباشر لتهيئة الأصل للإستخدام المقصود؛
- وفي حالة تملك أصل غير ملموس من خلال إندماج الأعمال، في هذه الحالة يقاس هذا الأصل بالقيمة العادلة له في تاريخ الشراء؛
- وفي حالة شراء أصل غير ملموس بمبادلته بأصل ملموس أو بأصل مالي آخر، في هذه الحالة يقاس الأصل غير الملموس المشتري بالقيمة العادلة.

## 4.4 تقييم المخزون:

خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي 2 المخزون، تضمن هذا المعيار الأساليب التالية لتقييم المخزون، والمتمثلة في:

- التكلفة الفعلية المنفقة، والتي تعتبر الأساس في قياس تكلفة المخزون؛
- طريقة التكاليف المعيارية؛
- طريقة التجزئة.

كما أوجب المعيار المحاسبي 2 استخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا أو طريقة المتوسط المرجح لتحديد تكلفة المخزون في الحالات التي لا يمكن إستخدام طريقة التمييز العيني، في حين لم يسمح المعيار المحاسبي الدولي 2 بإستخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا، والتي كان يسمح بإستخدامها قبل عام 2003 بسبب أن هذه الطريقة لا تتماشى مع مفهوم القيمة العادلة.

وعند إعداد القوائم المالية يتطلب المعيار المحاسبي الدولي 2 المخزون، تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وعند إنخفاض المخزون عن مبلغ التكلفة يتم الإعتراف بالفرق كمصروف هبوط أسعار المخزون ويعترف به في قائمة الدخل.

## 5.4 الأدوات المالية:

تناول المعيار المحاسبي الدولي 39 الأدوات المالية مجموعة من المحاور منها كيفية قياس الأصول المالية أو المطلوبات المالية، وفي هذا يتم قياس الأصول أو المطلوبات المالية عند الإعراف الأولي بها بالقيمة العادلة لها مضافا إليها تكاليف العملية والمرتبطة مباشرة بعملية الشراء أو إصدار الأصل أو المطلوب المالي. وبعد الإعراف المبدئي للأصول المالية وعند إعداد القوائم المالية يتم بتاريخ إعداد هذه القوائم إعادة قياس تلك الأصول بالقيمة العادلة أو بالتكلفة وذلك وفقا لنوعها.

## 6.4 الإيراد:

وفقا لمجلس معايير المحاسبة المالية يعرف الإيراد على أنه "تدفق داخل من الأصول إلى المؤسسة أو تحسن في أصولها أو تسوية لإلتزاماتها (أو خليط بين تحسين الأصول وتسوية الإلتزامات)، خلال فترة معينة نتيجة إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو الأنشطة الأخرى المشكلة للعمليات المستمرة للوحدة". أما لجنة معايير المحاسبة الدولية فتعرف الإيراد بأنه الزيادة في المنافع الإقتصادية خلال الفترة المحاسبية والناجم من العمليات التشغيلية العادية للمؤسسة، حيث يؤدي هذا الإيراد إلى تدفقات داخلية للأصول (النقدية أو الذمم المدينة) أو تعزيز وزيادة قيمة الأصول أو انخفاض في قيمة الترتامات المؤسسة، مما ينتج عن ذلك زيادة في حقوق الملكية.

لجنة معايير المحاسبة الدولية خصصت المعيار المحاسبي الدولي 18 المسمى الإيراد، حيث يحدد هذا المعيار متطلبات الإعراف بالإيرادات في القوائم المالية للمؤسسة، والذي ينتج عن:

- بيع البضاعة؛
- تقديم الخدمات للغير؛
- استخدام أصول المؤسسة من قبل الغير الأمر الذي يترتب عليه تدفق عائد؛
- الإتاوات؛
- توزيعات الأرباح.

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للعرض أو البديل النقدي المقبوض أو المستحق القبض، وفي معظم الحالات يتم تحديد القيمة بسهولة من خلال عقد المبيعات بعد الأخذ بعين الإعتبار الخصومات أو الحسومات التجارية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص 104.

بالإضافة إلى ذلك فإنه:<sup>1</sup>

- عند مبادلة أو مقايضة البضائع والخدمات ببضائع أو خدمات من نفس الطبيعة والقيمة (متشابهة) لا يعتبر التبادل عملية توليد إيراداً؛
- وفي حالة مبادلة بضاعة أو خدمات ببضائع غير متشابهة فيجب الاعتراف بالربح الناجم عن ذلك، ويتم تحديد الإيراد عن طريق استخدام القيمة العادلة للبضاعة أو الخدمة المستلمة بعد تعديله بالنقدية أو شبه النقدية المحولة؛
- وإذا كان مبلغ الإيراد يمثل نقدية أو شبه نقدية مؤجل، أي سيتم إستلامها في فترات مالية قادمة، فإن القيمة العادلة لمبلغ الإيراد الواجب الاعتراف به يكون في العادة أقل من القيمة الإسمية للنقدية أو شبه النقدية المتفق على إستلامها في المستقبل.

إذا القوائم المالية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي، عرفت تغييرات مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، حيث أن هذه القوائم أصبحت تعكس الواقع المالي والحقيقي للمؤسسة، كما أنها أصبحت تتضمن عناصر جديدة، وبالمقابل تم حذف عناصر أخرى، وبالنسبة لطرق التقييم أصبح بإمكان المحاسب استخدام عدة طرق، أي أن النظام المحاسبي المالي أثر في القوائم المالية، وهذا التأثير من شأنه أن يؤثر في تقييم الأداء المالي من خلال النسب المالية التي تستخرج من هذه القوائم، وهذا ما سيتم توضيحه في المبحث الموالي.

#### المبحث الثالث: الدراسة الميدانية:

بهدف معرفة هل تطبيق المؤسسة للمعيار المحاسبي الدولي 1 من خلال النظام المحاسبي المالي يؤثر على نسب تقييم الأداء المالي أو لا؟

سيتم ضمن هذا المبحث إجراء دراسة ميدانية لثلاثة شركات، تتمثل هذه الدراسة في تقديم الميزانية وجدول حسابات النتائج لكل شركة، تم اعدادهم وفقاً للمخطط المحاسبي الوطني وفقاً للنظام المحاسبي المالي، وذلك لمعرفة نقاط الاختلاف بينهما، ثم حساب بعض النسب المالية اعتماداً على هذه القوائم، وإجراء عملية المقارنة فيما بينهما، بالنسبة لعملية المقارنة وكما ذكرنا ستتم بالإعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج فقط.

<sup>1</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سابق، ص 315.



## 1. الشركة الأولى: شركة الإخوة عموري للأجر الأحمر

## 1.1 التعريف بالشركة:

شركة الإخوة عموري للأجر الأحمر هي شركة ذات مسؤولية محدودة (S.A.R.L) ، تقع بالمنطقة الصناعية سيدي غزال بولاية بسكرة، تعمل هذه الشركة على إنتاج مختلف أنواع الآجر الأحمر والذي يستعمل في البناء، بدأت هذه الشركة نشاطها الفعلي في 2001/01/01، برأس مال إجتماعي قدره: 4 000 000 00 دج، وطاقة إنتاجية تقدر بـ 70.000 طن سنويا من الآجر، تتربع هذه الشركة على مساحة تقدر بـ 40.000 م<sup>2</sup>، هذه المساحة مقسمة إلى قسمين، القسم الأول عبارة عن مساحة مغطاة خاصة بالإنتاج تقدر بـ 6.000 م<sup>2</sup> ، والقسم الثاني عبارة عن مساحة حرة تستعمل كمخازن وكموقف للسيارات ومختلف معدات النقل.

وفي مارس 2003 عرفت الشركة عملية توسع تتمثل في تجديد آلاتها ومعدات الإنتاجية، وفي إضافة فرن جديد لطهي الآجر بطاقة إنتاجية جديدة تقدر بـ 50.000 طن سنويا، لتصبح طاقة الإنتاج الإجمالية 120.000 طن سنويا، ومع هذا التوسع إرتفع رأسمال الشركة ليصبح 52 000 000 00 دج.

يشتغل بالشركة 293 عامل منهم إطارات وأعاون تحكم وأعاون تنفيذ، هؤلاء العمال موزعين على خمس مديريات يشرف عليهم مسير، مهمة هذا المسير هي القيادة والإشراف والتنسيق بين مختلف أقسام الشركة ومديرياتها، كما يتكفل بإعداد وتقديم تقارير مفصلة ودقيقة حول مختلف أوضاع الشركة لأصحابها قصد إتخاذ القرارات المناسبة، تتمثل مديريات الشركة في مديرية الموارد البشرية، المديرية التقنية، المديرية التجارية، مديرية الأشغال والهندسة المدنية، ومديرية المالية والمحاسبة.

بالنسبة لمديرية المالية والمحاسبة فمهمتها تتمثل في تسجيل كل العمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها الشركة من شراء وبيع وغيرها من العمليات الأخرى، وذلك ضمن مختلف دفاترها المحاسبية، كما تقوم هذه المديرية بإعداد الميزانيات التقديرية، وكذا الجرد السنوي لمختلف ممتلكاتها، وإجراء عملية التدقيق ومراجعة الحسابات، كما تعمل على إعداد الميزانية، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية والملاحق وتقديمها للشركاء ولكل من له علاقة وإهتمام بالشركة.

2.1 مقارنة الميزانيات:

من قبل كانت تعتمد الشركة على المخطط المحاسبي الوطني في إعداد مختلف قوائمها المالية، ولكن ابتداء من سنة 2010 طبقت الشركة محل الدراسة النظام المحاسبي المالي. ويهدف إجراء مقارنة بين ميزانية وفق المخطط المحاسبي الوطني وأخرى وفق النظام المحاسبي المالي، تحصلنا على ميزانية خاصة بدورة 2011، تم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي، وذلك بالإعتماد على ميزان المراجعة المبين في الملحق رقم 8، وعلى بيانات مقدمة من طرف محاسب الشركة.

1.2.1 ميزانية الشركة الأولى وفق النظام المحاسبي المالي: الجدول التالي يبين أصول الشركة محل الدراسة وفق النظام المحاسبي المالي.<sup>1</sup>

جدول رقم 3: أصول الشركة الأولى لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي

الأصول	ملاحظة	مبلغ إجمالي 2011	اهلاك ومؤونات 2011	مبلغ صافي 2011	مبلغ صافي 2010
الأصول غير الجارية:					
الأراضي		4 159 050	--	4 159 050	4 159 050
المباني		61 829 588	22 959 079	38 870 509	53 895 161
التثبيات العينية الأخرى		1 014 351 433	619 093 203	395 258 230	313 726 988
تثبيات جاري انجازها		--	--	--	76 562 110
تثبيات ممنوح امتيازها		1 820 000	770 000	1 050 000	1 820 000
تثبيات مالية		179 520 000	--	179 520 000	67 282 723
ضرائب مؤجلة على الأصول		60 572	--	60 572	60 572
<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>		<b>1 261 740 643</b>	<b>642 822 282</b>	<b>618 918 361</b>	<b>517 506 604</b>
الأصول الجارية:					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		75 571 214	--	75 571 214	74 292 410
الزبائن		6 103 002	26 149	6 076 853	3 828 267
المدينون الآخرون		68 079 927	--	68 079 927	7 848 986
الضرائب وما شابهها		2 218 385	--	2 218 385	4 234 225
أموال الخزينة		41 959 687	--	41 959 687	53 689 895
<b>مجموع الأصول الجارية</b>		<b>193 932 215</b>	<b>26 149</b>	<b>193 906 066</b>	<b>143 893 785</b>
<b>المجموع العام للأصول</b>		<b>1 455 672 867</b>	<b>642 848 431</b>	<b>812 824 435</b>	<b>661 400 390</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

<sup>1</sup> الملحق رقم 9 يبين أصول هذه الشركة تم إعدادها من طرف محاسب الشركة.

والجدول التالي يبين خصوم الشركة وفق النظام المحاسبي المالي<sup>1</sup>:

جدول رقم 4: خصوم الشركة الأولى لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي

المبلغ 2010	المبلغ 2011	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
52 000 000	52 000 000	رأس المال الصادر
2 328 277	2 600 000	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)
82 144 656	161 497 724	النتيجة الصافية
29 238 224	89 575 285	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
<b>165 711 158</b>	<b>305 673 009</b>	<b>المجموع (1)</b>
		الخصوم غير الجارية
20 000 000	20 000 000	القروض والديون المالية
15 205 945	22 066 854	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
<b>35 205 945</b>	<b>42 066 854</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
		الخصوم الجارية
269 205 026	281 936 846	الموردون والحسابات الملحقة
5 149 921	5 793 837	الضرائب
186 128 338	177 353 888	الديون الأخرى
<b>460 483 286</b>	<b>465 084 571</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
<b>661 400 390</b>	<b>812 824 435</b>	<b>المجموع العام للخصوم</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

- في البداية نلاحظ أن أصول الشركة تم تصنيفها إلى أصول جارية وأصول غير جارية، وهو التصنيف الذي نص عليه المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، وحسب محاسب الشركة فإن تصنيف عناصر الأصول يكون حسب علاقة هذا العنصر بالدورة المحاسبية، ونفس الشيء بالنسبة لعناصر الخصوم.

- إضافة لما سبق نلاحظ أن هذه الأصول تتضمن عنصر جديد لم يكن يدرج من قبل ضمن ميزانية الشركة، وهو التثبيات في شكل إمتياز، هذا النوع من التثبيات أصبح يدرج ضمن الأصول تطبيقاً للمبدأ المحاسبي الجديد أسبقية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني، قيمة هذه التثبيات 1 820 000 دج، إن إدراج هذا المبلغ ضمن الأصول يؤثر في النسب المالية التي تدخل في حسابها كل من الأصول، والأصول

<sup>1</sup> الملحق رقم 10 يبين خصوم الشركة تم إعدادها من طرف المحاسب.

غير المتداولة، وهذا ما سنتطرق له بعد عرض ميزانية الشركة وفق المخطط المحاسبي الوطني وعند إجراء عملية المقارنة بينهما.

- كما نلاحظ أن هناك تثبيبات مالية قيمتها 179 520 000 دج مدرجة ضمن الأصول غير الجارية، هذا النوع من التثبيبات كان يسجل ضمن مجموعة الأصول الجارية وضمن مجموعة الحقوق وليس التثبيبات، أي أن تطبيق الشركة للنظام المحاسبي المالي أثر على تصنيف عناصر أصول الشركة محل الدراسة.

- بالنسبة للخصوم غير الجارية نلاحظ أنها تضمنت حساب جديد وهو الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) بقيمة 22 066 854 دج، هذا النوع من الخصوم لم يكن يدرج من قبل في الميزانية؛

- إضافة إلى إعادة تصنيف حساب الإقتراضات والديون المماثلة ضمن حسابات الصنف الأول، حيث يظهر هذا النوع من الديون ضمن الحساب 16 الإقتراضات والديون المماثلة بمبلغ 20 000 000 دج، بعدما كان يسجل ضمن حسابات الديون في ظل المخطط المحاسبي الوطني، إعادة تصنيف هذا الحساب في الميزانية يؤثر في النسب المالية التي يدخل في حسابها؛

- كما تضمنت الميزانية بيانات السنة الحالية وبيانات السنة الماضية مما سيسهل على المحلل المالي إجراء عملية المقارنة، هذا بالإضافة إلى عناصر أخرى سيتم التطرق لها بعد عرض ميزانية الشركة وفق المخطط المحاسبي الوطني، وعند إجراء عملية المقارنة.

### 2.2.1 ميزانية الشركة الأولى وفق المخطط المحاسبي الوطني:

بهدف إجراء عملية المقارنة قمنا بإعداد الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإعتماد على ميزان المراجعة الملحق رقم 8، وعلى التعليمات الوزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29-10-2009 والتي تتضمن التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي والظاهرة في الملحق رقم 11، حيث تبين هذه التعليمات كيفية تحويل الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، كما تم الإعتماد على معلومات مقدمة من طرف محاسب الشركة.

## جدول رقم 5: أصول الشركة الأولى لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني

ر . ح	الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات ومؤنات	المبلغ الصافي
	<b>الاستثمارات</b>			
210	الأراضي	4 159 050	--	4 159 050
240	مباني	61 829 588	22 959 079	38 870 509
242	منشآت مركبة	484 037 553	380 976 175	103 061 378
243	معدات وأدوات	314 325 537	123 570 860	190 754 677
244	معدات نقل	195 871 327	99 057 364	96 813 963
245	تجهيزات مكتب	797 858	588 771	209 087
247	تهيئات وتركيبات	19 319 158	14 900 032	4 419 126
	<b>مجموع الاستثمارات</b>	<b>1 080 340 071</b>	<b>642 052 281</b>	<b>438 287 790</b>
	<b>المخزونات</b>			
31	مواد أولية	72 268 256	--	72 268 256
35	منتجات تامة	302 957	--	302 957
	<b>مجموع المخزونات</b>	<b>72 571 213</b>		<b>72 571 213</b>
	<b>الحقوق</b>			
42	حقوق الاستثمار	248 220 000	--	248 220 000
43	حقوق المخزون	3 911 526	--	3 911 526
44	حقوق على الشركاء والشركات الحليفة	54 946	--	54 946
47	حقوق على الزبائن	6 103 002	26 149	6 076 853
48	النقدية	41 959 687	--	41 959 687
	<b>مجموع الحقوق</b>	<b>300 249 161</b>	<b>26 149</b>	<b>122 523 010</b>
	<b>المجموع</b>	<b>1 453 160 445</b>	<b>642 078 430</b>	<b>813 082 015</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

ويبين الجدول التالي خصوم الشركة محل الدراسة لسنة 2011، تم إعداده وفقاً للمخطط المحاسبي

الوطني.

## جدول رقم 6: خصوم الشركة الأولى لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني

ر.ح	الخصوم	المبلغ	المبلغ الإجمالي
	الأموال الخاصة		
10	رأس المال الإجتماعي	52 000 000	
13	الاحتياطات	2 600 000	
18	نتيجة في انتظار التوزيع	89 575 285	
	<b>مجموع الأموال الخاصة</b>	<b>144 175 285</b>	<b>144 175 285</b>
	<b>الديون</b>		
52	دائنو الاستثمار	219 989 741	
53	دائنو المخزونات	42 140 817	
55	ديون الشركاء والشركات الحليفة	92 925 977	
56	ديون الاستغلال	71 756 784	
57	تسبيقات تجارية	77 786 734	
50	حسابات الاصول الدائنة	119 921	
	<b>مجموع الديون</b>	<b>504 719 974</b>	<b>504 719 974</b>
	<b>نتيجة الدورة</b>		<b>164 186 753</b>
	<b>المجموع الكلي</b>		<b>813 082 013</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

بالمقارنة بين أصول الشركة وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني نلاحظ ما يلي:

- مجموع صافي أصول الشركة وفق النظام المحاسبي المالي يساوي 812 824 435 دج، أما وفق المخطط المحاسبي الوطني فالمجموع يساوي 813 082 013 دج، والفرق هو أن أصول الشركة وفق النظام المحاسبي المالي تضمنت أراضي في شكل إمتياز قيمتها 1 820 000 دج، والتي تظهر في ميزان المراجعة الملحق رقم 8، تحت حساب 221 أراضي في شكل امتياز، هذا المبلغ أثر على مجموع الأصول غير المتداولة وعلى إجمالي الأصول؛

- مجموع الإهلاكات والمؤونات هو الآخر تغير وهذا ناتج عن إدراج الشركة لقسط إهلاك التثبيات التي تحصلت عليها في شكل امتياز، قيمة هذا الإهلاك 770 000 دج، بالنسبة لهذا النوع من التثبيات تم إدراجه وكما ذكرنا سابقا تطبيقا للمبدأ المحاسبي الجديد أسبقية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني؛

- من ضمن العناصر التي أثرت كذلك في مجموع أصول الشركة مبلغ التمويل الإيجاري الذي يظهر في ميزان المراجعة الملحق رقم 8، في الحساب 27 بمبلغ قيمته 179 520 000 دج، هذا المبلغ هو الآخر أثر في مجموع أصول الميزانية، علما أنه لم يكن يدرج من قبل ضمن الأصول عندما كانت تتبع الشركة المخطط المحاسبي الوطني، وقد تم إدراجه كذلك تطبيقا للمبدأ المحاسبي أسبقية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني.

هذا بالنسبة للأصول، أما بالنسبة للخصوم فقد عرفت هي الأخرى تغييرات، حيث نجد أن مجموع خصوم الشركة وفق النظام المحاسبي المالي يختلف عن المجموع وفق المخطط المحاسبي الوطني، وهذا ناتج عن التغييرات التي حدثت والتي من بينها:

- ظهور حساب 134 الضرائب المؤجلة على الخصوم بقيمة 22 066 854 دج ، يظهر في ميزان المراجعة الملحق رقم 8، هذا الحساب لم يكن موجود من قبل في ظل المخطط المحاسبي الوطني، إن إدراج هذا العنصر ضمن الخصوم أثر على الخصوم غير الجارية وعلى إجمالي الخصوم؛

- إضافة لما سبق نلاحظ إعادة تصنيف حساب 16 الإقتراضات والديون المالية بقيمة 20 000 000 دج ضمن حسابات المجموعة الأولى وضمن الخصوم غير الجارية، بعدما كانت تسجل ضمن حسابات الديون، إعادة التصنيف لهذا النوع من الديون أثر في مجموع الديون وفي مجموع الأموال الخاصة؛

- وبما أن مجموع الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي يختلف عن المجموع وفق المخطط المحاسبي الوطني، فإن هذا الاختلاف أثر مباشرة في النتيجة الصافية للشركة، حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة قيمتها وفق النظام المحاسبي المالي 161 497 724 دج، أما وفق المخطط المحاسبي الوطني فقيمته الصافية تساوي 164 186 752 دج، وهذا الاختلاف يمكن توضيحه بعد إجراء مقارنة بين قائمة الدخل وفق النظام المحاسبي المالي الذي يظهر في الجدول رقم 7، وقائمة الدخل المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني الجدول رقم 8.

### 3.1 مقارنة جدول حسابات النتائج:

بهدف إجراء مقارنة بين قائمة الدخل وفق النظام المحاسبي المالي وقائمة وفق المخطط المحاسبي الوطني، نقدم فيما يلي قائمة الدخل للشركة محل الدراسة لسنة 2011، هذه القائمة تم إعدادها وفقا للنظام المحاسبي المالي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الملحق رقم 12 يبين قائمة دخل الشركة تم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي.

## جدول رقم 7: قائمة دخل الشركة الأولى لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي

المبلغ 2010	المبلغ 2011	ملاحظة	الحساب
	554 512 915		رقم الأعمال
	-152 972		تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الانجاز
	<b>554 359 943</b>		<b>1- إنتاج السنة المالية</b>
	176 124 132		المشتريات المستهلكة
	5 884 872		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
	<b>182 009 004</b>		<b>2- استهلاك السنة المالية</b>
	<b>372 350 938</b>		<b>3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)</b>
	84 142 278		أعباء المستخدمين
	12 532 166		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
	<b>275 676 492</b>		<b>4- الفائض الإجمالي للاستغلال</b>
	1 125 556		المنتجات العملياتية الأخرى
	821 288		الأعباء العملياتية الأخرى
	76 584 294		المخصصات للاهلاكات والمؤونات
	<b>199 396 465</b>		<b>5- النتيجة العملياتية</b>
	29 299		المنتجات المالية
			الأعباء المالية
	<b>29 299</b>		<b>6- النتيجة المالية</b>
	<b>199 425 764</b>		<b>7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)</b>
	37 928 040		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
	555 514 798		مجموع منتجات الأنشطة العادية
	394 017 074		مجموع أعباء الأنشطة العادية
	<b>161 497 724</b>		<b>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			<b>9- النتيجة غير العادية</b>
	<b>161 497 724</b>		<b>10- النتيجة الصافية للسنة المالية</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.



والجدول التالي يبين قائمة الدخل للشركة محل الدراسة لسنة 2011، تم إعدادها وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، نشير إلى أن هذه القائمة تم إعدادها بالإعتماد على ميزان المراجعة الخاص بالشركة وبالإعتماد على بيانات مقدمة من طرف محاسب الشركة.

جدول رقم 8: قائمة دخل الشركة الأولى لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني

ر.ح	اسم الحساب	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
71	إنتاج مباع		540 474 773
72	إنتاج مخزن	152 972	
74	أداء خدمات		14 038 141
75	تحويل تكاليف الإنتاج	--	
61	مواد ولوازم مستهلكة	176 124 132	
62	خدمات	3 068 422	
81	القيمة المضافة		375 167 388
81	القيمة المضافة		375 167 388
77	نواتج مختلفة		29 299
63	مصاريف المستخدمين	84 142 278	
64	ضرائب ورسوم	12 532 166	
65	مصاريف مالية	451 992	
66	مصاريف مختلفة	75 814 294	
83	نتيجة الإستغلال		202 255 957
79	إيرادات خارج الإستغلال		1 125 556
69	مصاريف خارج الإستغلال	681818	
84	نتيجة خارج الإستغلال		443 738
83	نتيجة الإستغلال		202 255 957
84	نتيجة خارج الإستغلال		443 738
880	نتيجة إجمالية		202 699 695
889	ضرائب على الأرباح	38 512 942	
88	نتيجة صافية		164 186 753

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

- بالمقارنة بين الجدول رقم 7 والجدول رقم 8، أول شيء نلاحظه هو أن النتيجة الصافية بين الجدولين غير متساوية وهذا راجع إلى أسباب منها أن الجدول رقم 7 المعد وفقا للنظام المحاسبي المالي تضمن تكلفة إضافية تتمثل في إهلاك الأراضي المستلمة في إطار امتياز بقيمة 770 000 دج هذا من جهة، ومن جهة أخرى النتيجة الإستثنائية وفق النظام المحاسبي المالي غير خاضعة للضريبة على أرباح الشركات، عكس المخطط المحاسبي الوطني، هذه العوامل وأخرى ساهمت مباشرة في تغيير النتيجة الصافية للشركة.

- كما نلاحظ أن الجدول رقم 7 تضمن نتائج جزئية لم تكن موجودة من قبل مثل النتيجة المالية، والتي تمثل الفرق بين الإيرادات المالية والمصاريف المالية، بالنسبة لهذا النوع من النتائج لم يكن يحسب من قبل، إن حساب هذه النتيجة يساعد المحلل المالي في عملية التقييم المالي.

- وبالمقابل تم حذف نتيجة جزئية تتمثل في الهامش الإجمالي، هذه النتيجة تم إدراجها مباشرة ضمن القيمة المضافة؛

- بالنسبة للنتائج الجزئية نلاحظ أن قيمتها مختلفة بين النظامين، والسبب في ذلك اختلاف العناصر التي تدخل في حسابها، إضافة إلى تغيير قيم وتصنيف بعض العناصر، حيث أن هناك بعض الإيرادات والتكاليف كانت تعتبر استثنائية، لكنها تغيرت وأصبحت من العناصر العادية، ومن بين هذه العناصر خسائر القيمة التي أصبحت تسجل ضمن حساب الإهلاك بعدما كانت تسجل ضمن المصاريف الإستثنائية؛

- كما نلاحظ أنه تم دمج حسابات في بعضها البعض، ومثال ذلك حساب 70 المبيعات من البضاعة والمنتجات المصنعة والمبيعات من الخدمات والمنتجات الملحقة الظاهرة في الجدول رقم 7 المعد وفق النظام المحاسبي المالي، هذه العناصر السابقة الذكر كانت تسجل كل منها على حدى ضمن المخطط المحاسبي الوطني.

عموما هذه بعض الملاحظات المستخرجة من الميزانية ومن قائمة الدخل، ولتوضيح هل هذه التغيرات تؤثر في النسب المالية قمنا بحساب بعض النسب المالية مستخرجة من القائمتين وفق المخطط المحاسبي الوطني ووفق النظام المحاسبي المالي، والجدول التالي يبين ذلك.

4.1 مقارنة النسب المالية للشركة الأولى:

الجدول التالي يتضمن نسب مالية تم حسابها وفق بيانات المخطط المحاسبي الوطني، ووفق بيانات النظام المحاسبي المالي، وذلك لمعرفة هل النسب المالية ستتغير قيمتها بعد تطبيق الشركة للنظام المحاسبي المالي أم لا تتغير، وهذا ما يعرضه الجدول الموالي.

جدول رقم 9: مقارنة النسب المالية للشركة الأولى بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

النسبة المالية	وفق المخطط المحاسبي الوطني	وفق النظام المحاسبي المالي
معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات/إجمالي الأصول	$0,681 = \frac{554\ 512\ 915}{813\ 082\ 015}$	$0,682 = \frac{554\ 512\ 915}{812\ 824\ 435}$
معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات/صافي الأصول الثابتة	$1,26 = \frac{554\ 512\ 915}{438\ 287\ 790}$	$0,89 = \frac{554\ 512\ 915}{618\ 918\ 361}$
العائد على الأصول = الدخل قبل الضريبة/ إجمالي الأصول	$0,249 = \frac{202\ 699\ 695}{813\ 082\ 015}$	$0,245 = \frac{199\ 425\ 764}{812\ 824\ 435}$
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الديون/مجموع الأصول	$\%62 = \frac{504\ 719\ 974}{813\ 082\ 015}$	$\%62,3 = \frac{507\ 151\ 425}{812\ 824\ 435}$
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة = حقوق الملكية / الأصول الثابتة	$\%163 = \frac{504\ 719\ 974}{308\ 362\ 038}$	$\%166 = \frac{507\ 151\ 425}{305\ 673\ 009}$
نسبة الإقتراض إلى حقوق الملكية = إجمالي القروض / حقوق المساهمين	$\%70,03 = \frac{308\ 362\ 038}{438\ 287\ 790}$	$\%49,30 = \frac{305\ 673\ 009}{618\ 918\ 361}$
العائد على المبيعات = صافي الدخل/صافي المبيعات X 100.	$\%29,60 = \frac{164\ 186\ 753}{554\ 512\ 915}$	$\%29,12 = \frac{161\ 497\ 724}{554\ 512\ 915}$

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نتائج النسب المالية المحسوبة وفق بيانات المخطط المحاسبي الوطني تختلف عن تلك المحسوبة وفق بيانات النظام المحاسبي المالي، وهذا راجع إلى أسباب فيمالي نحاول شرح هذه النسب وتوضيح أسباب اختلاف النتائج بين النظامين:

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** يبين هذا المعدل مدى فعالية استخدام الشركة لأصولها في خلق المبيعات، حيث نلاحظ أن هذا المعدل يساوي إلى 0,681، أي أن دينار واحد مستثمر في الأصول ينتج عنه 0,681 دينار مبيعات، هذه القيمة محسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني، أما وفق النظام المحاسبي المالي فالقيمة تساوي إلى 0,682 دينار، والسبب الرئيسي في اختلاف القيمتين هو أن مجموع أصول الشركة وفق النظام المحاسبي المالي تضمنت قيمة إضافية تتمثل في الأراضي المستلمة في إطار امتياز.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يوضح هذا المعدل قيمة المبيعات الناجمة عن استخدام الأصول الثابتة، حيث نلاحظ أن هذا المعدل يساوي إلى 1,26 دج، أي أن استثمار الشركة لدينار واحد في الأصول الثابتة ينجم عنه 1,26 دج مبيعات، هذه القيمة وفق المخطط المحاسبي الوطني، أما وفق النظام المحاسبي المالي فالقيمة تساوي إلى 0,89 دج، ومن الأسباب التي أدت إلى اختلاف القيمتين هو أن التثبيات (الأصول الثابتة) وفق النظام المحاسبي المالي تضمنت تثبيات مالية وضرائب مؤجلة على الأصول وأراضي في إطار امتياز، قيم هذه العناصر هي التي أثرت مباشرة في هذا المعدل؛

- **العائد على الأصول:** يمثل هذا العائد مدى كفاءة الشركة في تحقيق أرباح من خلال استخدام الأصول المتاحة لديها، قيمة هذا العائد وفق المخطط المحاسبي الوطني تساوي إلى 24,9%، أي أن استثمار دينار واحد في الأصول ينتج عنه 24,9% دينار أرباح، أما وفق النظام المحاسبي المالي فالقيمة لا تختلف كثيرا عن سابقتها حيث تساوي 24,5% دينار، ومن أسباب اختلاف القيمتين تغير دخل الشركة الناتج عن قيمة اهتلاك الأراضي الممنوحة في إطار امتياز؛

- **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هذه النسبة تساوي 62%، أي أن 62% من أصول الشركة ممولة عن طريق القروض، والباقي عن طريق أصحاب الشركة، هذه القيمة محسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني، وهي تقريبا نفسها وفق النظام المحاسبي المالي.

- **نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أصحاب الشركة يمولون 163% من الأصول الثابتة، هذه النسبة محسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني، أما وفق النظام المحاسبي المالي فالقيمة لا تختلف كثيرا، فهي تساوي إلى 166%، والإختلاف يعود إلى التغيرات التي حدثت في التثبيات.

- نسبة الإقتراض إلى حقوق الملكية: توضح هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية، بالنسبة للشركة بلغت هذه النسبة 70,03% وفق المخطط المحاسبي الوطني و 49,30% وفق النظام المحاسبي المالي، ونلاحظ أن هناك فرق يعود لأسباب منها تغير النتيجة الصافية للشركة، وكذا إعادة تصنيف بعض عناصر الخصوم؛

- العائد على المبيعات: يوضح هذا العائد قيمة الأرباح المحققة مقابل كل دينار من المبيعات، بالنسبة للشركة العائد يساوي إلى 0,29 دينار، أي دينار واحد من المبيعات يحقق 0,29 دينار أرباح وهي نسبة محسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني، وهي لا تختلف عن تلك المحسوبة وفق النظام المحاسبي المالي، ومن أسباب اختلاف القيمتين هو أن أرباح الشركة تغيرت نتيجة لإعفاء النتيجة الإستثنائية من الضريبة على أرباح الشركات، ونتيجة لإضافة تكلفة أخرى تتمثل في اهتلاك الأراضي التي تحصلت عليها الشركة في إطار امتياز. لكن عموماً نتيجة العائد على المبيعات مقبولة بالنسبة للشركة.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 9 أن النسب المالية المحسوبة وفق بيانات المخطط المحاسبي تختلف عن تلك النتائج المحسوبة وفق بيانات النظام المحاسبي المالي، والسبب في ذلك هو أن هناك عناصر لم يكن يأخذ بها في المخطط المحاسبي الوطني تغيرت وأصبح يأخذ بها ضمن النظام المحاسبي المالي، إضافة إلى أن هناك عناصر تغير تصنيفها ضمن القوائم المالية من الأصول إلى الخصوم، ومن المتداول إلى غير المتداول ومن الديون إلى رأس المال، كما أن هناك عناصر أخرى تغيرت قيمتها بسبب إعادة تقييمها نظراً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية، كل هذه التغييرات أثرت في نتائج النسب المالية، بمعنى أن تطبيق الشركة للمعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية من خلال النظام المحاسبي المالي أثر في نسب تقييم الأداء المالي.

وبهدف تدعيم الدراسة الميدانية أكثر قمنا بنفس العمل على شركة أخرى تشتغل في نفس القطاع، وهي شركة عموري لعروسي لصناعة الآجر الأحمر.

## 2. الشركة الثانية: شركة عموري لعروسي لصناعة الآجر الأحمر.

### 1.2 التعريف بالشركة.

شركة عموري لعروسي هي شركة ذات المسؤولية المحدودة والشخص الوحيد لعروسي عموري، تقع هذه الشركة بالمنطقة الصناعية بالحاجب، أنشأت هذه الشركة سنة 2002 بتكلفة قدرها 1 414 000 000 دج، وكانت عملية تمويل المشروع بـ 50% تمويل ذاتي و 50% تمويل بنكي وكان تاريخ بداية الإنتاج ماي 2005 .

تبلغ مساحة هذه الشركة 20.000 م<sup>2</sup> تشتمل على ورشات للإنتاج، مباني إدارية، مخازن موقف للسيارات ومختلف المعدات الأخرى، وكذا مساحات خضراء، يتم تسويق منتجات الشركة في السوق الوطنية وبصفة خاصة في الشرق الجزائري، وقد بلغ عدد عمال الشركة المصرح بهم في الضمان الإجتماعي 335 عامل.

تعتبر شركة إنتاج الآجر من أكبر الشركات في مجال صناعة الآجر حيث تقدر طاقتها الإنتاجية بـ: 150.000 طن سنويا، ويتسم نشاطها بالطابع الصناعي التجاري، حيث تعمل على المساهمة في تغطية السوق المحلية بالآجر، وفي هذا الإطار تقوم الشركة بإنتاج أنواع مختلفة من الآجر مستخدمة في ذلك مواد أولية ولوازم مختلفة نذكر منها: الطين والرمل والماء، إضافة لمادة الخشب حيث تقوم الشركة بإستعمال هذه المادة وغيرها من المواد المساعدة لصنع منصات مختلفة الأحجام يتم وضع عليها الآجر المصنوع ليكون جاهرا للبيع، تعتمد الشركة في إنتاجها على أسلوب الإنتاج حسب الطلب موجه لمقاولات البناء.

يتم تنظيم العمل داخل الشركة من خلال هيكل تنظيمي يتضمن مختلف مديريات الشركة، والمتمثلة في المديرية العامة للشركة، المديرية التقنية، مديرية الإنتاج، المديرية التجارية، مديرية الموارد البشرية، ومديرية المحاسبة والمالية.

بالنسبة لمديرية المحاسبة والمالية، فهذه المديرية تهتم بمختلف العمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها الشركة، والتي من بينها تسجيل العمليات المالية والمحاسبية في الدفاتر المحاسبية، إعداد القوائم المالية، حساب سعر تكلفة المنتج ومختلف التكاليف الأخرى، تتكون هذه المديرية من مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة المالية، مصلحة الميزانية ومصلحة المحاسبة التحليلية.

## 2.2 مقارنة الميزانيات:

ككل الشركات الجزائرية طبقت الشركة محل الدراسة النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة 2009، بعدما كانت تعتمد على المخطط المحاسبي الوطني، ووفق النظام المحاسبي المالي تعمل الشركة على إعداد الميزانية، جدول النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى الملاحق.

## 1.2.2 ميزانية الشركة الثانية وفق النظام المحاسبي المالي:

لإجراء عملية المقارنة تحصلنا من الشركة على ميزانية خاصة بسنة 2009، هذه الميزانية تم إعدادها ووفقا للنظام المحاسبي المالي، حيث يبين الجدول رقم 10 عناصر أصول الشركة،<sup>1</sup> والجدول رقم 11 يبين عناصر خصومها.<sup>2</sup>

## جدول رقم 10: أصول الشركة الثانية لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي

الأصول	ملاحظة	مبلغ إجمالي 2009	اهتلاك ومؤونات 2009	مبلغ صافي 2009	مبلغ صافي 2008
الأصول غير الجارية:					
استثمارات غير مادية		116 856 044	109 053 535	7 802 508	
استثمارات مادية					
- الأراضي		1 000 000	--	1 000 000	
- المباني		214 904 314	40 001 639	174 902 675	
- التثبيات العينية الأخرى		1 113 467 459	317 843 532	795 623 926	
<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>		<b>1 446 227 818</b>	<b>466 898 707</b>	<b>979 329 111</b>	
الأصول الجارية:					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		63 451 561	--	63 451 561	
المديون الآخرون		2 486 355	--	2 486 355	
الضرائب وما شابهها		644 808	--	644 808	
الزيائن		3 730 033	--	3 730 033	
أموال الخزينة		52 245 870	--	52 245 870	
<b>مجموع الأصول الجارية</b>		<b>122 558 628</b>	<b>--</b>	<b>122 558 628</b>	
<b>المجموع العام للأصول</b>		<b>1 568 786 446</b>	<b>466 898 707</b>	<b>1 101 887 739</b>	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة

ما يلاحظ على أصول الشركة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أن هذه الأصول لا تتضمن مصاريف إعدادية، حيث أن هذا النوع من المصاريف تم حذفه نهائيا من الميزانية، والسبب في ذلك أن النظام المحاسبي المالي وتماشيا مع المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، لا يعترف بالمصاريف الإعدادية ضمن الميزانية، بعدما كانت تسجل في ظل المخطط المحاسبي الوطني، كما نلاحظ أنه وبالنسبة للشركة محل الدراسة تم تحويل قيمة هذه المصاريف مباشرة ضمن حساب التثبيات المعنوية.

<sup>1</sup> الملحق رقم 13 يبين أصول الشركة الثانية وفق النظام المحاسبي المالي.

<sup>2</sup> الملحق رقم 14 يبين خصوم الشركة الثانية وفق النظام المحاسبي المالي.

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ كذلك أن الشركة قامت بتقسيم أصولها إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة، ونفس الشيء بالنسبة لعناصر الخصوم حيث يظهر الجدول رقم 11 أن هذه الخصوم مقسمة إلى أموال خاصة، خصوم متداولة وخصوم غير متداولة، وهو نفس التقسيم الذي ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، خلافا لما كانت تقوم به المؤسسة سابقا في ظل المخطط المحاسبي الوطني أين كانت تقسم الأصول إلى استثمارات ومخزونات وحقوق، أما الخصوم فكانت تقسم إلى أموال خاصة وديون فقط، والتي تظهر في الجدول رقم 12.

وحسب محاسب الشركة فإن المعيار الوحيد لتقسيم الأصول إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة هو مدة بقائها أو مدة استغلالها في الشركة، حيث أن العناصر التي يفوق استغلالها 12 شهرا تسجل مباشرة ضمن الأصول غير المتداولة، والعكس بالنسبة لعناصر الأصول الأخرى. ونفس الشيء بالنسبة لعناصر الخصوم، حيث أن الخصوم التي تستحق أو التي سيتم تسديدها خلال 12 شهرا من تاريخ إعداد الميزانية تسجل مباشرة ضمن الخصوم المتداولة، أما الخصوم الأخرى والتي تستحق أو ستسدد بعد 12 شهرا تسجل ضمن الخصوم غير المتداولة.

**جدول رقم 11: خصوم الشركة الثانية لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي**

مبلغ 2008	مبلغ 2009	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
	130 000 000	رأس المال الصادر
	-103 900 000	رأس المال غير الصادر
	147 566	العلاوات والإحتياطيات (الإحتياطيات المدمجة)
	42 508 852	النتيجة الصافية
	2 803 762	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترجيل من جديد
	<b>71 560 181</b>	<b>المجموع (1)</b>
		الخصوم غير الجارية
	472 328 167	القروض والديون المالية
	<b>472 328 167</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
		الخصوم الجارية
	15 758 000	الموردون والحسابات الملحقه
	6 626 454	الضرائب
	535 614 935	الديون الأخرى
	<b>557 999 389</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
	<b>1 101 887 737</b>	<b>المجموع العام للخصوم</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.



من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ أن خصوم الشركة تضمنت حسابات جديدة لم تكن تظهر سابقا في الميزانية وفق المخطط المحاسبي الوطني، من هذه الحسابات حساب رأس المال غير المطلوب، هذا الحسابات تم إدراجه تماشيا مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، فإدماج هذا الحساب يؤثر في مجموع الخصوم مقارنة بالمجموع وفق المخطط المحاسبي الوطني.

### 2.2.2 ميزانية الشركة الثانية وفق المخطط المحاسبي الوطني:

ميزانية الشركة وفق المخطط المحاسبي الوطني تظهر في الجدول رقم 12 الذي يتضمن الأصول، والجدول

رقم 13 الذي يتضمن الخصوم، علما أن هذه الميزانية تم إعدادها بالإعتماد على الميزانية الجبائية للشركة.<sup>1</sup>

### جدول رقم 12: أصول الشركة الثانية لسنة 2009 وفق المخطط المحاسبي الوطني

ر . ح	الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات ومؤونات	المبلغ الصافي
	الاستثمارات			
20	المصاريف الإعدادية	116 856 044	109 053 535	7 802 508
210	الأراضي	1 000 000	--	1 000 000
240	مباني	214 904 314	40 001 639	174 902 675
242	منشآت مركبة	875 936 602	190 370 538	685 566 063
243	معدات وأدوات	141 778 684	62 140 539	79 638 145
244	معدات نقل	87 136 949	61 340 054	25 796 894
24	تجهيزات إنتاج أخرى	8 615 223	3 992 399	4 622 823
	مجموع الاستثمارات	1 446 227 812	466 898 704	979 329 108
	المخزونات			
31	مواد أولية	63 451 561	--	63 451 561
35	منتجات تامة			
	مجموع المخزونات	63 451 561	--	63 451 561
	الحقوق			
43	حقوق المخزون	905 532	--	905 532
44	حقوق على الشركاء والشركات الحليفة	104 496 444	--	104 496 444
46	تسبيقات للاستغلال	1 629 187	--	1 629 187
47	حقوق على الزبائن	3 730 033	--	3 730 033
48	النقدية	52 245 870	--	52 245 870
	مجموع الحقوق	163 007 066	--	163 007 066
	المجموع	1 672 686 448	466 898 707	1 205 787 745

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

<sup>1</sup> الملحق رقم 15 يبين الميزانية الجبائية للشركة تم إعدادها وفق المخطط المحاسبي الوطني.

جدول رقم 13: خصوم الشركة الثانية لسنة 2009 وفق المخطط المحاسبي الوطني

المبلغ الإجمالي	المبلغ	الخصوم	ر.ح
		الأموال الخاصة	
	130 000 000	رأس المال الإجتماعي	10
	147 566	الإحتياطات	13
	2 803 762	نتيجة في انتظار التوزيع	18
<b>132 951 328</b>	<b>132 951 328</b>	<b>مجموع الأموال الخاصة</b>	
		الديون	
	472 328 167	دائنو الاستثمار	52
	12 955 560	دائنو المخزونات	53
	515 040 998	ديون الشركاء والشركات الحليفة	55
	29 967 740	ديون الاستغلال	56
	--	تسيبقات تجارية	57
	35 090	حسابات الأصول الدائنة	50
<b>1 030 327 555</b>	<b>1 030 327 555</b>	<b>مجموع الديون</b>	
<b>42 508 852</b>		<b>نتيجة الدورة</b>	
<b>1 205 787 745</b>		<b>المجموع الكلي</b>	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

بالمقارنة بين الميزانيتين نلاحظ مايلي:

مجموع صافي أصول الشركة وفق النظام المحاسبي المالي هو 1 101 887 739 دج، وهذا الرقم يختلف عن صافي الأصول وفق المخطط المحاسبي والمقدر بـ 1 205 787 741 دج، والسبب في ذلك هو أن بعض الحسابات أثرت في هذه القيم، منها أنه تم إجراء ما يسمى بترصيد الحسابات بين حقوق على الشركاء وديون الشركاء، حيث سابقا كانت هذه العناصر تسجل كل منها على حدا أما وفق النظام المحاسبي المالي فقد تم ترصيد الحسابين فيما بينهما، والفرق بين الحسابين هو 410 544 554 دج، هذا الفرق عبارة على ديون لصالح الشركاء تم وضعه في جانب الخصوم، تحت حساب ديون أخرى.

كما يلاحظ ضمن جانب الخصوم أن هذه الأخيرة تتضمن حساب جديد هو حساب رأس المال غير المطلوب بقيمة 103 900 000 دج وبإشارة سالبة، بالنسبة لهذا الحساب لم يكن يظهر من قبل في ميزانية الشركة المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني. إن إدراج هذا العنصر ضمن الميزانية يؤثر في مجموع خصوم الشركة.

ما يلاحظ كذلك من خصوم الشركة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي هو أن قيمة الأموال الخاصة أصبحت 71 560 181 دج بعدما كانت 175 460 180 دج، هذا المبلغ ناتج عن جمع مبلغ 132 951 329 دج الذي يمثل مجموع الأموال الخاصة ونتيجة الدورة المقدرة بـ 42 508 852 دج وفق المخطط المحاسبي الوطني، والسبب في ذلك إدراج قيمة رأس المال غير المستدعى ضمن الأموال الخاصة مما أثر في قيمة هذه الأخيرة، أما باقي العناصر الأخرى مثل الإحتياطات والنتيجة غير الموزعة فلم تتغير قيمتها.

بالنسبة للخصوم وكما تم الإشارة لها سابقا تم تقسيمها وفق النظام المحاسبي المالي إلى خصوم متداولة وخصوم غير متداولة، بالنسبة لهذه الأخيرة فهي تتكون من ديون مالية فقط بقيمة 472 328 167 دج، أما الخصوم المتداولة فمجموعها يساوي إلى 557 999 389 دج، وهذا المبلغ يتكون من موردين وحسابات ملحقة بقيمة 15 758 000 دج، وضرائب بقيمة 626 454 دج، وديون أخرى بقيمة 522 136 425 دج، أما المجموع وفق المخطط المحاسبي الوطني فهو 1 205 787 741 دج، والفرق بين المجموع وفق النظام المحاسبي المالي والمجموع وفق المخطط المحاسبي الوطني يعود لأسباب منها إظهار رأس المال غير المطلوب ضمن خصوم الشركة، وكذا ترصيد حساب حقوق على الشركاء مع حساب ديون للشركاء مما أثر على أصول وخصوم الشركة.

إذن هذه بعض التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي في عناصر الميزانية وفي قيمها، والتي أرى أنه من شأن هذه التغيرات أن تؤثر في النسب المالية التي تدخل في حسابها، مقارنة بالنسب التي تم حسابها بالإعتماد على الميزانية المعدة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

### 3.2 مقارنة جدول حسابات النتائج:

ما يميز جدول النتائج هو أن المؤسسة أصبحت تعمل على إعداد هذا الجدول وفق لطريقتين، جدول النتائج حسب الطبيعة وجدول حسب الوظيفة هذا من جهة، ومن جهة ثانية أصبح بالإمكان إجراء مقارنة مباشرة لنتائج الدورة الحالية مع نتائج الدورة السابقة بسهولة، ذلك أن جدول النتائج وفق النظام المحاسبي المالي يتضمن بيانات الدورة الحالية والدورة السابقة في نفس الجدول، وهو ما لم يكن معمول به من قبل.

كما نلاحظ أن نتيجة المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي تساوي 42 508 852 دج، وهي نفسها المحسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني، بمعنى أن مجموع الإيرادات وفق النظام المحاسبي المالي هي نفسها وفق المخطط المحاسبي الوطني، ونفس الشيء بالنسبة للتكاليف.

الجدول التالي رقم 14 يبين قائمة الدخل معدة وفق النظام المحاسبي المالي، علماً أن المؤسسة قامت

بإعداد هذه القائمة حسب الطبيعة.<sup>1</sup>

جدول رقم 14: قائمة دخل الشركة الثانية لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي.

المبلغ 2008	المبلغ 2009	ملاحظة	الحساب
	390 983 858		رقم الأعمال
	-5 138 386		تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الانجاز
	<b>385 845 471</b>		<b>1- إنتاج السنة المالية</b>
	58 989 995		المشتريات المستهلكة
	70 489 394		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
	<b>129 479 389</b>		<b>2- استهلاك السنة المالية</b>
	<b>256 366 082</b>		<b>3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)</b>
	56 098 820		أعباء المستخدمين
	8 928 580		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
	<b>191 338 681</b>		<b>4- الفائض الإجمالي للاستغلال</b>
	7 958 461		المنتجات العملياتية الأخرى
	6 864 007		الأعباء العملياتية الأخرى
	108 574 100		المخصصات للاهتلاكات والمؤنات
	<b>83 859 035</b>		<b>5- النتيجة العملياتية</b>
			المنتجات المالية
	41 350 183		الأعباء المالية
	<b>41 350 183</b>		<b>6- النتيجة المالية</b>
	<b>42 508 852</b>		<b>7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)</b>
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			<b>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			العناصر غير العادية- المنتجات
			العناصر غير العادية- الأعباء
			<b>9- النتيجة غير العادية</b>
	<b>42 508 852</b>		<b>10- النتيجة الصافية للسنة المالية</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

<sup>1</sup> الملحق رقم 16 يبين قائمة دخل الشركة الثانية وفق النظام المحاسبي المالي.

ما يلاحظ على هذه القائمة أنه حدث تغيير في النتائج الجزئية، حيث تم حذف الهامش الإجمالي وإضافة نتيجة جزئية جديدة وهي النتيجة المالية والتي لم يكن مطلوب حسابها من قبل، أما باقي النتائج الجزئية الأخرى فهي موجودة، إلا أن هناك تعديل في كيفية حسابها، إضافة إلى أن النتيجة الإستثنائية ومن قبل كانت خاضعة للضريبة على أرباح الشركات، أما وفق النظام المحاسبي المالي فإن هذه النتيجة أصبحت معفية من الضريبة على أرباح الشركات، مما يؤثر في النتيجة النهائية الصافية للمؤسسة، لكن ما يلاحظ أنها لم تؤثر على الشركة محل الدراسة لأن هذه الأخيرة ووفق النظام المحاسبي المالي لا توجد إيرادات أو مصاريف غير عادية. والجدول التالي رقم 15 يبين قائمة الدخل للشركة تم إعدادها وفق المخطط المحاسبي الوطني.

**جدول رقم 15: قائمة دخل الشركة الثانية لسنة 2009 وفق المخطط المحاسبي الوطني**

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	اسم الحساب	ر.ح
372 414 925		إنتاج مباع	71
	5 138 386	إنتاج مخزن	72
18 429 228		أداء خدمات	74
133 057		تحويل تكاليف الإنتاج	75
	58 989 995	مواد ولوازم مستهلكة	61
	67 337 769	خدمات	62
<b>259 511 058</b>		<b>القيمة المضافة</b>	<b>81</b>
259 511 058		القيمة المضافة	81
139 704		نواتج مختلفة	77
827 728		تحويل تكاليف الإستغلال	78
	56 098 820	مصاريف المستخدمين	63
	8 926 453	ضرائب ورسوم	64
	32 749 169	مصاريف مالية	65
	1 885 003	مصاريف مختلفة	66
	85 202 891	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	68
<b>75 616 152</b>		<b>نتيجة الإستغلال</b>	<b>83</b>
6 998 170		إيرادات خارج الإستغلال	79
	40 105 470	مصاريف خارج الإستغلال	69
	<b>33 107 300</b>	<b>نتيجة خارج الإستغلال</b>	<b>84</b>
75 616 152		نتيجة الإستغلال	83
	33 107 300	نتيجة خارج الإستغلال	84
<b>42 508 852</b>		<b>نتيجة إجمالية</b>	<b>880</b>
	--	ضرائب على الأرباح	889
<b>42 508 852</b>		<b>نتيجة صافية</b>	<b>88</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

بالمقارنة بين القائمتين وفيما يخص النتائج الجزئية التي تتكون منها قائمة الدخل نلاحظ على هذه النتائج مايلي:

- القيمة المضافة للدورة: بالمقارنة نجد أن القيمة المضافة وفق المخطط المحاسبي الوطني تساوي 259.511.058 دج، أما وفق النظام المحاسبي المالي فالقيمة المضافة تساوي 256.366.082 دج، والسبب الرئيسي في إختلاف القيمتين هو العناصر التي تدخل في حسابها ومنها حساب تحويل تكاليف الإنتاج الذي لا يؤخذ بعين الإعتبار عند حساب هذه القيمة وفق النظام المحاسبي المالي؛
- النتيجة العادية للدورة: والتي تسمى بنتيجة الإستغلال: بلغت هذه النتيجة وفق المخطط المحاسبي الوطني 75.616.152 دج، أما وفق النظام المحاسبي المالي فقد بلغت 83.859.035 دج، أي أن النتيجتين غير متساويتين والسبب الرئيسي كذلك هو العناصر التي تدخل في حساب هذه النتيجة، حيث أن العناصر التي تدخل في معادلة حساب هذه النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي تختلف عن تلك المحسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني؛
- النتيجة الإستثنائية: والتي تسمى كذلك بالنتيجة خارج الاستغلال، ما يلاحظ على هذه النتيجة هو أن قيمتها وفق المخطط المحاسبي الوطني تساوي إلى 33.107.300 دج خسارة، أما وفق النظام المحاسبي المالي فإن هذه النتيجة تساوي إلى الصفر، والسبب في ذلك أن بعض عناصر الإيرادات والتكاليف والتي كانت تعتبر غير عادية وفق المخطط المحاسبي الوطني تمت معالجتها محاسبيا وفق النظام المحاسبي الوطني على أساس أنها عناصر عادية.

عموما هذه بعض الملاحظات التي تم استخراجها من الميزانية ومن قائمة الدخل، ولتوضيح هل هذه التغيرات تؤثر في النسب المالية قمنا بحساب بعض النسب المالية مستخرجة من القائمتين السابقتين، والجدول التالي يبين ذلك.

#### 4.2 مقارنة النسب المالية للشركة الثانية:

لمعرفة هل النسب المالية ستتغير قيمتها بعد تطبيق الشركة للنظام المحاسبي المالي أم لا تتغير، تم حساب نسب مالية وفق بيانات المخطط المحاسبي الوطني، ووفق بيانات النظام المحاسبي المالي، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم 16: مقارنة النسب المالية للشركة الثانية بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

النسبة المالية	وفق المخطط المحاسبي الوطني	وفق النظام المحاسبي المالي
معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات/إجمالي الأصول	$0,32 = \frac{390\,983\,858}{1\,205\,787\,741}$	$0,35 = \frac{390\,983\,858}{1\,101\,887\,739}$
معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات/صافي الأصول الثابتة	$0,39 = \frac{390\,983\,858}{979\,329\,108}$	$0,39 = \frac{390\,983\,858}{979\,329\,108}$
العائد على الأصول = الدخل قبل الضريبة/ إجمالي الأصول	$0,035 = \frac{42\,508\,852}{1\,205\,787\,741}$	$0,038 = \frac{42\,508\,852}{1\,101\,887\,739}$
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الديون/مجموع الأصول	$\%85,4 = \frac{1\,030\,327\,555}{1\,205\,787\,741}$	$\%93,5 = \frac{1\,030\,327\,555}{1\,101\,887\,739}$
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة = حقوق الملكية / الأصول الثابتة	$\%17,9 = \frac{175\,460\,180}{979\,329\,108}$	$\%7,3 = \frac{71\,560\,181}{979\,329\,108}$
نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	$\%21,9 = \frac{226\,458\,627}{1\,030\,327\,555}$	$\%21,9 = \frac{122\,558\,628}{557\,999\,389}$
العائد على المبيعات = صافي الدخل/صافي المبيعات X 100.	$\%10,87 = \frac{42\,508\,852}{390\,983\,858}$	$\%10,87 = \frac{42\,508\,852}{390\,983\,858}$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للشركة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك نسب مالية محسوبة وفق بيانات المخطط المحاسبي تختلف

نتائجها عن تلك المحسوبة وفق بيانات النظام المحاسبي المالي، ومثال ذلك:

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** يبين هذا المعدل مدى فعالية استخدام الشركة لأصولها في خلق المبيعات، حيث نلاحظ أن هذا المعدل يساوي إلى 0,324، أي أن دينار واحد مستثمر في الأصول ينتج عنه 0,324 دينار مبيعات، هذه القيمة محسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني، أما وفق النظام المحاسبي المالي فالقيمة تساوي إلى 0,354 دينار، والفرق بين القيمتين راجع لأسباب منها تم ترصيد حساب حقوق الشركاء مع حساب ديون الشركاء، بعدما كان كل منها يسجل على حدا؛

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يوضح هذا المعدل قيمة المبيعات الناجمة عن استخدام الأصول الثابتة، حيث نلاحظ أن هذا المعدل يساوي إلى 0,39، أي أن استثمار الشركة لدينار واحد في الأصول الثابتة ينجم عنه 0,39 دينار مبيعات، هذه القيمة تم حسابها وفق بيانات المخطط المحاسبي الوطني، وهي نفسها وفق النظام المحاسبي المالي؛

- **العائد على الأصول:** يمثل هذا العائد مدى كفاءة الشركة في تحقيق أرباح من خلال استخدام الأصول المتاحة لديها، وفق المخطط المحاسبي الوطني قيمة هذا العائد تساوي إلى 3,5%، بمعنى استثمار دينار واحد في الأصول ينتج عنه 3,5 % دينار أرباح، أما وفق النظام المحاسبي المالي فالقيمة لا تختلف كثيرا عن سابقتها حيث تساوي 3,8 % دينار، ومن أسباب اختلاف القيمتين ليس تغير قيمة دخل الشركة وإنما ناتج عن التغيرات التي حدثت في حساب الشركاء؛

- **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** بلغت هذه النسبة 85,4 %، أي أن 85,4 % من أصول الشركة ممولة عن طريق القروض، والباقي عن طريق أصحاب الشركة، هذه القيمة محسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني، أما وفق النظام المحاسبي المالي فالنسبة تساوي 93,5%.

- **نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة:** من خلال الجدول نلاحظ أن أصحاب الشركة يمولون 17,9% من الأصول الثابتة، هذه النسبة محسوبة وفق بيانات المخطط المحاسبي الوطني، أما وفق بيانات النظام المحاسبي المالي فالقيمة تساوي 7,3%، الإختلاف بين القيمتين يعود إلى التغيرات التي حدثت في قيمة الأموال الخاصة؛

- **العائد على المبيعات:** يوضح هذا العائد قيمة الأرباح المحققة مقابل كل دينار من المبيعات، بالنسبة للشركة العائد يساوي 0,10 دينار، أي دينار واحد من المبيعات يحقق 0,10 دينار أرباح وهي نسبة محسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني وهي نفسها وفق النظام المحاسبي المالي؛

من خلال ما سبق نقول أن هناك نسب تأثرت بالتغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي، كما أن هناك نسب أخرى لم تتغير نظرا لعدم تغير العناصر التي تدخل في تركيبها، والتي من بينها العائد على المبيعات.

وحتى ندعم دراستنا الميدانية أكثر قمنا بنفس العمل على شركة ثالثة هي شركة AGREGATS

.SARL ZAATCHA



3. شركة SARL ZAATCHA AGREGATS.

1.3 التعريف بالشركة:

شركة ZAATCHA AGREGATS هي شركة ذات مسؤولية محدودة، أنشأت بتاريخ 2008/07/16، وتم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم 08 ب 0242803، برأس مال قدره 3 012 000 دج، يتمثل نشاط هذه الشركة في استغلال المحاجر وإنتاج مختلف مواد البناء، وبيعها لشركات البناء، تقع هذه الشركة ببلدية الحاجب، بسكرة. وكباقي الشركات الجزائرية تعمل هذه الشركة على تطبيق النظام المحاسبي المالي ضمن مختلف عملياتها المحاسبية، وفي سنة 2011 تحصلنا من هذه الشركة على ميزانية وعلى قائمة للدخل، كما تحصلنا على ميزان المراجعة الذي يظهر في الملحق رقم 17.

2.3 مقارنة الميزانيات:

1.2.3 ميزانية الشركة الثالثة وفق النظام المحاسبي المالي: بهدف إجراء مقارنة بين الميزانيتين نقدم فيما يلي

ميزانية الشركة لسنة 2011:<sup>1</sup>

جدول رقم 17: أصول الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي.

مبلغ صافي 2010	مبلغ صافي 2011	اهتلاك ومؤونات 2011	مبلغ إجمالي 2011	ملاحظة	الأصول
18 247 156	27 322 023	17 388 145	44 710 168		الأصول غير الجارية: استثمارات غير مادية استثمارات مادية
115 140	115 140	--	115 140		ضرائب مؤجلة على الأصول
<b>18 362 296</b>	<b>27 437 163</b>	<b>17 388 145</b>	<b>44 825 308</b>		<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>
4 072 231	--	--	--		الأصول الجارية: مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
2 960 261	3 020 479	--	3 020 479		الزبائن
1 244 187	1 235 735	--	1 235 735		المدينون الآخرون
190 964	350 815	--	350 815		الضرائب وما شابهها
3 200 587	6 049 904	--	6 049 904		أموال الخزينة
<b>11 668 230</b>	<b>10 656 934</b>	--	<b>10 656 934</b>		<b>مجموع الأصول الجارية</b>
<b>30 030 530</b>	<b>38 094 098</b>	<b>17 388 145</b>	<b>55 482 243</b>		<b>المجموع العام للأصول</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

<sup>1</sup> الملحق رقم 18 يبين أصول الشركة الثالثة لسنة 2011 تم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي.

الجدول السابق يبين أصول الشركة وفق النظام المحاسبي المالي، أما الجدول الموالي فيبين خصوم الشركة لنفس الدورة المحاسبية ووفق النظام المحاسبي المالي.<sup>1</sup>

جدول رقم 18: خصوم الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي.

مبلغ 2010	مبلغ 2011	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
3 012 000	3 012 000	رأس المال الصادر
823 462	930 448	النتيجة الصافية
1 771 661	2 595 123	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
<b>5 607 123</b>	<b>6 537 571</b>	<b>المجموع (1)</b>
		الخصوم غير الجارية
1 489 049	1 572 339	الضرائب المؤجلة والمرصود لها
2 260 945	2 260 945	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
<b>3 749 994</b>	<b>3 833 284</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
		الخصوم الجارية
19 214 716	26 392 623	الموردون والحسابات الملحقه
221 804	103 588	الضرائب
1 236 891	1 227 030	الديون الأخرى
<b>20 673 412</b>	<b>27 723 242</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
<b>30 030 530</b>	<b>38 094 098</b>	<b>المجموع العام للخصوم</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

ما يلاحظ على أصول الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الظاهرة في الجدول رقم 17، أن هذه الميزانية يراعى فيها تصنيف عناصرها متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 1، وذلك من حيث كيفية إعدادها ومن حيث تصنيف عناصرها.

ما يلاحظ كذلك وضمن الأصول غير المتداولة وجود عنصر جديد تم إدراجه تماشيا مع تصنيف النظام المحاسبي المالي، لم يكن يدرج من قبل ضمن الميزانية ألا وهو حساب الضرائب المؤجلة على الأصول بقيمة 115 140 دج، إن إدراج هذا العنصر ضمن الميزانية يؤثر على مجموع الأصول غير المتداولة، وعلى مجموع الأصول، وكذلك على النسب المالية التي يدخل في حسابها كل من الأصول غير المتداولة ومجموع أصول الميزانية.

<sup>1</sup> الملحق رقم 19 يبين خصوم الشركة الثالثة لسنة 2011 تم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي.

إضافة لما سبق نلاحظ أنه وفي جانب أصول الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لا تتضمن حساب المصاريف الإعدادية بالرغم من أنها موجودة ضمن الميزانية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني، والسبب في ذلك أن النظام المحاسبي المالي لا يعترف بهذه المصاريف، إن حذف هذا العنصر من الميزانية أثر على مجموع الأصول غير المتداولة وعلى مجموع أصول الشركة، حيث أن صافي أصول الشركة وفق المخطط المحاسبي الوطني هو 38 476 298 دج، أما وفق النظام المحاسبي المالي فالصافي يساوي إلى 38 094 098 دج.

**2.2.3 ميزانية الشركة الثالثة وفق المخطط المحاسبي الوطني:** تم إعداد هذه الميزانية بالإعتماد على ميزان المراجعة الذي يظهر في الملحق رقم 17، وكذا بالإعتماد على بيانات مقدمة من طرف محاسب الشركة، هذه الميزانية تظهر في الجدول رقم 19 والجدول رقم 20.<sup>1</sup>

**جدول رقم 19: أصول الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني**

ر . ح	الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات ومؤونات	المبلغ الصافي
	الإستثمارات			
20	المصاريف الإعدادية	497 340	--	497 340
210	الأراضي	360 723	--	360 723
24	تجهيزات إنتاج	44 349 445	17 388 145	26 961 299
	<b>مجموع الاستثمارات</b>	<b>45 207 508</b>	<b>17 388 145</b>	<b>27 819 363</b>
	المخزونات			
31	مواد أولية	--	--	--
35	منتجات تامة	--	--	--
	<b>مجموع المخزونات</b>	<b>--</b>	<b>--</b>	<b>--</b>
	الحقوق			
42	حقوق الاستثمار	--	--	--
43	حقوق المخزون	--	--	--
44	حقوق على الشركاء والشركات الحليفة	--	--	--
45	تسبيقات على الحساب	352 099	--	352 099
47	حقوق على الزبائن	3 020 479	--	3 020 479
48	النقدية	6 049 904	--	6 049 904
40	حسابات الخصوم المدينة	1 234 451	--	1 234 451
	<b>مجموع الحقوق</b>	<b>10 656 934</b>	<b>--</b>	<b>10 656 934</b>
	<b>المجموع</b>	<b>55 864 443</b>	<b>17 388 145</b>	<b>38 476 298</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

<sup>1</sup> ميزانية الشركة الثالثة وفق المخطط المحاسبي الوطني تظهر في الملحق رقم 20 والملحق رقم 21.

## جدول رقم 20: خصوم الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني

ر.ح	الخصوم	المبلغ	المبلغ الإجمالي
	الأموال الخاصة		
10	رأس المال الإجتماعي	3 012 000	
13	الإحتياطيات	--	
14	اعتمادات الإستثمار	2 260 945	
18	نتيجة في انتظار التوزيع	3 092 463	
	<b>مجموع الأموال الخاصة</b>	<b>8 365 408</b>	<b>8 365 408</b>
	<b>الديون</b>		
52	دائنو الاستثمار	19 263 275	
53	دائنو المخزونات	7 129 348	
54	مبالغ محتفظ بها في الحساب	121 481	
55	ديون الشركاء والشركات الحليفة	290 971	
57	تسيبقات تجارية	800 000	
50	حسابات الأصول الدائنة	51 785	
	<b>مجموع الديون</b>	<b>27 723 242</b>	<b>27 723 242</b>
	<b>النتيجة الإجمالية</b>		<b>2 387 647</b>
	<b>المجموع الكلي</b>		<b>38 476 298</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

بالنسبة لجانب الخصوم نلاحظ أن مجموع الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي يساوي ( 10 370 855 + 1 933 994 )، أما وفق المخطط المحاسبي الوطني فالمجموع يساوي إلى 8 365 408 دج، وهذا الفرق ناتج عن أسباب منها إعادة تصنيف لبعض الحسابات مثل حساب الضرائب المؤجلة على الخصوم والتي كانت تسجل ضمن مجموعة الديون أصبحت وفق النظام المحاسبي المالي تسجل مع حسابات الأموال الخاصة.

**3.3 مقارنة جدول حسابات النتائج:**

في البداية خلال سنة 2011 قامت الشركة بإعداد قائمة الدخل وفق النظام المحاسبي المالي فقط، الجدول التالي رقم 21 يبين قائمة دخل الشركة تم إعدادها حسب الطبيعة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الملحق رقم 22 يبين قائمة دخل الشركة الثالثة لسنة 2011 تم إعدادها من طرف محاسب الشركة.

## جدول رقم 21: قائمة الدخل الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق النظام المحاسبي المالي

المبلغ 2010	المبلغ 2011	ملاحظة	الحساب
8 864 405	12 835 539		رقم الأعمال
500 000	-2 500 000		تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الانجاز
<b>9 364 405</b>	<b>10 335 539</b>		<b>1- إنتاج السنة المالية</b>
2 393 283	4 071 214		المشتريات المستهلكة
82 439	52 808		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
<b>2 475 723</b>	<b>4 124 022</b>		<b>2- استهلاك السنة المالية</b>
<b>6 888 681</b>	<b>6 211 516</b>		<b>3- القيمة المضافة للاستغلال(1-2)</b>
3 245 587	2 847 992		أعباء المستخدمين
545 266	385 039		الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
<b>3 097 828</b>	<b>2 978 483</b>		<b>4- الفائض الإجمالي للإستغلال</b>
--	1		المنتجات العملياتية الأخرى
5 256	108 067		الأعباء العملياتية الأخرى
2 075 952	1 481 688		المخصصات للإهلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
<b>1 016 620</b>	<b>1 388 728</b>		<b>5- النتيجة العملياتية</b>
--	--		المنتجات المالية
--	--		الأعباء المالية
			<b>6- النتيجة المالية</b>
<b>1 016 620</b>	<b>1 388 728</b>		<b>7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)</b>
193 157	458 280		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية
9 364 405	10 335 540		مجموع منتجات الأنشطة العادية
8 540 942	9 405 091		مجموع أعباء الأنشطة العادية
<b>823 462</b>	<b>930 448</b>		<b>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			العناصر غير العادية- المنتجات
			العناصر غير العادية- الأعباء
			<b>9- النتيجة غير العادية</b>
<b>823 462</b>	<b>930 448</b>		<b>10- النتيجة الصافية للسنة المالية</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

وبالإعتماد على ميزان المراجعة وعلى بيانات مقدمة من طرف محاسب الشركة، تم إعداد قائمة دخل للشركة وفق المخطط المحاسبي الوطني، هذه القائمة تظهر في الجدول التالي.

**جدول رقم 22: قائمة دخل الشركة الثالثة لسنة 2011 وفق المخطط المحاسبي الوطني**

ر.ح	اسم الحساب	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
71	إنتاج مباع		12 835 539
72	إنتاج مخزن	2 500 000	
73	إنتاج المؤسسة لذاتها	--	
74	أداء خدمات	--	
75	تحويل تكاليف الإنتاج	--	
61	مواد ولوازم مستهلكة	4 071 214	
62	خدمات	--	
81	القيمة المضافة		6 264 325
81	القيمة المضافة		6 264 325
77	نواتج مختلفة		1
63	مصاريف المستخدمين	2 847 992	
64	ضرائب ورسوم	385 039	
65	مصاريف مالية	52 808	
66	مصاريف مختلفة	--	
68	مخصصات الإهلاكات والمؤونات	1 481 688	
83	نتيجة الإستغلال		1 496 800
79	إيرادات خارج الإستغلال		998 914
69	مصاريف خارج الإستغلال	108 067	
84	نتيجة خارج الإستغلال		890 847
83	نتيجة الإستغلال		1 496 800
84	نتيجة خارج الإستغلال		890 847
880	نتيجة إجمالية		2 387 647
889	ضرائب على الأرباح	453 652	
88	نتيجة صافية		1 933 994

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

بالمقارنة بين القائمتين نلاحظ مايلي:

- القيمة المضافة: وفق النظام المحاسبي المالي القيمة المضافة تساوي إلى 211516 6دج، وهي تختلف عن تلك المحسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني حيث أن قيمتها تساوي 264325 6دج، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن العناصر التي تدخل في حساب هذه النتيجة من جهة تغير تصنيفها، ومن جهة ثانية تم دمج بعض من عناصر التكاليف والإيرادات في بعضها البعض، فمثلا حساب مبيعات بضاعة ومبيعات منتجات ومبيعات خدمات كانت كل منها تسجل في حساب خاص بها، أما وفق النظام المحاسبي المالي فجميع العناصر السابقة تم دمجها مع بعضها في حساب.

- نتيجة الإستغلال: نفس الشيء كذلك فيما يخص نتيجة الإستغلال، حيث نلاحظ أن هذه النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي تساوي إلى 388728 1دج، وهي تختلف عن تلك المحسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني والتي بلغت 496 800 1دج، وكما ذكرنا فإن السبب الأول هو إختلاف العناصر التي تدخل في حسابها، إضافة إلى أن هناك مبالغ من قبل كانت تدخل في حساب النتيجة العادية للدورة مثل الأعباء المالية والإيرادات المالية، هذه الأخيرة أصبحت تحسب لها نتيجة خاصة بها في ظل النظام المحاسبي تسمى بالنتيجة المالية؛

- النتيجة الاستثنائية: أما فيما يخص النتيجة الإستثنائية فإن هذه الأخيرة وفي ظل النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنها غير خاضعة للضريبة على أرباح الشركات، عكس المخطط المحاسبي الوطني، إذ أن إعفاء هذه النتيجة من الضرائب على أرباح الشركات له تأثير مباشر على النتيجة النهائية للشركة؛

- وفق المخطط المحاسبي الوطني النتيجة الإستثنائية تساوي إلى 890 847 8دج، أما وفق النظام المحاسبي المالي فهي معدومة والسبب في ذلك هو أن هناك إيرادات وتكاليف كانت تعتبر استثنائية وفق المحاسبي الوطني أصبحت من العناصر العادية ضمن النظام المحاسبي المالي.

إذا التغيرات أو التعديلات التي حدثت في عناصر وفي قيم قائمة الدخل من شأنها أن تؤثر في النسب المالية التي تدخل في حسابها بيانات الميزانية وبيانات قائمة الدخل، وهذا ما نحاول توضيحه لاحقا ضمن الجدول الموالي.

4.3 مقارنة النسب المالية للشركة الثالثة:

الجدول التالي يتضمن نسب مالية تم حسابها وفق بيانات المخطط المحاسبي الوطني ووفق بيانات النظام المحاسبي المالي، وذلك بهدف معرفة هل النسب المالية ستتغير قيمتها أم لا.

جدول رقم 23: مقارنة النسب المالية للشركة الثالثة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

النسبة المالية	وفق بيانات المخطط المحاسبي الوطني	وفق بيانات النظام المحاسبي المالي
معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات/إجمالي الأصول	$0,33 = \frac{12\ 835\ 539}{37\ 978\ 958}$	$0,42 = \frac{12\ 835\ 539}{30\ 030\ 530}$
معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات/صافي الأصول الثابتة	$0,47 = \frac{12\ 835\ 539}{27\ 322\ 023}$	$0,66 = \frac{12\ 835\ 539}{18\ 362\ 296}$
العائد على الأصول = الدخل قبل الضريبة/ إجمالي الأصول	$0,06 = \frac{2\ 387\ 647}{37\ 978\ 958}$	$0,04 = \frac{1\ 388\ 728}{30\ 030\ 530}$
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الديون/مجموع الأصول	$\%73 = \frac{27\ 723\ 242}{37\ 978\ 958}$	$\%92 = \frac{27\ 723\ 242}{30\ 030\ 530}$
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة = حقوق الملكية / الأصول الثابتة	$\%37,6 = \frac{10\ 299\ 402}{27\ 322\ 023}$	$\%23,8 = \frac{6\ 537\ 571}{27\ 437\ 163}$
العائد على المبيعات = صافي الدخل / صافي المبيعات	$\%15 = \frac{1\ 933\ 994}{12\ 835\ 539}$	$\%7,2 = \frac{930\ 448}{12\ 835\ 539}$

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة هذه النسب تغيرت بعد تطبيق الشركة للنظام المحاسبي المالي وذلك بسبب التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي في عناصر القوائم المالية وفي قيم هذه العناصر.

فمثلا نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة وفق المخطط المحاسبي الوطني 37,6 %، أما وفق النظام المحاسبي فالقيمة تساوي إلى 23,8 %، والسبب في ذلك أن مجموعة الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي تضمنت عناصر جديدة مثل الضرائب المؤجلة على الخصوم؛



كذلك نسبة الديون إلى إجمالي الأصول تغيرت قيمتها من 73% إلى 92%، ومن أسباب التغيير أن جزء من ديون الشركة تم تصنيفها مع عناصر الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي، بعدما كانت تسجل ضمن الديون، والمتمثلة في حساب الضرائب المؤجلة على الخصوم؛

معدل دوران الأصول الثابتة هو الآخر تغير قيمته، وفق المخطط المحاسبي الوطني بلغ هذا المعدل 47% ثم تغير بعد تطبيق الشركة للنظام المحاسبي المالي ليصبح 66%، ومن الأسباب التي ساهمت في هذا التغيير هو تغير قيمة التثبيات بالنسبة للشركة، والتي أثر فيها مباشرة قيمة الضرائب مؤجلة على الأصول؛

وفق المخطط المحاسبي الوطني بلغ معدل دوران إجمالي الأصول 33%، أما وفق النظام المحاسبي المالي فالمعدل يساوي إلى 42%، ومن الأسباب التي أثر في تغير هذه النسبة تغير قيمة أصول الشركة، نتيجة لإدراج عناصر جديدة لم تكن تدرج من قبل ضمن المخطط المحاسبي الوطني.

عموما هذه بعض الملاحظات تم استخراجها من هذا الجدول، وفي هذا الإطار نقول أن تطبيق الشركة للنظام المحاسبي المالي أثر في نتائج النسب المالية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، وهذا راجع وكما ذكرنا سابقا إلى عوامل منها إعادة تصنيف بعض عناصر القوائم المالية، وظهور البعض منها بقيم جديدة نظرا لإعادة تقييمها.

# الختام

## الخاتمة:

عرف تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قبولاً عاماً من طرف عدة دول، والدليل على ذلك أن العديد منها قامت بتطبيق هذه المعايير مباشرة عند صدورها، حتى ولم تكن تملك معايير محاسبية من قبل، بل حتى الدول التي تملك معايير محاسبية مقبولة ومتطورة قامت بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وذلك نظراً لمزاياها ولدورها في الحد من الإختلافات المحاسبية بين الدول، ومن أجل العمل على توحيد البيئة المحاسبية الدولية، وفي تحقيق كذلك ما يسمى بالتوافق المحاسبي الدولي. وتعد الجزائر من الدول التي تعمل على تطبيق هذه المعايير من خلال وضعها لنظام محاسبي مالي جديد مستمد من هذه المعايير.

تتولى عملية إصدار هذه المعايير هيئات محاسبية دولية منها لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تغيرت تسميتها إلى مجلس معايير التقارير المالية الدولية، حيث تم إصدار عدة معايير محاسبية منها المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية. يتضمن هذا المعيار القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف المؤسسات، كما يتضمن مجموعة من المحاور المرتبطة بشكل ومحتوى هذه القوائم، طرق عرضها وكذا الإعتبارات الواجب مراعاتها عند إعدادها، وذلك بهدف تحقيق الغرض منها ولا سيما تقييم الأداء المالي.

بالنسبة لتقييم الأداء المالي تهتم به المؤسسة اهتماماً كبيراً شأنه شأن الأداءات الأخرى، والسبب في ذلك يرجع لأهمية ولدور الأداء المالي، وفيما يخص تقييم الأداء المالي يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية المعدة من طرف المحاسب وعلى الأساليب التي يوفرها التحليل المالي، وقد تم ملاحظة أن تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمعايير التقارير المالية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي له تأثير على عملية تقييم الأداء المالي، وهذا ما سنوضحه ضمن النتائج الموالية.

## نتائج الدراسة:

تبين من خلال الدراسة الميدانية بأن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لا تختلف من حيث الجوهر "شكلاً ومضموناً" عن القوائم المالية التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية، وكان لهذا التقارب في الممارسة المحاسبية تأثير إيجابي على نوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها ومن ثمة تأثير على نتائج نسب تقييم الأداء المالي لهذه الشركات مقارنة مع استخدام المخطط الوطني للمحاسبة، فمن خلال جدول المقارنة الخاص بكل شركة رقم 9، 16، 23 نلاحظ أن هذه النسب تغيرت قيمتها بين النظامين بالرغم من قيمة هذه التغيرات؛

و على ضوء ذلك نستخلص بأن تطبيق الشركات للنظام المحاسبي المالي المتوافق إلى حد بعيد مع متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية أثر على عملية تقييم الأداء المالي للشركات، و هذا ما يؤيد الفرضية الرئيسية لهذا البحث.

تم كذلك من خلال هذا البحث استخلاص مجموعة من الأفكار نوجزها في الآتي:

- أن المحاسبة الدولية هي نظام عالمي يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير المحاسبية، التي يترتب عن تطبيقها توفير معلومات تفيد مختلف الأطراف التي تستعمل المعلومات المحاسبية بكيفية متوازنة؛
- تهدف المحاسبة الدولية إلى تقديم المعلومات الملائمة والقابلة للفهم، والعمل على جعل القوائم المالية للشركات أكثر دولية، من خلال تسهيل قراءتها وجعلها قابلة للمقارنة في ما بين الفترات المالية لشركة معينة أو في ما بين الشركات؛
- ظهرت المحاسبة الدولية نتيجة لأسباب وعوامل منها إنتشار الشركات المتعددة الجنسيات، وزيادة معدل الإستثمار الأجنبي المباشر، اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول. كل هذه العوامل كونت بيئة أعمال لها صفاتها واحتياجاتها الخاصة من حيث طرق القياس والتقييم والإفصاح؛
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساهم في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، من خلال زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، وذلك خدمة ومساعدة للمستثمر المحلي والدولي على حد سواء؛
- بالإضافة إلى ما سبق يمكن التوافق المحاسبي الدولي من رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، وتحسين عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين الذين يتطلعون للعمل خارج حدود بلادهم؛
- تتشكل المعايير المحاسبية الدولية قواعد وقوانين مرجعية يعتمد عليها في إعداد وعرض القوائم المالية، يشمل هذا الإطار الأهداف والإفتراضات والخصائص والتعريفات والمعايير التي تحكم إعداد القوائم المالية؛
- خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيارا خاصا يشمل مختلف المواضيع والقضايا المحاسبية التي ترتبط بمكونات القوائم المالية، يتمثل في المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية، يهدف هذا المعيار إلى وصف أساس إعداد وعرض القوائم المالية، والإعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد وعرض هذه القوائم، حيث تهدف هذه الإعتبارات لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية؛

- من ضمن نتائج الدراسة كذلك أن المؤسسات تولي اهتماما كبيرا بأدائها المالي لأهميته في تحديد توجهات أرباح الشركة وفي التنبؤ بقدراتها المالية؛
- القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي تسهل للمحلل المالي مباشرة عملية التحليل المالي دون القيام بالتسويات والتعديلات التي كان يقوم بها من قبل في ظل المخطط المحاسبي الوطني، حيث أن هذه التعديلات أصبحت مدمجة مباشرة وتلقائيا في القوائم المالية؛
- المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية يؤثر في عرض عناصر القوائم المالية، والسبب في ذلك أنه بإمكان المؤسسة استخدام أكثر من طريقة في تقييم عناصرها هذا من جهة، ومن جهة ثانية أصبح بإمكان المؤسسة القيام بإعادة تقييم عناصرها بشكل دوري مما يؤثر في عملية التقييم؛

### الإقتراحات:

من بين الإقتراحات التي نقدمها ما يلي:

- حث المؤسسات على الإهتمام بتقييم أدائها المالي بشكل دوري أكثر من قبل، نظرا لأهمية ولخصوصية هذا النوع من الأداء؛
- حث المؤسسات وتشجيعها على العمل على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، من خلال النظام المحاسبي المالي أكثر من قبل؛
- تفعيل دور المؤسسات المالية مثل البورصة، والسبب في ذلك هو أن المعايير المحاسبية تحتاج إلى بيانات وقيم توفرها هذه المؤسسة المالية؛
- تشهد معايير التقارير المالية الدولية تغييرات مستمرة، لذا نقترح على الهيئات المحاسبية المحلية العمل على إجراء دورات تدريبية مستمرة لمحاسبينا، حتى يستفاد من المعايير المحاسبية أكثر؛
- الإهتمام بمعايير المراجعة الدولية مثلها مثل معايير التقارير المالية الدولية نظرا لدورها ولأهميتها.

### آفاق البحث:

- في النهاية وأثناء إعداد هذه الدراسة تم ملاحظة أن هناك مواضيع تستحق البحث والدراسة، منها ما يتعلق بموضوع:
- القيمة العادلة وكيفية تحديدها في ظل سوق مالي غير نشط؛
- تكامل معايير التقارير المالية الدولية مع معايير المراجعة الدولية ودورها في تحقيق جودة القوائم المالية؛
- مساهمة معايير التقارير المالية الدولية في تحقيق حوكمة الشركات.

وهي الأخير نسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح.

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية:

### الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، الريادية في المحاسبة والتدقيق، دار صفاء، عمان، 2011.
2. أحمد رياض بلقاوي، نظرية محاسبية، تعريب رياض عبد الله، اليازوري، عمان، 2009، الجزء 2.
3. أحمد يوسف دودين، بطاقة الاداء المتوازنة ومعوقات استخدامها، دار جليس الزمان، الطبعة 1، 2010.
4. أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة، القاهرة، 2005.
5. أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
6. حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة، عمان، الطبعة 1، الجزء 1، 1998.
7. حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة، عمان، الطبعة 1، 2007.
8. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، الأردن، 2008.
9. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة 2، 2011.
10. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعة، الشارقة، الطبعة 1، 2008.
11. خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر، عمان، الطبعة 1، 2000.
12. دونالد كيسو، جيرري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب احمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، الجزء الأول، 2009.
13. رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 2، 2012.
14. رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل، عمان، 2006.
15. روبرت ميجز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة وتعريب مكرم باسيلي ومحمد عبد القادر الديسبي، درا المريخ، الرياض، 2006، الكتاب الأول.
16. ريتشارد شرويدر وآخرون - تعريب إبراهيم ولد محمد فال وخالد علي احمد كاجيجي - نظرية المحاسبة، دار المريخ، الرياض، 2006.

17. سعد صادق بحيري، إدارة توازن الاداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.
18. ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
19. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية ، الجزائر، 2008، الجزء الأول.
20. صلاح الدين عبد الرحمان فهمي، مقارنة معايير المحاسبة الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى 2000.
21. صلاح الدين عبد الرحمان فهمي، مقارنة معايير المحاسبة الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة 1، سنة 2000.
22. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
23. عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية ، عمان، 2006.
24. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الطبعة 1، الكويت، 1990.
25. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الاداء المتوازن "المدخل المعاصر لقياس الاداء الاستراتيجي"، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة 1، 2009.
26. عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل، عمان، الطبعة 2، 2006 .
27. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، اليازوري، عمان، 2008.
28. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى 2011.
29. فريدريك تشوي وآخرون، المحاسبة الدولية، ترجمة محمد عصام الدين زايد، دار المريخ، الرياض، 2004.
30. فريد فهمي زيارة، وظائف منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
31. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، الطبعة 3، 2012.
32. محمد آل فرج الطائي ورأفت سلامة محمود سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل، عمان، 2012.
33. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
34. محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.



35. محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية.  
36. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم المؤسسات، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى،  
2010.

37. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل، عمان، الطبعة الثانية، 2006.  
38. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة المؤسسات"، دار المعرفة  
الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 1، 2009.

39. منير شاکر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل، عمان، الطبعة 1، 2005.  
40. ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، دار الثقافة، عمان، الطبعة 1، 2009.  
41. نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي،  
الجمعية السعودية للمحاسبة، 1998.

42. هني فان جريوننج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،  
القاهرة، مصر، 2006.

43. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2001.  
44. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار  
وائل، عمان، الطبعة الأولى 2009.

45. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،  
2011.

46. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1،  
2004.

47. يوسف محمد الجريوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق، الطبعة 1، 2002.

#### المجلات:

48. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الاداء، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، العدد  
السابع، 2010/2009.

49. هوارى سويسى، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، ورقة، العدد السابع، 2010/2009.

#### الملتقيات:

50. عبد الرحيم محمد، مدخل قياس الاداء المتوازن المحاور والمميزات، بحوث وأوراق عمل المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.

51. مفيدة يحيوي، عبد الرزاق عريف، أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، جانفي 2010.

#### الأوامر والمراسيم:

52. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادرة في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007.

#### الرسائل والمذكرات:

53. تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009.

54. عبد الله صلاح سعود حردان، نموذج مقترح لقياس وتحليل اثر طرق تقييم الاداء على القيمة السوقية للبنوك التجارية في الأردن في ضوء التجارب العالمية والواقع الاقتصادي الأردني، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2009.

55. عزو خليف عزيز، المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حلب، 2006.

56. فارس جميل الصوفي، تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006.

#### المراجع باللغة الأجنبية:

#### الكتب:

57. A. Nandakumar and all, **Understanding Fundamentals IFRS**, Canada.2010.

58. Alexander Profit et Philippe Grid-Ledonné, **Vademecum Des Normes Comptables IAS/IFRS**, Arnaud franel éditions, Canada, 2004.

59. Anne Le Manh, Catherine Maillet, **Normes comptables internationales**, éd Foucher, Vanves, 2008.
60. Bernard Raffournier et al, **Comptabilité International**, Vuibert, France, 1997.
61. Bernard Raffournier, **les normes comptable internationales (IFRS/ IAS)** , éd Economica, 3<sup>eme</sup> éd, Paris, 2006.
62. Deloitte, **Guide de référence sur les IFRS** Édition 2013.
63. Eric Ducasse et autre, **Normes Comptables internationales.IAS/IFRS**, éd Deboek, Paris, 2005.
64. **Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, Pages Bleues.
65. Michel Blanchette et autre, **Les effets des IFRS sur les ratios financiers : premiers signes au Canada**, Association des comptables généraux accrédités du Canada, 2011.r les ratios
66. Muriel Nahmias, **L'essentiel des normes IAS/IFRS**, éd d'Organisation, Paris, 2004.
67. Rachid Boursali, **Les états financiers et PCN du SCF**, éd AL Oulfia al Talita, Alger .
68. Robert Obert, **Pratique des normes IFRS**,3 éd, Dunod, Paris, 2006.
69. Stéphan Brun, **l'essentiel des Normes comptables internationales IAS/IFRS**, éd Gualino, 2ed, Paris, 2005.

الرسائل والمذكرات:

70. Karim MHEDHBI, **Analyse de l'Effet de l'Adoption des Normes Comptables Internationales sur le Développement et la Performance des Marchés Financiers Émergents**, Thèse doctorat en sciences comptables, Université de la Manouba, Tunisie, 2010.
71. Lakhdar KHELLAF, **LES NORMES INTERNATIONALES DE COMPTABILITE (IAS – IFRS) ET LEUR APPLICATION EN ALGERIE**, Thèse De Doctorat, Université Batna, 2013-2014.

مواقع الإنترنت:

[www.infotechaccountants.com](http://www.infotechaccountants.com).

[www.ascasociety.org](http://www.ascasociety.org)

الملاحق

## ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

N - 1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					<b>أصول غير جارية</b>
					فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي
					تثبيات معنوية
					تثبيات عينية
					أراضٍ
					مبانٍ
					تثبيات عينية أخرى
					تثبيات ممنوح امتيازها
					تثبيات يجري إنجازها
					تثبيات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبتة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة على الأصل
					<b>مجموع الأصل غير الجاري</b>
					<b>أصول جارية</b>
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
					الزبائن
					المدينون الآخرون
					الضرائب و ماشابها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ماشابها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					<b>مجموع الأصول الجارية</b>
					<b>المجموع العام للأصول</b>

## ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			<b>رؤوس الأموال الخاصة</b>
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة ( 1 )
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة ( 1 )
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع ( 1 ) )
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			<b>حصة الشركة المدمجة (1)</b>
			<b>حصة ذوي الأقلية (1)</b>
			<b>المجموع 1</b>
			<b>الخصوم غير الجارية</b>
			قروض و ديون مالية
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
			<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
			<b>الخصوم الجارية</b>
			موردون و حسابات ملحقة
			ضرائب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
			<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
			<b>مجموع عام للخصوم</b>

( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج  
حسب الطبيعة  
الفترة من ..... إلى .....

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2 - استهلاك السنة المالية
			3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناء عن خسائر القيمة و المؤونات
			5 - النتيجة العملياتية المنتجات المالية الأعباء المالية
			6 - النتيجة المالية
			7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9 - النتيجة غير العادية
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

حساب النتائج (حسب الوظيفة)  
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات <b>هامش الربح الإجمالي</b> منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية <b>النتيجة العملياتية</b> تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصارييف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية <b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b> الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) <b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b> الأعباء غير العادية المنتوجات غير عادية <b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b> حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج ( 1 ) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع ( 1 )

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة



جدول سيولة الخزينة  
(الطريقة المباشرة)  
الفترة من ..... إلى .....

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</b> التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b> تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>
		<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)</b></p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</b> المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
		<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</b></p>
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</b> التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>
		<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</b> تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</p>
		<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية</p>

جدول سيولة الخزينة  
(الطريقة غير المباشرة)  
الفترة من ..... إلى .....

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</b></p> <p>صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
		تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</b></p> <p>مسحوبات عن اقتناء تثبيطات تحصيلات التنازل عن تثبيطات تأثير تغيرات محيط الإدماج ( 1 )</p>
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
		<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</b></p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض</p>
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
		<p><b>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</b></p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية ( 1 ) تغير أموال الخزينة</p>

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

## جدول تغير الاموال الخاصة

الاحتياطات و النتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة
					الرصيد في 31 ديسمبر N - 2
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
					الرصيد في 31 ديسمبر N - 1
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
					الرصيد في 31 ديسمبر N

Numero et INTITULE Du Compte	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
1010 capital social	✓ 52 000 000.00						52 000 000.00	
1060 Réserves (légal, statutaire, ordinaire, réglementée)	2 328 277.03			271 722.97			2 600 000.00	54 600 000.00
10 Capital, réserves et assimilés		54 328 277.03		271 722.97			54 600 000.00	81 872 936.66
1100 RESULTAT INSTANCE AFFECT		27 894 723.30	27 894 720.61	81 872 933.97			27 894 720.61	109 767 657.27
115 AJUSTEMENT RESULTAT DE CHANGEMENT DE METHODES COMPTABLES		1 343 501.64		6 358 846.82				7 702 348.46
11 Report à nouveau		29 238 224.94	27 894 720.61	88 231 780.79			27 894 720.61	117 470 005.73
1200 RESULTAT BRUT EXERCICE		82 144 656.94	82 144 656.94				82 144 656.94	82 144 656.94
12 Résultat de l'exercice		82 144 656.94	82 144 656.94				82 144 656.94	82 144 656.94
134 Impôts différés passif		15 205 945.36	15 205 945.36	22 066 854.52			15 205 945.36	37 272 799.88
13 Produits et charges différés - hors cycle d'exploitation		15 205 945.36	15 205 945.36	22 066 854.52			15 205 945.36	37 272 799.88
1681 AUTRES EMPRUNTS		20 000 000.00					20 000 000.00	20 000 000.00
16 Emprunts et dettes assimilés		20 000 000.00					20 000 000.00	20 000 000.00
1 COMPTES DE CAPITAUX		200 917 104.27	125 245 322.91	110 570 358.28			125 245 322.91	311 487 462.55
2110 TERRAIN DE CONSTRUCTION		4 159 050.00					4 159 050.00	4 159 050.00
2130 BATIMENTS INDUSTRIELS		51 095 161.71	7 934 426.63				59 029 588.34	59 029 588.34
2131 BATIMENTS ADMINISTRATIFS		2 800 000.00					2 800 000.00	2 800 000.00
2150 INSTALLATIONS COMPLEXES		401 557 030.96	82 480 522.30				484 037 553.26	484 037 553.26
21830 MATERIEL TERRASSEMENT		74 697 289.31					74 697 289.31	74 697 289.31
21831 MAT.PRODUCT. TRANS ENERG		10 436 723.83	132 478.63				10 569 202.46	10 569 202.46
21832 MAT. TRAVAUX AIR COMPRIME		3 342 155.61					3 342 155.61	3 342 155.61
21833 MATERIEL LEVAGE MUNENT		16 877 535.37					16 877 535.37	16 877 535.37
21834 MAT. MESURE ET CONTROLE		6 398 394.12					6 398 394.12	6 398 394.12
21835 MAT NETOY DEPOUS PRODUCT		73 972 152.76					73 972 152.76	73 972 152.76
21836 MAT ATELIER PRODUCT		91 164 899.31	37 353 228.72	49 317.17			128 518 128.03	128 468 810.86
21840 VRHIC LEGERES TOURISME		2 375 044.00	2 864 179.92				5 239 223.92	5 239 223.92

Numero et INTITULE	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
21841 VEHICULES UTILITAIRES	6 662 396.68			2 406 837.61	6 662 396.68	2 406 837.61	4 255 559.07	
21844 VEHICULES ET SEMI-REMOR	186 376 545.30				186 376 545.30		186 376 545.30	
21850 MOBILIER DE BUREAU	170 162.42				170 162.42		170 162.42	
21851 MATERIEL DE BUREAU	542 896.03		84 800.00		627 696.03		627 696.03	
21870 AGENCEMENTS ET INSTALLATIONS	122 928.00				122 928.00		122 928.00	
21871 INSTALLATION ELECTRICITE	5 308 773.44		4 188 034.19		9 496 807.63		9 496 807.63	
21872 INSTALLATION GAZ	9 452 415.59				9 452 415.59		9 452 415.59	
21873 INSTALLATION EAU	247 008.55				247 008.55		247 008.55	
21 IMMOBILISATIONS CORPORELLES	947 758 562.99		135 037 670.39	2 456 154.78	1 082 796 233.38	2 456 154.78	1 080 340 078.60	
221 Terrains en concession	1 820 000.00				1 820 000.00		1 820 000.00	
22 Immobilisations en concession	1 820 000.00				1 820 000.00		1 820 000.00	
2323 INVEST COURS MAT OUTILL	76 562 110.48			76 562 110.48	76 562 110.48	76 562 110.48		
23 Immobilisations en cours	76 562 110.48			76 562 110.48	76 562 110.48	76 562 110.48		
2741 Prêt sur contrat de financement sarl sofraninex	65 000 000.00		108 000 000.00		173 000 000.00		173 000 000.00	
2750 CAUTIONNEMENT VERSE	2 282 723.61	220 000.00	20 914 317.17	16 457 040.78	23 197 040.78	16 677 040.78	6 520 000.00	
27 Autres immobilisations financières	67 282 723.61	220 000.00	128 914 317.17	16 457 040.78	196 197 040.78	16 677 040.78	179 520 000.00	
2810 AMORT BATIMENTS		20 776 504.87		2 182 574.28		22 959 079.15		22 959 079.15
2812 AMORT INSTALL COMPLEXES		360 350 188.09	7 850 428.18	28 476 415.88	7 850 428.18	388 826 603.97		380 976 175.79
2813 AMORT.MAT. OUTILLAGE		97 819 442.53	368 142.10	26 119 560.06	368 142.10	123 939 002.59		123 570 860.49
2814 AMORT.MATERIEL TRANSPORT		80 901 614.81	1 653 987.64	19 809 736.84	1 653 987.64	100 711 351.65		99 057 364.01
2815 AMORT EQUIP.BUREAU		506 675.77		82 095.60		588 771.37		588 771.37
2817 AMORT AGENC.INSTALLATION		14 642 366.30		257 665.70		14 900 032.00		14 900 032.00
2821 AMORTISSEMENT TERRAIN ENCONCESSIONS		700 000.00		70 000.00		770 000.00		770 000.00
28 Amortissement des immobilisations		575 696 792.37	9 872 557.92	76 998 048.36	9 872 557.92	652 694 840.73		642 822 282.81
2 COMPTES D'IMMOBILISATIONS	1 083 423 397.08	575 916 792.37	273 824 545.48	172 473 354.40	1 367 247 942.56	748 390 148.77	618 857 795.79	

es | Jones Grisees renvernent les totaux des comptes de Recrounement \*\*\*

Numero et INTITULE Du Compte	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
3101 FOURNITURES ELECTRIQUES	8 693 365.68		5 807 990.20	8 689 563.99	14 501 365.88	8 689 563.99	5 811 791.89	
3102 FOURNIT.MACH.PRODUCT.	55 990 684.28		79 187 524.73	77 496 522.39	135 178 209.01	77 496 522.39	57 681 686.62	
3103 LUBRIFIANTS	113 937.78		13 770 651.85	11 573 049.65	13 884 589.63	11 573 049.65	2 311 539.98	
3105 PNEUMATIQUES			4 200 854.67	4 200 854.67	4 200 854.67	4 200 854.67		
3106 VETEMENT DE TRAVAIL			481 680.00	481 680.00	481 680.00	481 680.00		
3110 EMBALLAGE PERDU	9 038 492.70		20 449 238.40	20 024 492.70	29 487 731.10	20 024 492.70	9 463 238.40	
31 Matieres premieres et fournitures	73 836 480.44		123 897 939.85	122 466 163.40	197 734 420.29	122 466 163.40	75 268 256.89	
3550 PRODUITS FINIS	455 930.00		302 957.20	455 930.00	758 887.20	455 930.00	302 957.20	
35 Stocks de produits	455 930.00		302 957.20	455 930.00	758 887.20	455 930.00	302 957.20	
38101 ACHATS FOURNITURES ELECTIQUES			5 807 990.20	5 807 990.20	5 807 990.20	5 807 990.20		
38102 ACHATS FOURNITURES DE PRODUCTIONS			79 187 524.73	79 187 524.73	79 187 524.73	79 187 524.73		
38103 ACHATS LIBRIFIANT COMBUSTIBLES			13 770 651.85	13 770 651.85	13 770 651.85	13 770 651.85		
38104 ACHATS PNEUMATIQUES			4 200 854.67	4 200 854.67	4 200 854.67	4 200 854.67		
38106 ACHATS VETEMENTS DE TRAVAIL			481 680.00	481 680.00	481 680.00	481 680.00		
38110 ACHATS FEUILLARD			20 449 238.40	20 449 238.40	20 449 238.40	20 449 238.40		
38 Achats stocks			123 897 939.85	123 897 939.85	123 897 939.85	123 897 939.85		
3 COMPTES DE STOCKS ET ENCOURS	74 292 410.44		248 098 836.90	246 820 033.25	322 391 247.34	246 820 033.25	75 571 214.09	
4010 FOURNISS LOCAUX	534 391.64		133 525 192.29	141 917 564.54	134 059 583.93	170 567 225.80	36 507 641.87	
4011 FOURNISSSEURS ETRANGERS			5 633 176.32	55 005 000.18	55 005 000.18	60 638 176.50	5 633 176.32	
4012 CREDITEURS SERVICES	217 885.18		76 951 340.67	81 290 788.06	77 169 225.85	96 975 512.09	19 806 286.24	
4041 CREDITEUR INVESTISS			219 989 741.75			219 989 741.75		
40820 AVANCES CRED. INVESTISS	4 000 000.00		60 000 000.00		64 000 000.00		64 000 000.00	
40830 AVANCES FOURNISSSEURS	3 794 040.52		117 486.03		3 911 526.55		3 911 526.55	
40 Fournisseurs et comptes rattachés	8 546 317.34		325 589 018.17	278 213 352.78	334 145 336.51	548 170 656.14	214 025 319.63	

Numero et INTITULE Du Compte	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
4111 CLIENTS COMOTANT			530 212 573.51	530 212 573.52	530 212 573.51	530 212 573.52		0.01
4112 CLIENTS A TERME	3 828 267.94	0.02	116 868 407.55	114 619 822.46	120 696 675.49	114 619 822.48	6 076 853.01	
4160 CLIENTS DOUTEUX	26 149.20				26 149.20		26 149.20	
4190 AVANCES COMMERCIALES		76 800 000.00	7 115 892.82	8 102 627.26	7 115 892.82	84 902 627.26		77 786 734.44
41 Clients et comptes rattachés	3 854 417.14	76 800 000.02	654 196 873.88	652 935 023.24	658 051 291.02	729 735 023.26		71 683 732.24
4210 REMUNERATIONS DUES PERS			56 857 503.39	61 726 594.81	56 857 503.39	61 726 594.81		4 869 091.42
4211 REMUNIRATION CTA			113 454.55		113 454.55		113 454.55	
4261 REMBOURS CNAS		425 243.53			425 243.53			4 755 636.87
42 DETTES D'EXPLOITATION	425 243.53	425 243.53	56 970 957.94	61 726 594.81	57 396 201.47	62 151 898.34		4 755 636.87
4310 RETENUES S S		404 778.76	5 489 485.24	5 519 629.07	5 489 485.24	5 924 407.83		434 922.59
4311 COTISATIONS CNAS		1 169 374.04	15 897 745.30	15 945 611.30	15 897 745.30	17 114 985.34		1 217 240.04
43 Organismes sociaux et comptes rattachés		1 574 152.80	21 387 230.54	21 465 240.37	21 387 230.54	23 039 393.17		1 652 162.63
4420 TVA DEDUCTIBLE		27 555.49			27 555.49			27 555.49
4448 AVANCES IMPOTS		60 572.46			60 572.46			60 572.46
44481 ACOMPTE IBS			17 352 767.00	17 352 767.00	17 352 767.00	17 352 767.00		
4452 DROITS TIMBRE			5 315 560.00	5 320 247.00	5 315 560.00	5 732 323.00		416 763.00
44551 ETAT TVA A PAYER		3 842 047.33	4 081 913.00	4 712 668.00	4 081 913.00	8 554 715.33		4 472 802.33
44566 ETAT TVA DEDUCTIBLE		4 173 652.69	31 948 557.09	33 903 824.00	36 122 209.78	33 903 824.00		2 218 385.78
44571 ETAT TVA COLLECTE			94 267 187.00	94 267 187.00	94 267 187.00	94 267 187.00		
4470 IRG SSALAIRES		7 215.80	1 023 781.00	1 103 130.38	1 023 781.00	1 110 346.18		86 565.18
4471 T.A.P.		888 582.00	10 633 845.00	10 562 970.00	10 633 845.00	11 451 552.00		817 707.00
44 Etat, collectivités publiques, organismes internationaux et	4 261 780.64	5 177 476.62	164 623 610.09	167 222 793.38	168 885 390.73	172 400 270.00		3 514 879.27
4551 ASSOCIERS COMPTES COURANTS		107 634 264.12	14 708 286.17		14 708 286.17	107 634 264.12		92 925 977.95
4560 CREANCES SUR ASSOCIES	54 946.00				54 946.00		54 946.00	
45 Groupe et associés	54 946.00	107 634 264.12	14 708 286.17		14 763 232.17	107 634 264.12		82 871 031.95

Numero et INTITULE Du Compte	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
4672 CREDIT FRAIS DIVERS	2 018 911.80	2 042 353.34			2 018 911.80	2 042 353.34		23 441.54
4673 COMPTES CREDIT DE L'ACTIF		96 480.25	96 480.25	96 480.25	96 480.25	192 960.50		96 480.25
4673 Debiturs divers et créditeurs divers	2 018 911.80	2 138 833.59	96 480.25	96 480.25	2 115 392.05	2 235 313.84		119 921.79
4910 PERTE DE VALEUR DES COMPTES CLIENTS		26 149.20				26 149.20		26 149.20
49 Perles de valeur sur comptes de tiers		26 149.20				26 149.20		388 648 833.58
4 COMPTES DE TIERS	19 161 616.45	463 733 423.24	1 237 562 458.04	1 181 659 484.83	1 256 744 074.49	1 645 392 908.07		
5110 CHEQUE A LENCAISSEMENT BADR	1 705 206.96	300 000.00	87 351 666.08	88 756 873.04	89 056 873.04	89 056 873.04		
5111 CHEQUE ENCAISSER AGB			25 135 743.27	22 264 403.27	25 135 743.27	22 264 403.27		2 871 340.00
5120 BANQUE BADR	8 923 638.61		132 710 044.49	140 899 729.80	141 633 683.10	140 899 729.80		733 953.30
5122 BDL REGHAIA	47 110.00				47 110.00			47 110.00
5123 BANQUE BEA	1 052 475.87		121 182 116.20	122 214 357.34	122 234 592.07	122 214 357.34		20 234.73
5124 BANQUE A G B	1 965 791.60		402 015 142.58	395 307 242.31	403 980 934.18	395 307 242.31		8 673 691.87
5125 BANQUE EL BARAKA			100 000.00		100 000.00			100 000.00
51 Banque, établissements financiers et assimilés	13 694 223.04	300 000.00	766 494 712.62	769 442 605.76	782 188 935.66	769 742 605.76		12 446 329.90
530 CAISSE	458 907.64		537 028 459.92	536 626 418.95	537 487 367.56	536 626 418.95		860 948.61
53 Caisse	458 907.64		537 028 459.92	536 626 418.95	537 487 367.56	536 626 418.95		860 948.61
540 REGIES /ACCREDITIFS	39 836 765.23		100 190 109.37	111 374 465.61	140 026 874.60	111 374 465.61		28 652 408.99
54 Régies d'avances et accreditifs	39 836 765.23		100 190 109.37	111 374 465.61	140 026 874.60	111 374 465.61		28 652 408.99
5810 VIREMENTS DE FONDS			412 400 000.00	412 400 000.00	412 400 000.00	412 400 000.00		
58 Virements internes			412 400 000.00	412 400 000.00	412 400 000.00	412 400 000.00		
5 COMPTES FINANCIERS	53 989 895.91	300 000.00	1 818 113 281.91	1 829 843 480.32	1 872 103 177.82	1 830 143 480.32		8 689 563.99
5 FOURNITURES ELECTRIQUES			8 689 563.99		8 689 563.99			8 689 563.99
60110 EMBALLAGES PERDUS			20 024 492.70		20 024 492.70			20 024 492.70
60113 EAUX CONSOMMEES			98 415.00		98 415.00			98 415.00
6012 PIECES RECH.MAT EXPLOIT			77 496 522.39		77 496 522.39			77 496 522.39



Numero et INTITULE Du Compte	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
6013 LUBRIFIANTS		11 573 049.65	11 573 049.65		11 573 049.65		11 573 049.65	
6015 PNEUMATIQUES		4 200 854.67	4 200 854.67		4 200 854.67		4 200 854.67	
6016 CONSOMMATION VETEMENT DE TRAVAIL		481 680.00	481 680.00		481 680.00		481 680.00	
60741 ENERGIE ELECTRIQUE		32 006 209.68	32 006 209.68		32 006 209.68		32 006 209.68	
60742 ENERGIE GAZ		21 553 343.95	21 553 343.95		21 553 343.95		21 553 343.95	
60 Achats consommés	176 124 132.03		176 124 132.03		176 124 132.03		176 124 132.03	✓
6151 ENTRETIEN REPAR.MATEXPL	1 327 552.99		1 327 552.99		1 327 552.99		1 327 552.99	
6165 ASSURANCE TOUTS RISQUES OU DOMMAGE COLLISION	2 364 456.14		2 364 456.14		2 364 456.14		2 364 456.14	
6170 ETUDES ET RECHERCHES	195 500.00		195 500.00		195 500.00		195 500.00	
6181 ABONNEMENT/JOUR/REVUE	2 000.00		2 000.00		2 000.00		2 000.00	
61 Services extérieurs	3 889 509.13		3 889 509.13		3 889 509.13		3 889 509.13	
6221 honoraires	224 350.00		224 350.00		224 350.00		224 350.00	
6235 PUBLICATIONS	29 390.00		29 390.00		29 390.00		29 390.00	
6255 FRAIS D HEBERGEMENT	590 886.74		590 886.74		590 886.74		590 886.74	
6261 FAX/TELEPHONE	698 744.25		698 744.25		698 744.25		698 744.25	
6270 COMMISSION DIVERSES	455 861.81		455 861.81		455 861.81		451 992.74	
62 Autres services extérieurs	1 999 232.80		1 999 232.80		1 999 232.80		1 995 363.73	
63 Charges de personnel		113 454.55		113 454.55		113 454.55		113 454.55
6310 traitements et salaires	47 679 544.03		47 679 544.03		47 679 544.03		47 679 544.03	
63120 I E P	1 754 511.24		1 754 511.24		1 754 511.24		1 754 511.24	
63121 PRIMES DE NUISANCE	1 882 513.84		1 882 513.84		1 882 513.84		1 882 513.84	
63122 PRIMES DE PANIER	5 411 280.00		5 411 280.00		5 411 280.00		5 411 280.00	
63123 PRIMES DE ZONES	10 012 705.15		10 012 705.15		10 012 705.15		10 012 705.15	
6350 COTISATIONS SEC.SOCIALE	15 945 611.30		15 945 611.30	39 232.04	15 945 611.30		15 906 379.26	
6382 PRESTATIONS DIRECTES	1 608 800.00		1 608 800.00		1 608 800.00		1 608 800.00	
63 Charges de personnel	84 294 965.59		84 294 965.59	152 686.59	84 294 965.59		84 142 278.97	

les lignes Grisees representent les totaux des comptes de Redroulement \*\*\*

Numero et INTITULE Du Compte	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
6420 T.A.P.			10 583 042.00		10 583 042.00		10 583 042.00	
6451 TAXE ENVIRONNEMENT			90 000.00		90 000.00		90 000.00	
6452 DROIT TIMBRE			29 388.31		29 388.31		29 388.31	
6453 REDEVANCE D'EXTRACTION			927 829.25		927 829.25		927 829.25	
6455 TAXES FONCIERES			723 942.90	321 752.40	723 942.90	321 752.40	402 190.50	
6456 TAXE VIGNETTES AUTOMOBILE			460 000.00		460 000.00		460 000.00	
6459 AUTRE IMPOTS ET TAXES			39 716.67		39 716.67		39 716.67	
64 Impôts, taxes et versements assimilés			12 853 919.13	321 752.40	12 853 919.13	321 752.40	12 532 166.73	
6520 MONS VALEURS SUR SORTIE D'ACTIFS IMMOBILISES NON FINANCIERS			798 461.55		798 461.55		798 461.55	
656 Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéral			3 800.00		3 800.00		3 800.00	
6570 CHARGE EXCEPTIONNELLES			19 027.23		19 027.23		19 027.23	
65 Autres charges opérationnelles			821 288.78		821 288.78		821 288.78	
6810 DOTATIONS AMORTISSEMENTS			76 584 294.68		76 584 294.68		76 584 294.68	
68 Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur			76 584 294.68		76 584 294.68		76 584 294.68	
695 Impôts sur les bénéfices basés sur le résultat des activités			37 928 040.16		37 928 040.16		37 928 040.16	
69 Impôts sur les résultats et assimilés			37 928 040.16		37 928 040.16		37 928 040.16	
6 COMPTES DE CHARGES			394 495 382.27	478 308.06	394 495 382.27	478 308.06	394 017 074.21	
7010 PRODUCTION VENDUE			540 474 773.89		540 474 773.89		540 474 773.89	
7050 PRESTATIONS FOURNIES			14 038 141.95		14 038 141.95		14 038 141.95	
70 Ventes de marchandises et de produits fabriqués, ventes de pr			554 512 915.84	554 512 915.84	554 512 915.84	554 512 915.84	554 512 915.84	
724 Variation de stocks de produits			455 930.00	302 957.20	455 930.00	302 957.20	152 972.80	✓
72 Production stockée ou déstockée			455 930.00	302 957.20	455 930.00	302 957.20	152 972.80	
7570 PRODUITS EXCEPTIONNELS			1 125 556.06		1 125 556.06		1 125 556.06	

Numero et INTITULE Du Compte	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
75 Autres produits operationnels				1 125 556,06		1 125 556,06		1 125 556,06
7610 PRODUITS FINANCIERES				29 299,27		29 299,27		29 299,27
76 Produits financiers			455 930,00	29 299,27		29 299,27		29 299,27
7 - COMPTES DE PRODUITS				555 970 728,37	455 930,00	555 970 728,37		555 514 798,37
<b>Totaux</b>	<b>1 240 867 319,88</b>	<b>1 240 867 319,88</b>	<b>4 097 815 757,51</b>	<b>4 097 815 757,51</b>	<b>5 338 683 077,39</b>	<b>5 338 683 077,39</b>	<b>1 849 956 369,30</b>	<b>1 849 956 369,30</b>

SARL LES FRERES AMOURI

شركة الإخوة عموري

zone industrielle n° 36 BISKRA

## ملحق رقم 9 BILAN ACTIF

Periode Du : 01/01/2011 Au : 31/12/2011

SCF

ACTIF	Note	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
<b>ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles		1 082 160 078.60	642 822 282.81	439 337 795.79	373 881 770.62
Immobilisations encours					76 562 110.48
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence-entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prets et autres actifs financiers non courants		179 520 000.00		179 520 000.00	67 062 723.61
Impots Differes Actif					
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		1 261 680 078.60	642 822 282.81	618 857 795.79	517 506 604.71
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		75 571 214.09		75 571 214.09	74 292 410.44
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		6 103 002.21	26 149.20	6 076 853.01	3 828 267.92
Autres débiteurs		68 079 927.10		68 079 927.10	7 848 986.52
Impots		2 278 958.24		2 278 958.24	4 234 225.15
Autres actifs courants					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		41 959 687.50		41 959 687.50	53 689 895.91
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		193 992 789.14	26 149.20	193 966 639.94	143 893 785.94
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		1 455 672 867.74	642 848 432.01	812 824 435.73	661 400 390.65

SARL LES FRERES AMOURI

شركة الإخوة أموري

zone industrielle n° 36 BISKRA

ملحق رقم 10

BILAN PASSIF

Periode Du : 01/01/2011 Au : 31/12/2011

SCF

PASSIF	Note	N Net	N-1 Net
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		✓ 52 000 000.00	52 000 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)		✓ 2 600 000.00	2 328 277.03
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		161 497 724.16	82 144 656.94
Autres capitaux propres-Report à nouveau		✓ 89 575 285.12	29 238 224.94
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		305 673 009.28	165 711 158.91
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		✓ 20 000 000.00	20 000 000.00
Impôts (différés et provisionnés)		✓ 22 066 854.52	15 205 945.36
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		42 066 854.52	35 205 945.36
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		281 936 846.18	269 205 026.54
Impôts		5 793 837.51	5 149 921.13
Autres dettes		177 353 888.24	186 128 338.71
Trésorerie Passif			
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS II</b>		465 084 571.93	460 483 286.38
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		812 824 435.73	661 400 390.65

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

*Ministère des Finances*

*Direction Générale de la Comptabilité*

*Conseil National de la Comptabilité*

*Instruction n°02 du 29 Octobre 2009 portant première  
application du Système Comptable Financier 2010.*

*Novembre 2009*

# TABLEAU DE CORRESPONDANCE PCN / SCF

## PLAN COMPTABLE NATIONAL 1975

### Classe 1 : Fonds propres

### NOMENCLATURE COMPTABLE CONVERGENTE SCF

100	Apports de l'Etat (appelés / non appelés)	101	Capital émis (capital social ou fonds de dotation, ou fonds d'exploitation)
101	Apport des collectivités locales (appelés / non appelés)	101	Capital émis (capital social ou fonds de dotation, ou fonds d'exploitation)
102	Apport des entreprises publiques (appelés / non appelés)	101	Capital émis (capital social ou fonds de dotation, ou fonds d'exploitation)
103	Apport des sociétés privées (appelés / non appelés)	101	Capital émis (capital social ou fonds de dotation, ou fonds d'exploitation)
104	Apport des particuliers (appelés / non appelés)	101	Capital émis (capital social ou fonds de dotation, ou fonds d'exploitation)
110	Fonds d'exploitation	101	Capital émis (capital social ou fonds de dotation, ou fonds d'exploitation)
119	Compte de l'exploitant	108	Compte de l'exploitant
120	Primes d'apport	103	Primes liées au capital social
130	Réserves (légales, réglementées, statutaire, contractuelles, facultatives)	106	Réserves (légale, statutaire, ordinaire, réglementée)
131	Réserves réglementaires	106	Réserves (légale, statutaire, ordinaire, réglementée)
132	Réserves statutaires	106	Réserves (légale, statutaire, ordinaire, réglementée)
133	Réserves contractuelles	106	Réserves (légale, statutaire, ordinaire, réglementée)
134	Réserves facultatives	106	Réserves (légale, statutaire, ordinaire, réglementée)
147	Subventions inscrites à produits exceptionnels (en négatif)	131	Subventions d'équipement
150	Ecart de réévaluation en franchise d'impôt	132	Autres subventions d'investissements
151	Ecart imposable	131	Subventions d'équipement
17	Liaisons inter-unités	132	Autres subventions d'investissement
18	Résultat en instance d'affectation	105	Ecart de réévaluation
190	Provisions pour pertes probables et charges	105	Ecart de réévaluation
198	Provisions pour participations des travailleurs	181	Comptes de liaison entre établissements
200	Frais relatifs au pacte social	11	Report à nouveau
201	Frais d'emprunt	153	Provisions pour pensions et obligations similaires
		155	Provisions pour impôts
		156	Provisions pour renouvellement des immobilisations (concession)
		158	Autres provisions pour charges - passifs non courants
		481	provisions - passifs courants
		62	Services
		64	Impôts et taxes
		169	Primes de remboursement des obligations (si emprunt correspondant sont en

202	Frais d'investissement	2xx	Compte d'investissement concerné
203	Frais de formation professionnelle	1x	Capitaux propres , première application SCF
		62	Autres services
		63	Charges de Personnel
204	Frais de fonctionnement antérieur au démarrage	1x	Capitaux propres , première application SCF
		6x	Charges par nature
205	Frais d'études et de recherche	1x	Capitaux propres , première application SCF
		6x	Charges par nature
		203	Frais de développement immobilisables
208	Frais exceptionnels	1x	Capitaux propres , première application SCF
		6x	Charges par nature
209	Résorption des frais préliminaires		A affecter aux comptes "20x" correspondants existants au 31/12/09
210	Fonds de commerce	208	Autres immobilisations incorporelles
212	Droits de la propriété industrielle et commerciale	204	Logiciels informatiques et assimilés
		205	Concessions et droits similaires, brevets, licences, marques
220	Terrains	211	Terrains
224	Carrières et gisements	211	Terrains
226	Autres terrains	211	Terrains
240	Bâtiments	213	Constructions
241	Coût d'immobilisation	243	Constructions
242	Installations complexes	215	Installations techniques, matériel et outillage industriels
243	Matériel et outillage	215	Installations techniques, matériel et outillage industriels
244	Matériel de transport	218	Autres immobilisations corporelles
245	Equipement de bureau	218	Autres immobilisations corporelles
246	Emballages récupérables	218	Autres immobilisations corporelles
247	Agencements et installations	212	Agencements et aménagements de terrain
		218	Autres immobilisations corporelles
250	Bâtiments sociaux	213	Constructions
251	Equipements sociaux, matériel	218	Autres immobilisations corporelles
252	Equipements sociaux, mobilier et équipement ménager	218	Autres immobilisations corporelles
257	Equipements sociaux, aménagements	218	Autres immobilisations corporelles
280	Investissements en cours	232	Immobilisations corporelles en cours
		237	Immobilisations incorporelles en cours
290	Amortissement des investissements	280	Amortissement des immobilisations incorporelles
		281	Amortissement des immobilisations corporelles
	<b>Classe 3 Stocks</b>		



30	Marchandises	30 Stocks de marchandises
31	Matières et fournitures	31 Matières premières et fournitures
		32 Autres approvisionnements
		321 Matières consommables
		322 Fournitures consommables
		326 Emballages
		351 Produits intermédiaires
330	Produits semi-ouvrés	331 Produits en cours
340	Produits et travaux en cours	335 Travaux en cours
		341 Etudes en cours
		345 Prestations de services en cours
		355 Produits finis
35	Produits finis	358 Produits résiduels ou matières de récupération (déchets, rebuts)
36	Déchets et rebuts	37 Stocks à l'extérieur (en cours de route, en dépôt ou en consignation)
37	Stocks à l'extérieur	38 Achats stockés
38	Achats	39 Pertes de valeur sur stocks et en cours
39	Provisions pour dépréciation des stocks	390 Pertes de valeur sur Stocks de marchandises
		391 Pertes de valeur sur Matières premières et fournitures
		392 Pertes de valeur sur Autres approvisionnements
		393 Pertes de valeur sur En cours de production de biens
		394 Pertes de valeur sur En cours de production de services
		395 Pertes de valeur sur stocks de produits
		397 Pertes de valeur sur Stocks à l'extérieur
		A reclasser en fonction des comptes débiteurs d'origine
40	Comptes débiteurs du passif	261 Titres de filiales
421	Titres de participation (EPE, Stés mixtes, privées, autres)	262 Autres titres de participation
		265 Titres de participation évalués par équivalence (entreprises associées)
		272 Titres représentatifs de droit de créance (obligations, bons)
422	Bons	501 Part dans des entreprises liées
		503 Autres actions ou titres conférant un droit de propriété
		506 Obligations, bons du trésor et bons de caisse à court terme
		508 Autres valeurs mobilières de placement et créances assimilées
423	Titres de placement	503 Autres actions ou titres conférant un droit de propriété
		508 Autres valeurs mobilières de placement et créances assimilées
424	Prêts	274 Prêts et créances sur contrat de location- financement

425	Avances et acomptes sur investissements	276	Autres créances immobilisées
426	Cautionnements versés	409	Fournisseurs débiteurs : avances et acomptes versés, RRR à obtenir, autres créances
429	Autres créances d'investissement	275	Dépôts et cautionnements versés
430	Avances aux fournisseurs (à ventiler)	467	Autres comptes débiteurs ou créditeurs
435	Consignations versées	409	Fournisseurs débiteurs : avances et acomptes versés, RRR à obtenir, autres
438	Remises à obtenir	409	Fournisseurs débiteurs : avances et acomptes versés, RRR à obtenir, autres
440	Associés (apports en numéraire / en nature - associés défaillants))	456	Associés, opérations sur le capital
448	Créances sur les sociétés apparentées	266	Créances rattachées à des participations groupe
		267	Créances rattachées à des participations hors groupe
456	Impôt sur le revenu des valeurs mobilières	268	Créances rattachées à des sociétés en participation
457	Taxes récupérables et précomptes	442	Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiers
462	Avances sur services	442	Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiers
463	Avances au personnel	409	Fournisseurs débiteurs : avances et acomptes versés, RRR à obtenir, autres
464	Avances sur impôts et taxes	425	Personnel, avances et acomptes accordés
		444	Etat, impôts sur les résultats
465	Avances sur frais financiers	445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires
466	Avances sur frais divers	467	Autres comptes débiteurs ou créditeurs
468	Frais comptabilisés d'avance (à plus d'un an)	467	Autres comptes débiteurs ou créditeurs
468	Frais comptabilisés d'avance (moins d'un an)	138	Autres produits et charges différées
469	Dépenses en attente d'imputation	499	Charges constatées d'avance
470	Clients	47	Comptes transitoires ou d'attente
		411	Clients
		416	Clients douteux
471	Clients, retenues de garantie	419	Clients créditeurs, avances reçues, RRR à accorder et autres avoirs à établir
478	Factures à établir (à ventiler)	411	Clients ou création d'un sous compte ex: 412
		417	Créances sur travaux ou prestations en cours
479	Effets à recouvrer	418	Clients - produits non encore facturés
480	Fonds en dépôt chez le notaire	413	Clients effets à recevoir
483	Comptes au Trésor		prévoir un sous compte 516
484	Comptes dans les établissements financiers	515	Trésor Public et établissements publics
485	Comptes bancaires	517	Autres organismes financiers
486	Comptes postaux	512	Banques comptes courants
487	Caisse	515	Trésor Public et établissements publics
488	Régies et accreditifs	53	Caisse
		54	Régies d'avances et accreditifs

489	Virlements des fonds	581	Virlements de fonds
49	Provision pour dépréciation de créances	296	Pertes de valeur sur participations et créances rattachées à participations
		297	Pertes de valeur sur autres titres immobilisés
		298	Pertes de valeur sur autres actifs financiers immobilisés
		491	Pertes de valeur sur comptes de clients
		495	Pertes de valeur sur comptes du groupe et sur associés
		496	Pertes de valeur sur comptes de débiteurs divers
		591	Pertes de valeur sur valeurs en banque et Etablissements financiers
		594	Pertes de valeurs sur régies d'avances et accreditifs
			A reclasser selon les soldes des comptes créditeurs d'origine
50	Comptes créditeurs de l'actif	162	Emprunts obligataires convertibles
520	Emprunts obligataires	163	Autres emprunts obligataires
521	Emprunts bancaires	164	Emprunts auprès des établissements de crédit
522	Crédits d'investissement (à ventiler)	404	Fournisseurs d'immobilisations
523	Autres emprunts	168	Autres emprunts et dettes assimilés
		171	Dettes rattachées à des participations groupe
		172	Dettes rattachées à des participations hors groupe
		173	Dettes rattachées à des sociétés en participation
		178	Autres dettes rattachées à des participations
524	Fournisseurs, retenue de garantie	404	Fournisseurs d'immobilisations
525	Cautionnements reçus	165	Dépôts et cautionnements reçus
526	Consignations à rembourser	419	Clients créditeurs, avances reçues, RRR à accorder et autres avoir à établir
529	Autres dettes d'investissement	168	Autres emprunts et dettes assimilés
530	Fournisseurs	401	Fournisseurs de stocks et services
538	Factures à recevoir	408	Fournisseurs factures non parvenues
540	Tantièmes à payer	467	Autres comptes débiteurs ou créditeurs
543	Impôts sur le revenu global	447	Autres impôts, taxes et versements assimilés
545	Cotisations sociales retenues	431	Sécurité sociale
		438	Organismes sociaux, charges à payer et produits à recevoir
546	Oppositions sur salaires	427	Personnel, oppositions sur salaires
547	Taxes dues sur ventes	445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires
551	Apports à rembourser	456	Associés, opérations sur le capital
555	Comptes courants des associés	455	Associés - comptes courants
556	Coupons et dividendes à payer	457	Associés, dividendes à payer
558	Dettes envers les sociétés apparentés	451	Opérations Groupe

562	Créditeurs de services	401 Fournisseurs de stocks et services
563	Personnel	467 Autres comptes débiteurs ou créditeurs
		421 Personnel, rémunérations dues
		426 Personnel, dépôts reçus
564	Impôts d'exploitation dus	428 Personnel, charges à payer et produits à recevoir
		444 Etat, impôts sur les résultats
565	Créditeurs de frais financiers	447 Autres impôts, taxes et versements assimilés
566	Créditeurs de frais divers	518 Intérêts courus
		443 Opérations particulières avec l'Etat et les collectivités publiques
		446 Organismes internationaux
		448 Etat, charges à payer et produits à recevoir (hors impôts)
568	Organismes sociaux	467 Autres comptes débiteurs ou créditeurs
		431 Sécurité sociale
		432 Autres organismes sociaux
570	Acomptes et avances reçus des clients	438 Organismes sociaux, charges à payer et produits à recevoir
577	Remises à accorder	419 Clients créditeurs, avances reçues, RRR à accorder et autres avoirs à établir
578	Produits comptabilisés d'avance (à plus d'un an)	419 Clients créditeurs, avances reçues, RRR à accorder et autres avoirs à établir
578	Produits comptabilisés d'avance	138 Autres produits et charges différés
579	Recettes en attente d'imputation	487 Produits constatés d'avance
		47 Comptes transitoires ou d'attente
		403 Fournisseurs effets à payer
588	Avances bancaires	405 Fournisseurs d'immobilisations, effets à payer
	<b>Classe 6 : Charges</b>	519 Concours bancaires courants
600	Marchandises consommées	
610	Matières et fournitures consommées	600 Achats de marchandises vendues
		601 Matières premières
		602 Autres approvisionnements
		605 Achats de matériels, équipements et travaux
		607 Achats non stockés de matières et fournitures
		608 Frais accessoires d'achat
620	Transports	609 Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats
621	Loyers et charges locatives	624 Transports de biens et transport collectif du personnel
		613 Locations
622	Entretien et réparations	614 Charges locatives et charges de copropriété
624	Documentation	615 Entretien, réparations et maintenance
		618 Documentation et divers

625	Rémunérations de tiers	611	Sous-traitance générale
		617	Etudes et recherches
		621.	Personnel extérieur à l'entreprise
		604	Achats d'études et de prestations de services
		622.	Rémunérations d'intermédiaires et honoraires
626	Publicité	651	Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels, droits et valeurs
627	Déplacements et réceptions	623	Publicité, publication, relations publiques
628 P et T		625.	Déplacements, missions et réceptions
630	Rémunération du personnel	626.	Frais postaux et de télécommunications
631	Rémunération des associés	631.	Rémunérations du personnel
632	Indemnités et prestations directes	631	Rémunérations du personnel
633	Participation aux bénéfices	638	Autres charges de personnel
634	Contributions aux activités sociales	632	Participation des salariés aux bénéfices (sous compte à ouvrir)
635	Cotisations sociales	637.	Autres charges sociales
		635	Cotisations aux organismes sociaux
641	Taxe sur l'activité professionnelle	636	Charges sociales de l'exploitant individuel
643	Droits indirects	642	Impôts et taxes non récupérables sur le chiffre d'affaires
644	Taxes spéciales	645	Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)
645	Droits d'indemnité	645	Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)
647	Droits de douane	645	Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)
648	Autres droits, impôts et taxes	641.	Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations
		645	Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)
650	Intérêts des emprunts	661.	Charges d'intérêts
651	Intérêts des comptes courants et des dépôts créditeurs	661.	Charges d'intérêts
653	Intérêts bancaires	661.	Charges d'intérêts
654	Escomptes	709	Rabais, remises, ristournes accordés
655	Frais de banque et de recouvrement	627	Services bancaires et assimilés
656	Frais d'achat des titres	627	Services bancaires et assimilés
657	Commissions sur ouverture de crédits, cautions et avais	627	Services bancaires et assimilés
660	Assurances	616	Primes d'assurances
668	Jetons de présence	653.	Jetons de présence
669	Autres frais divers	628	Cotisations et divers
		656.	Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéralités
		657	Charges exceptionnelles de gestion courante
		658.	Autres charges de gestion courante

682	Dotations aux amortissements	681.	Dotations aux amortissements, provisions, et pertes de valeur - actifs non courants
		685	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur - actifs courants
		686.	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur, éléments financiers
685	Dotations aux provisions	681.	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur - actifs non courants
690	Subventions accordées	685	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur - actifs courants
694	Créances irrécouvrables	656	Amendes et pénalités, subventions accordées, dons et libéralités
		654.	Pertes sur créances irrécouvrables
		664	Pertes sur créances liées à des participations
	<b>Classe 7 : Produits</b>		
700	Ventes de marchandises	700	Ventes de marchandises
710	Production vendue	701	Ventes de produits finis
		702	Ventes de produits intermédiaires
		703	Ventes de produits résiduels
		704	Vente de travaux
		708	Produits des activités annexes
720	Production stockée	723	Variation de stocks d'en-cours
		724	Variation de stocks de produits
730	Production de l'entreprise pour elle-même	731	Production immobilisée d'actifs incorporels
		732	Production immobilisée d'actifs corporels
740	Prestations fournies	705.	Ventes d'études
		706	Autres prestations de services
770	Produits financiers	761	produits de participations
		762	Revenus des actifs financiers
		768	Autres produits financiers
778	Autres produits divers	751	Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires
		753	Jetons de présence et rémunérations d'administrateurs ou de gérant
		755	Quote-part de résultat sur opérations faites en commun
		757	Produits exceptionnels sur opérations de gestion
		758	Autres produits de gestion courante
790	Subventions reçues	741	Subvention d'équilibre
		754	Quotes-parts de subventions virée au résultat de l'exercice..
794	Rentrées sur créances annulées	748	Autres subventions d'exploitation
	<b>Impôts sur les bénéfices</b>	756	Rentrées sur créances amorties
889	Impôts sur les bénéfices	695	Impôts sur les bénéfices bases sur le résultat des activités ordinaires

Designations	Notes	Exercice N	Exercice N-1
Ventes et produits annexes		554 512 915.84	371 473 719.31
Variation stocks produits finis et en cours		- 152 972.80	-6 869 070.00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		554 359 943.04	364 604 649.31
Achats consommés		176 124 132.03	116 275 599.24
Services extérieurs et autre consommations		5 884 872.86	3 155 262.24
<b>II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		182 009 004.89	119 430 861.48
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		372 350 938.15	245 173 787.83
Charges de personnel		84 142 278.97	62 239 798.43
Impots,taxes et versements assimilés		12 532 166.73	11 285 951.02
<b>IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		275 676 492.45	171 648 038.38
Autres produits opérationnels		1 125 556.06	656 393.50
Autres charges opérationnelles		821 288.78	61 176.85
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		76 584 294.68	70 874 150.30
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
<b>V-RESULTAT OPERATIONNEL</b>		199 396 465.05	101 369 104.73
Produits financiers		29 299.27	44 052.21
Charges financières			
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		29 299.27	44 052.21
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)</b>		199 425 764.32	101 413 156.94
Impots exigibles sur résultats ordinaires		37 928 040.16	19 268 500.00
Impots différés (Variations) sur résultats ordinaires			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		555 514 798.37	365 305 095.02
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		394 017 074.21	283 160 438.08
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		161 497 724.16	82 144 656.94
Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)			
Eléments extraordinaires(charges)(à préciser)			
<b>IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		161 497 724.16	82 144 656.94
<b>XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

Désignation de l'entreprise: EURL AMOURI LAROUSI.

Activité:

Adresse:

ROUTE DE BATNA EL HADJEB BISKRA

Exercice clos le 31/12/09

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	2009			2008
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	116 856 044	109 053 535	7 802 508	
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 000 000		1 000 000	
Bâtiments	214 904 314	40 001 639	174 902 675	
Autres immobilisations corporelles	1 113 467 459	317 843 532	795 623 926	
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>1 446 227 818</b>	<b>466 898 707</b>	<b>979 329 111</b>	
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours	63 451 561		63 451 561	
Créances et emplois assimilés				
Clients	(-9 748 477)		(-9 748 477)	
Autres débiteurs	2 486 355		2 486 355	
Impôts et assimilés	644 808		644 808	
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	52 245 870		52 245 870	
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>109 080 118</b>		<b>109 080 118</b>	
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>1 555 307 937</b>	<b>466 898 707</b>	<b>1 088 409 229</b>	

3 N3A 167



Désignation de l'entreprise: EURL AMOURI LAROUSSE.

2009

Activité:

Adresse: ROUTE DE BATNA EL HADJEB BISKRA

Exercice clos le 31/12/09

**BILAN (PASSIF)**

	2009	2008
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	130 000 000	
Capital non appelé	(-103 900 000)	
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	147 566	
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	42 508 852	
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 803 762	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>71 560 181</b>	
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières	472 328 167	
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>472 328 167</b>	
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	15 758 000	
Impôts	6 626 454	
Autres dettes	522 136 425	
Trésorerie passif		
<b>TOTAL III</b>	<b>544 520 880</b>	
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>1 088 409 229</b>	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

AU 31/12/09

## BILAN FISCAL Année:2009

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE:  
EURL AMOURI LAROUSI.

ACTIVITE

ADRESSE ROUTE DE BATNA EL HADJEB  
BISKRA

IDENTIFIANT FISCAL

0 0 0 3 0 7 0 2 4 2 4 6 6 7 2

ARTICLE D'IMPOSITION

0 7 3 2 0 1 2 4 8 2 4

CODE ACTIVITE.....

FORME JURIDIQUE.....

Série G.n°2 -Imp Officielle-Alger

## ACTIF

LIBELLE des comptes	MONTANTS		CODE	MONTANTS
	bruts	provisions		nets (En dinars)
-- Frais Préliminaires.....	116 856 044	109 053 535	1	7 802 508
-- Fonds de Commerce-autres Valeurs incorporelles.....			2	
-- Terrains.....	1 000 000		3	1 000 000
-- Batiments.....	214 904 314	40 001 639	4	174 902 675
-- Installations Complexes.....	875 936 602	190 370 538	5	685 566 063
-- Matériel et Outillage.....	141 778 684	62 140 539	6	79 638 145
-- Matériel de Transport.....	87 136 949	61 340 054	7	25 796 894
-- Emballages Récupérables.....			8	
-- Autres Equipements de Production et d'Exploitation.....	8 615 223	3 992 399	9	4 622 823
-- Equipements Sociaux.....			10	
-- Investissements en Cours.....			11	
-- Stocks.....	63 451 561		12	63 451 561
-- Créances d'Investissements.....			13	
-- Créances de Stocks.....	905 532		14	905 532
-- Créances sur Associés et Sociétés Apparentées.....	104 496 444		15	104 496 444
-- Clients.....	3 730 033		16	3 730 033
-- Autres Avances d'Exploitation.....	1 629 187		17	1 629 187
-- Disponibilités.....	52 245 870		18	52 245 870
Comptes débiteurs du Passif.....			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF.....	1 672 686 448	466 898 707	23	1 205 787 741
RESULTAT (Perte de l'exercice).....			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF.....			25	1 205 787 741

## PASSIF

LIBELLE	Code	MONTANTS
		(En dinars)
-- Fonds Social.....	30	130 000 000 ✓
-- Réserve Légale.....	31	147 566 ✓
-- Réserve Obligatoire.....	32	
-- Autres Réserves.....	33	
-- Plus-Value de Cession à Réinvestir.....	34	
-- Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit).....	35	
-- Plus-Value de Réévaluation.....	36	
-- Résultats en Instance d'Affectation.....	37	2 803 762 ✓
-- Provisions pour Pertes et Charges.....	38	
-- Emprunts Bancaires.....	39	472 328 167 ✗
Autres Emprunts.....	40	
-- Comptes Courants des Associés.....	41	515 040 998 ✓
-- Fournisseurs.....	42	12 955 560
-- Impôts & Taxes d'exploitation dûs ou détenus pour compte.....	43	6 626 454
-- Avances Bancaires.....	44	
-- Autres dettes d'exploitation.....	45	23 341 286
-- Comptes Créiteurs de l'Actif.....	46	35 090 ✓
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF.....	48	1 163 278 888
RESULTAT (bénéfice de l'exercice).....	49	42 508 852
TOTAL GENERAL DU PASSIF.....	50	1 205 787 741

Désignation de l'entreprise: EURL AMOURI LAROUSI.

Activité:

Adresse:

ROUTE DE BATNA EL HADJEB BISKRA

Exercice du 01/01/09 au 31/12/09

## COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES	2009		2008	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		372 414 925		
Production vendue				18 429 228
Prestations de services				
Vente de travaux				4 111
Produits annexes		429		
Rabais, remises, ristournes accordés			139 704	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			390 983 858	
Production stockée ou déstockée	5 138 386			
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>I-Production de l'exercice</b>		385 845 471		
Achats de marchandises vendues				
Matières premières				
Autres approvisionnements		58 989 995		
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations		66 247 580		
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale		285 349		
Locations		21 000		
Services				
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances		1 885 003		
extérieurs				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
Publicité				
Déplacements, missions et réceptions		225 747		
Autres services		1 824 712		
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	129 479 389			
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>			256 366 082	

... la suite sur la page suivante

Désignation de l'entreprise: EURL AMOURI LAROUSI.

Activité:

Adresse: ROUTE DE BATNA EL HADJEB BISKRA

Exercice du 01/01/09 au 31/12/09

## COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2009		2008	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	56 098 820			
Impôts et taxes et versements assimilés	8 928 580			
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>		<b>191 338 681</b>		
Autres produits opérationnels		7 958 461		
Autres charges opérationnelles	6 864 007			
Dotations aux amortissements	108 574 100			
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>		<b>83 859 035</b>		
Produits financiers				
Charges financières	41 350 183			
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>41 350 183</b>			
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>		<b>42 508 852</b>		
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
<b>IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>42 508 852</b>		

(\*) A détailler sur état annexe à joindre

Numero et INTITULE Du Compte	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
10130 Capital émis ou capital social ou fonds de dotation, ou fond		3 012 000.00				3 012 000.00		3 012 000.00
1100 Report à nouveau				823 462.30		3 092 463.33		3 092 463.33
1150 Report à nouveau	497 340.00				497 340.00		497 340.00	
120 Résultat de l'exercice		823 462.30	823 462.30		823 462.30		823 462.30	
1310 Subventions d'équipement		2 260 945.00			2 260 945.00		2 260 945.00	
1330 IMPOTS DIFFERES ACTIFS	115 140.00				115 140.00		115 140.00	
1340 IMPOTS DIFFERES PASSIF								1 572 339.42
21100 Terrains	162 288.00		198 435.75		360 723.75		360 723.75	
213000 BATIMENT INDUSTRIEL	2 032 032.00				2 032 032.00		2 032 032.00	
21830 MATERIEL DE TERRASSEMENT			28 356 283.76		28 356 283.76		28 356 283.76	
218330 mat et outillage	18 057 792.85				18 057 792.85		17 998 164.10	59 628.75
218440 materiel de transport	11 325 452.00				11 325 452.00		11 325 452.00	
218551 equip de bureau	72 048.62				72 048.62		72 048.62	
2187 agencement et installation	2 504 000.00				2 504 000.00		2 504 000.00	
2813 Amortissement constructions		1 350 865.00		81 281.28		1 432 146.28		1 432 146.28
28183 amortissement mat et outillages		14 555 591.76		1 150 007.45		15 705 599.21		15 705 599.21
28187 AMORT INSTALLATION ELECTRICITE				250 400.00		250 400.00		250 400.00
3110 Matières premières et fournitures	92 000.00			92 000.00		92 000.00		92 000.00
3120 Matières premières et fournitures	870 987.21		826 382.17		1 697 369.38		1 697 369.38	
3130 Matières premières et fournitures	609 244.75		1 142 769.32		1 752 014.07		1 752 014.07	
3550 Produits finis	2 500 000.00			2 500 000.00		2 500 000.00		2 500 000.00
3812 ACHATS PIECES DE RECHANGES			826 382.17		826 382.17		826 382.17	
3813 ACHAT CARBURANT LUBRIFIANT COMBUSTIBLE			1 142 769.32		1 142 769.32		1 142 769.32	
40100 Fournisseurs de stocks et services	419 279.50		8 082 282.91		15 280 189.20		15 738 417.70	7 236 855.29
40421 Fournisseurs d'immobilisations						19 263 275.00		19 263 275.00

Numero et INTITULE Du Compte	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
40880 Fournisseurs factures non parvenues	107 507.04				107 507.04		107 507.04	
41100 Clients	424 968.00		424 968.00		424 968.00		424 968.00	
41101 CLIENTS COMOTANT (ESPECES)	821 483.00	821 483.00	7 726 373.63	7 726 373.63	8 547 856.63	8 547 856.63		
41102 CLIENTS A TERME (CHQ)	2 535 293.82		8 185 491.00	8 767 319.44	10 720 784.82	8 767 319.44	1 953 465.38	
4112			642 046.15		642 046.15		642 046.15	
41900 Clients créditeurs, avances reçues, RRR à accorder et autres	35 100.00	835 100.00			35 100.00	835 100.00		800 000.00
4210 REMUNERATIONS DUES PERS			1 903 005.71	1 903 005.71	1 903 005.71	1 903 005.71		
4310 RETENUE S.S			176 187.38	193 417.68	176 187.38	193 417.68		17 230.30
43110 COTTATION CNAS	9 094.04	50 870.05	508 985.52	559 901.18	518 079.56	559 901.18		41 821.62
431180 SECURITE SOCIAL			50 870.05		50 870.05	50 870.05		
431181 CACOBATH PART EMPLOYEUR		25 665.77	247 360.98	246 254.29	247 360.98	271 920.06		24 559.08
43150 Sécurité sociale		17 598.29	17 598.29		17 598.29	17 598.29		
43151 RETENUE INTENPERIS PART OUVRIERE			6 542.92	7 205.56	6 542.92	7 205.56		662.64
44230 Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiers	642.00		642.00		1 284.00		1 284.00	
44450 T A P			157 472.00	157 472.00	157 472.00	157 472.00		
44561 PRECOMPTE			6 683 358.00	6 655 698.00	6 683 358.00	6 655 698.00	27 660.00	
44566 ETAT TVA DEDUCTIBLE			867.00		867.00		867.00	
445670 TVA sur Achats	177 093.18		1 906 238.49	1 843 864.00	2 083 331.67	1 843 864.00	239 467.67	
445671 TVA sur Achats			82 820.51		82 820.51		82 820.51	
445770 TVA sur Ventas		81 584.14	81 584.14		81 584.14			98 640.14
445771 TVA sur Ventas		127 260.37	2 292 246.00	2 263 625.77	2 292 246.00	2 390 886.14		
445772 DROITS DE TIMBRE	13 871.71		55 396.00	72 801.00	69 267.71	72 801.00		3 533.29
4470 I R G SSALAIRE			5 904.00	7 318.86	5 904.00	7 318.86		1 414.86
44741 Autres impôts, taxes et versements assimilés		12 960.00	12 960.00		12 960.00	12 960.00		

Numero et INTITULE	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
45610 Assocés, opérations sur le capital		290 971.95				290 971.95		290 971.95
46700 COMPTE DEBITEUR DE PASSIF	1 234 451.00				1 234 451.00		1 234 451.00	
46730 COMPTE CREDITEUR ACTIF		51 785.18				51 785.18		51 785.18
5110 LES CHEQUES A ENCAISSEMENT			8 395 489.50	8 395 489.50	8 395 489.50	8 395 489.50		
51250 BANQUE BADR	2 546 400.35		8 895 746.10	9 933 368.27	11 442 146.45	9 933 368.27	1 508 778.18	
5370 Caisse	654 187.33		7 276 720.57	3 389 781.10	7 930 907.90	3 389 781.10	4 541 126.80	
5810 VIREMENTS DE FONDS			330 000.00	330 000.00	330 000.00	330 000.00		
6011 Matières premières			92 000.00		92 000.00		92 000.00	
6012 Matières premières			1 697 369.38		1 697 369.38		1 697 369.38	
6013 Matières premières			1 752 014.07		1 752 014.07		1 752 014.07	
60741 ENERGIE ELECTRICITE			529 831.01		529 831.01		529 831.01	
62755 Services bancaires et assimilés			52 808.53		52 808.53		52 808.53	
6310 traitements et salaires			1 593 768.87		1 593 768.87		1 593 768.87	
6312 primes			74 515.46		74 515.46		74 515.46	
63122 PRIME DE PANIER			70 480.00		70 480.00		70 480.00	
63123 PRIME DE ZONES			326 967.80		326 967.80		326 967.80	
63550 Cotisations aux organismes sociaux			509 031.13		509 031.13		509 031.13	
63551 CACOBATPH			248 229.68		248 229.68		248 229.68	
6382 PRESTATIONS DIRECTES			25 000.00		25 000.00		25 000.00	
6453 REDEVANCES D'EXTRACTION			224 868.00		224 868.00		224 868.00	
64541 DROIT DE TIMBRE			2 699.30		2 699.30		2 699.30	
64710 TAP			157 472.00		157 472.00		157 472.00	
6560 AMENDES ET PENALITES. SUBVENTIONS ACCORDES ? DONS			108 067.66		108 067.66		108 067.66	
68120 Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur			1 481 688.73		1 481 688.73		1 481 688.73	
6950 IMPOTS SUR LE BENEFICE			458 280.36		458 280.36		458 280.36	

SARL ZATCHA AGREGATS  
 DJEBEL MEAOUIA EL HADJEB...

**BALANCE GENERALE**  
 Du : 01/01/2011 Au : 31/12/2011

Edition  
 Provisoire

TIRAGE DU 05/01/2015  
 PAGE 4

Numero et INTITULE	REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2011	
	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
7011 Du Compte								
7011 VENTES GRAVIER				12 835 539.00		12 835 539.00		12 835 539.00
7230 Variation de stocks d'encours			2 500 000.00		2 500 000.00		2 500 000.00	
75880 Autres produits de gestion courante				1.00		1.00		1.00
<b>Totaux</b>	<b>47 817 696.40</b>	<b>47 817 696.40</b>	<b>109 320 755.62</b>	<b>109 320 755.62</b>	<b>157 138 452.02</b>	<b>157 138 452.02</b>	<b>67 992 182.59</b>	<b>67 992 182.59</b>



<b>ACTIF</b>	Note	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
<b>ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles		44 710 168.88	17 388 145.49	27 322 023.39	18 247 156.71
Immobilisations encours					
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence-entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prets et autres actifs financiers non courants					
Impots Differes Actif		115 140.00		115 140.00	115 140.00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		44 825 308.88	17 388 145.49	27 437 163.39	18 362 296.71
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours					4 072 231.96
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		3 020 479.53		3 020 479.53	2 960 261.82
Autres débiteurs		1 235 735.00		1 235 735.00	1 244 187.04
Impots		350 815.18		350 815.18	190 964.89
Autres actifs courants					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		6 049 904.98		6 049 904.98	3 200 587.68
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		10 656 934.69		10 656 934.69	11 668 233.39
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		55 482 243.57	17 388 145.49	38 094 098.08	30 030 530.10

Periode Du : 01/01/2011 Au : 31/12/2011

<b>PASSIF</b>	Note	N Net	N-1 Net
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		3 012 000.00	3 012 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		930 448.02	823 462.30
Autres capitaux propres-Report à nouveau		2 595 123.33	1 771 661.03
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>6 537 571.35</b>	<b>5 607 123.33</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		1 572 339.42	1 489 049.06
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 260 945.00	2 260 945.00
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>3 833 284.42</b>	<b>3 749 994.06</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		26 392 623.25	19 214 716.96
Impôts		103 588.29	221 804.51
Autres dettes		1 227 030.77	1 236 891.24
Trésorerie Passif			
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS II</b>		<b>27 723 242.31</b>	<b>20 673 412.71</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>38 094 098.08</b>	<b>30 030 530.10</b>

COMPTE	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORT / PROVS	MONTANT NET
	<b><u>INVESTISSEMENTS</u></b>			
20	Frais Preliminaires	497 340.00		497 340.00
21	Valeurs Incorporelles			
22	Terrains	360 723.75		360 723.75
24	Equipements de production	44 349 445.13	17 388 145.49	26 961 299.64
25	Equipements Sociaux			
28	Investissements en Cours			
	<b>TOTAL 2</b>	<b>45 207 508.88</b>	<b>17 388 145.49</b>	<b>27 819 363.39</b>
	<b><u>STOCKS</u></b>			
30	Marchandises			
31	Matieres & Fournitures			
32	Terrains Promotionnels			
33	Produits semi-ouvres			
34	Prod & Travaux en Cours			
35	Produits Finis			
36	Dechets & Rebus			
37	Stocks a l'exterieur			
	<b>TOTAL 3</b>			
	<b><u>CREANCES</u></b>			
42	Creances d'investissement			
43	Creances de Stock			
44	Creances sur Ass & Soc Ap			
45	Avances pour Compte	352 099.18		352 099.18
46	Avances d'exploitation			
47	Creances sur Clients	3 020 479.53		3 020 479.53
48	Disponibiltes	6 049 904.98		6 049 904.98
40	Cptes debiteurs du Passif	1 234 451.00		1 234 451.00
	<b>TOTAL 4</b>	<b>10 656 934.69</b>		<b>10 656 934.69</b>
88	Resultat de l'Exercice			
	<b>TOTAL GENERAL</b>	<b>55 864 443.57</b>	<b>17 388 145.49</b>	<b>38 476 298.08</b>

COMPTE	PASSIF	MONTANTS	TOTAUX PARTIELS
	<b><u>FONDS PROPRES</u></b>		
10	Fonds social	3 012 000.00	
11	Fonds Personnel		
12	Primes d'Apports		
13	Reserves		
14	.Subventions d'Invest	2 260 945.00	
15	Ecart de Reevaluation		
16	Autres Fonds Propres		
18	Result en Inst. d'Affect	3 092 463.33	
19	Provisions Pertes & Charg		
17	Liaisons inter-unites		
	<b>TOTAL 1</b>	<b>8 365 408.33</b>	<b>8 365 408.33</b>
	<b><u>DETTES</u></b>		
52	Dettes d'investissements ✓	19 263 275.00	
53	Dettes de Stocks ✓	7 129 348.25	
54	Detentions pour Compte	121 481.23	
55	Dettes env asso & soc ap	290 971.95	
56	Dettes d'exploitation	66 380.70	
57	Avances Commerciales	800 000.00	
58	Dettes Financieres		
50	Cpte Crediteur de l'Actif	51 785.18	
	<b>TOTAL 5</b>	<b>27 723 242.31</b>	<b>27 723 242.31</b>
	<b>TOTAL 1 + total 5</b>	<b>36 088 650.64</b>	<b>36 088 650.64</b>
88	Resultat de l'Exercice		/
	<b>TOTAL GENERAL</b>		<b>36 088 650.64</b>

Periode Du : 01/01/2011 Au : 31/12/2011

Designations	Notes	Exercice N	Exercice N-1
Ventes et produits annexes		✓ 12 835 539.00	8 864 405.01
Variation stocks produits finis et en cours		✓ 2 500 000.00	500 000.00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		10 335 539.00	9 364 405.01
Achats consommés		4 071 214.46	2 393 283.76
Services extérieurs et autre consommations		52 808.53	82 439.72
<b>II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		4 124 022.99	2 475 723.48
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		6 211 516.01	6 888 681.53
Charges de personnel		✓ 2 847 992.94	3 245 587.11
Impots,taxes et versements assimilés		385 039.30	545 266.00
<b>IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		2 978 483.77	3 097 828.42
Autres produits opérationnels		1.00	
Autres charges opérationnelles		108 067.66	5 256.01
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		✓ 1 481 688.73	2 075 952.28
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
<b>V-RESULTAT OPERATIONNEL</b>		1 388 728.38	1 016 620.13
Produits financiers			
Charges financières			
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>			
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)</b>		1 388 728.38	1 016 620.13
Impots exigibles sur résultats ordinaires		458 280.36	193 157.83
Impots différés (Variations) sur résultats ordinaires			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		10 335 540.00	9 364 405.01
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		9 405 091.98	8 540 942.71
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		930 448.02	823 462.30
Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)			
Eléments extraordinaires(charges)(à préciser)			
<b>IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		✓ 930 448.02	823 462.30
<b>XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			